Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية .

قسم : العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ميدان: العلوم السياسية

تخصص :إدارة و حكامة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: الطيب بوداود

بعنوان:

الإعلام والتنمية المجتمعية في الجزائر

لجنة المناقشة:

د/ محمد بلعسل	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيساً
د/ غربي عزوز	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفاً ومقرراً
د/ عبد المالك رداوي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشاً

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمان الرحيم

وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ
أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ (20) لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا
شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ
(21) فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ
تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ

إهداء

إلى أبي وأمي كما ربياني صغيرا

إلى زوجتي و اولادي سارة امنة صهيب وشيماء

إلى عائلتي الكبيرة بوداود

الى اساتذتي الكرام كل باسمه

الى اسرة الاعلام في كل مكان

الى كل الاقلام الحرة النيرة في هذا العالم

اليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان

الحمد للّه والشكر للّه ولا توفيق الا باللّه

الشكر الموصول الى كافة اساتذتي الكرام الذين علمونا نبحث كيف نبحث

الشكر الموصول الى استاذي الكريم عزوز غربي الذي رافقني في بحثي

الشكر الموصول الى كافة زملائي وزميلاتي الذين شجعونا

تحية الى رواد الكلمة الحرة في هذا العالم من اجل انسانية امنة مكرمة

مقدمة

مقدمة

خلق الإنسان وهو في حاجة إلى علاقات وتواصل وروابط تربطه مع الآخرين وباقي مكونات بيئته ومجتمعة فالإنسان كما يقول ابن خلدون "مدني بطبعه" فاجتهد أي الإنسان وانكب منذ الأزل حول البحث من اجل أن يصل إلى أسلوب وطريقة من خلالها يجسد قيم التواصل والعلاقات ونسج روابط مع الآخرين ،فكان البحث مستمر ومتواصل من اجل تحقيق هذا الهدف وتجسيده ،فكان لابد على الإنسان الذي أودع فيه الله عوالم كالعقل والتفكير أن يجد الوسيلة التي تمكنه الاطلاع على أخبار الآخرين ومتابعتهم باستمرار، والمساهمة من خلالها بلورة مواقف تؤسس لحياة جديدة .

إذا التطلع لمعرف أخبار الآخرين وبيئتهم ونشاطهم و الحصول على معلومات جديدة كان بمثابة الدافع لهذا الإنسان لكي يجد الوسيلة التي تحقق له ما يريد، فكانت البداية التنقل هنا وهناك والعودة بمعلومات وأخبار تفيده في حياته ومعاشه وتساهم في تطوير بيئته واستغلال عناصرها بما يخدم احتياجاته اليومية،لكن المشكلة في ذلك هي صعوبة التنقلات وبعد المسافات وعوائق تعترض الساعون وراء ذلك ،فكان لابد على الإنسان أن يبحث مجددا لإيجاد وسائل بديلة تخفف متاعبه ويقتصد في ضوئها الجهد والوقت معا .

فخلصت جهود البشر واجتهاداتهم بعد مراحل تاريخية متعاقبة وأبحاث متواصلة إلى ما أصبح يعرف بالإعلام الذي تعددت وسائله وتنوعت وتطورت وتشابكت وقربت البعيد فصار العالم من خلالها قرية ولم يعد ما يعيق سكان العالم للتواصل والتفاعل مع بعضهم البعض ،من خلال تبادل الخبرات والمعلومات في مختلف المجالات.

مما يعني أن دور الإعلام لم يعد مقتصرا على نقل المعلومة والأخبار وتداولها بين أفراد المجتمع، بل صارت له أبعاد تنموية شاملة اجتماعية تربوية اقتصادية سياسية أمنية بيئية عسكرية دعائية تجارية تثقيفية إنسانية ،وتجلى في ظل هذا التشابك بين الإعلام والتنمية ،ظهور ما أصبح يعرف بالإعلام التنموي

أهمية البحث :

بحثنا يرتكز حول الإعلام في بعده التنموي أو دور الإعلام في التنمية المجتمعية ،ومن هنا تبرز لنا أهمية الموضوع. فالتطور الحاصل في الإعلام وتعدد مجالاته وسرعة الأداء التي أصبح يتمتع بها ودخوله بشكل لافت ميادين الحياة والتمكن الذي صار عليه الإعلام في حياة الأفراد والمجتمعات جوانب كفيلة لكي تجعل موضوع البحث على درجة من الأهمية والمتابعة .

كما لا يمكن الإغفال عن قيمة اسمها قوة وسطوة الإعلام، فعالمنا اليوم صار ينعت بالقرية بسبب وسائل الإعلام وتقنياتها ألعالية، وتزايد الأبحاث البشرية في هذا الجانب ليس ترفا ولكن للقوة التأثيرية للإعلام في السلم والحرب ،من هذه الزاوية تتجلى أهمية الموضوع، وتتأسس كمادة بحثية تحفز وتدفع أي مهتم أو باحث إلى الخوض فيها تماشيا والثورة الإعلامية وعلاقة ذلك بالتنمية المجتمعية اخذين بعين الاعتبار الاعلام في الجزائر وأثره على ميادين التنمية المختلفة.

مبررات البحث :

مبررات الخوض في هذا البحث ،هناك ما هو ذاتي يتعلق بميلنا وانجذابنا للموضوع كمادة بحثية مهمة تخص الحلقة التي تربط الإعلام بالتنمية في بعدها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتربوي والإنساني والعسكري والثقافي والأمني.

والمبرر الموضوعي فالبحث سيدفع بنا دون شك الانطلاق من فرضيات وتساؤلات كما تقتضيه خطوات أي بحث علمي محاوره الأساسية جملة من الفرضيات تنتهي بالباحث إلى محطة أو نتيجة تؤكد تلك الفرضيات أو تنفيها.

أهداف البحث :

الأهداف المتوخاة من الموضوع عديدة ومتشعبة كونها ترتبط بمجال اسمه الإعلام والتنمية المجتمعية، فالإعلام لم يعد اليوم بذلك الحجم من الوسائل التقليدية المعروفة ولا بالمحتوى والمضمون الذي عهدته المجتمعات في السابق ،بل هناك ثورة واسعة مست وسائل الإعلام وتحولات عميقة انسحبت على الوسيلة الإعلامية والمضامين أو الرسالة التي تحملها وتضخها

عبر المجتمع هذا بلا شك يمس في الأساس سلوك الفرد والجماعة ويستهدف فيهم التفكير والقيم والثقافة والبيئة والسياسة والتربية والأمن ومختلف الأبنية العسكرية والاقتصادية والإدارية ومنظمات المجتمع المدني، فالمعلومة صارت تتنقل وتتداول بسرعة بين شعوب العالم.

فكلمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بإمكانها أن تساهم في بلورة مواقف جديدة تضامنية مثلا،وبإمكانها أن تخرج الآلاف إلى الشارع للمطالبة بالإصلاح والتنمية.

والجدير بذكر هنا أن هذه التحولات تغلغلت حتى عبر المجتمعات المحلية جراء قوة تأثير الإعلام في المجتمع.

ونلخص اهداف الدراسة فيما يلي:

1-تحديد المفاهيم وأبرز المراحل التاريخية التي مر بها الإعلام والتنمية بمختلف أبعاده

2-ابراز وفهم ادوار الإعلام في التنمية المجتمعية بالجزائر.

3-تحليل العلاقة بين الإعلام والتنمية المجتمعية.

4-الوقوف عند التحديات التي تواجه الإعلام في الجزائر

5-التحولات الإعلامية في العالم واثر ذلك على الجزائر.

6-معرفة النصوص والمواد القانونية والتشريعية التي تنظم الإعلام في الجزائر وتأثير ذلك على التنمية المجتمعية.

7-الاطلاع على مظاهر تطور الإعلام وعلاقته بالتنمية.

8-حرية الإعلام ومدى انعكاس ذلك على التنمية المجتمعية.

9-شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الكترونية وعلاقة ذلك بالتنمية المجتمعية.

10- الوقوف عند سبل تطوير العلاقة بين الإعلام والتنمية .

الإشكالية والتساؤلات :

إن تطور الإعلام بمختلف وسائله دفع عديد المختصين والباحثين الخوض في أبحاث تستهدف تفسير وتحليل العلاقة بين الإعلام والتنمية المجتمعية والسؤال أو الإشكالية التي يمكن اعتبارها منطلق عنوان بحثنا ورسالتنا هي :

كيف يمكن ان يؤثر الإعلام باعتباره فاعلا أسياسيا في تحقيق التنمية المجتمعية بالجزائر؟

ما المقصود بالإعلام والتنمية المجتمعية ؟

ما هي القوانين والتشريعات الناظمة للإعلام في الجزائر؟

ما هي مكامن تأثير الإعلام على التنمية المجتمعية ؟

ما هي التحديات التي تواجه الإعلام في الجزائر واثر ذلك على التنمية المجتمعية؟

كيف يمكن تجاوز التحديات المطروحة أمام الإعلام في الجزائر ؟

الفرضيات :

ارفقنا اشكالية البحث بعدد من الفرضيات نعتقد بانها تشكل لنا محاور اساسية في التحليل والمناقشة

– كلما كان الإعلام متنوعا ومتطورا وذا مصداقية كلما ساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية

– كلما كان الإطار القانوني والتنظيمي للإعلام فعال ويستجيب لمقتضيات الإعلام وأدواره انعكس ذلك على التنمية بأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ..

– البيئة التي ينشط فيها الإعلام تؤثر على الأدوار المنوطة به.

حدود الدراسة :

سنقف في بحثنا عند الأفكار والمعلومات والمعطيات التي تتعلق بموضوع الرسالة في سياق تحليل شامل للعلاقة القائمة بين دور الإعلام ومدى تأثيره في التنمية المجتمعية ،ونحاول التركيز على الجزائر كحالة مع الأخذ بالمرحلة الزمنية الأخيرة خاصة في ظل الانفتاح بعد اقرار التعددية الحزبية، التي شهدت صدور بعض النصوص القانونية ذات الصلة بالإعلام ونخص بالذكر الدستور الحالي الذي صوت عليه البرلمان، لكن هذا لا يعني غلق البحث عند هذه الحدود المكانية والزمنية ،إنما نحاول التطرق أيضا إلى المتغيرات الخارجية في مجال الإعلام وأثره على بيئتنا المحلية بمختلف أبعادها وذلك في ظل الثورة التكنولوجية والتقنية التي استفاد منها حقل الإعلام وسمح له تجاوز الحدود الجغرافية واسهم في خلق مناخ إعلامي عالمي واحد، مما يفسر اختصار المسافات وتجاوز كافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والسيادية للمجتمعات والدول

الإطار النظري والمنهجي :

لقد حفلت أدبيات الإعلام والتنمية بنظريات ومفاهيم عديدة تركزت حول دور الإعلام في تحفيز ورعاية جهود التنمية ونشر الوعي التنموي بين الأفراد ،بل تم التطرق إلى تنمية وتطوير وسائل الإعلام كشرط لتعظيم دور الإعلام في التنمية ارتباطا بما يحدث من ثورة تقنية وتكنولوجية في العالم مما جعل بعض النظريات ومفاهيم الإعلام التنموي حيال مفاهيم عالمية عابرة للقارات في ظل ما أصبح يعرف بالعولمة ،التي من مظاهرها سهولة تدفق المعلوماتية متجاوزتا بذلك مفاهيم سيادة الدول والاعتبارات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

ومفهوم الإعلام التنموي يعود فضله إلى عالم الاتصال الشهير"ولبر شرام"صاحب كتاب "وسائل الإعلام والتنمية " والأكيد أن مختلف النظريات والمفاهيم وقفت بالتحليل والتفسير عند دور الإعلام في إحداث التحول الاجتماعي والتغيير والتطوير والتحديث ،وهنا تتجلى النظرية التنموية في الإعلام التي ارتبطت بأوضاع الدول النامية وهي تعكس وتفسر الدور المتوقع للاعلام في المجتمعات النامية.ويمكن القول أن النظريات التي برزت انطلقت من البيئة السياسية والاقتصادية التي عايشها أصحاب النظريات ومن ذلك النظرية الشيوعية والليبرالية

وبلا شك أن طبيعة الموضوع تفرض علينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المضمون بما يسمح لنا الشرح والتحليل وتحديد وظائف مختلف وسائل الإعلام ومؤسساته والقوانين التي تنظمها.

أدبيات الدراسة:

حول هذا الموضوع توجد عديد الدراسات منها ا،كتاب الاعلام التنموي والتغيير الاجتماعي لعاطف عدلي ألعبد، ونهي عاطف العبد الطبعة الخامسة ،دار الفكر العربي،القاهرة 2007،تناولا فيه مفهوم نظرية الاعلام التنموي وعلاقة ذلك بالتغيير الاجتماعي،بالإضافة الى دراسة اصدرها مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2013 بعنوان الاعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، شارك في انجازها15 باحثا وباحثة منهم الباحثة اميرة سماح فرج عبد الفتاح وفاضل محمد البدراني وآخرون،وتناولت الدراسة جملة من القضايا والمفاهيم ذات الصلة بالإعلام وعلاقته بالتنمية في الوطن العربي، انطلاقا من رصد معطيات وإحصائيات مرتبطة بالإعلام التقليدي والإعلام الجديد،مع تحليل المضامين،والمعوقات التي تقف في وجه تطور اداء ودور الاعلام في الوطن العربي، كما جاءت مذكرة الطالبة فتيحة كيحل لنيل شهادة الماجستير بجامعة الحاج لخضر2012/2011،بعنوان الاعلام الجديد ونشر الوعي البيئي دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي،موقع الفايسبوك نموذجا،التي تناولت الاهمية التي يكتسيها الاعلام في توعية سلوك الافراد والمجتمعات في الحفاظ على البيئة.

وفي هذه المذكرة سوف نحاول ان نعالج الموضوع من زاوية دور الاعلام او المجال الاعلامي بالجزائر في عملية التنمية المجتمعية،استنادا الى الادوار المنوطة به والى التطورات الحاصلة على الساحة الوطنية والعالمية وانعكاس ذلك على مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبيئية.

تقسيم الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا على ثلاثة فصول اعتبرناها أساسية وتتطابق وتنسجم مع بحثنا ومضمون الإشكالية المركزية التي أثرناها والفرضيات التي طرحناها .

حيث الفصل الأول انطلاقنا فيه من مقاربة مفاهيمية تبحث في مفهومي الإعلام والتنمية المجتمعية وقد قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين رئيسين المبحث الأول توقفنا من خلاله عند مفاهيم الإعلام والتنمية والنشأة والتطور بينما تناولنا في مبحثه الثاني قراءة في مفاهيم التنمية المجتمعية.

وخصصنا الفصل الثاني الى البحث في البنية الدستورية والقانونية للإعلام في الجزائر،تناولنا ذلك في مبحثين مبحث يعالج ويناقش الإعلام في دساتير الجزائر والمبحث الثاني تطرقنا على ضوئه إلى قانون الإعلام اتي صدرت في الجزائر بداية من 1982الى 2014 وطرقنا وأبرزنا في السياق القوانين الخاصة بقطاع الإعلام في شقه السمعي البصري والجديد الذي دفعت به الى هذا الحقل.

الفصل الثالث قسمناه الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول واقع الاعلام في الجزائر، نقف على ضوئه عند ثلاثة مطالب، الصحافة المكتوبة وقطاع السمعي البصري و الاعلام الجديد .

والمبحث الثاني يتناول الاعلام في الجزائر قراءة في الادوار يتشكل من مطلبين، الاسس النظرية لدور الاعلام ووظائفه بينما نتوقف في المطلب الثاني عند دور الاعلام في الجزائر والمبحث الثالث تضمن بالأساس الاعلام في الجزائر التحديات وسبل التفعيل ضمن مطلبين الاول نتطرق فيه الى التحديات والمعيقات التي تحول دون ان يؤدي الاعلام دوره كاملا والمطلب الثاني نناقش من خلاله اليات وسبل تفعيل دور الاعلام في الجزائر.

وختمنا رسالتنا بجملة من التوصيات تصب في قالب الإجابة عن الإشكالية الرئيسة في البحث مع التوصيات التي نعتقد بأنها محاور وتساؤلات اخرى تؤسس لدراسات ستثري الأهمية التي تكتسيها حرية وتفعيل دور الإعلام في الجزائر للمساهمة بفعالية في التنمية المجتمعية.

الفصل الأول

الفصل الاول: الاعلام والتنمية المجتمعية: مقاربة مفاهيمية

سنحاول في هذا الفصل الوقوف عند مفهومي الإعلام والتنمية المجتمعية، ضمن مبحثين الأول افردناه لنشأة الإعلام وتطوره في سياق تاريخي يرتبط ارتباطا وثيقا، بحركية الإنسان ونشأة المجتمعات البشرية.

الإنسان الذي يوصف بأنه مدني بطبعه كما ورد في كتابات العلامة ابن خلدون يتطلع باستمرار التأسيس لمدنية قوامها نسيج من العلاقات والاعتماد المتبادل وكانت الحاجة ماسة منذ الأزل إلى وسيلة اتصال وتواصل بين الأفراد والجماعات، فكان الإعلام أداة قربت البعيد وطوت المسافات ووفرت الجهد.

وخصصنا المبحث الثاني لمفهوم التنمية المجتمعية ، مرورا ابتداء بمفهوم التنمية كمصطلح أخذت منه و به جميع حقول المعرفة والبحوث العلمية

ومنطلقنا في هذا سؤال كيف تطور مفهوم التنمية في مختلف الدراسات والبحوث؟ حيث مفهوم التنمية بدا اقتصاديا ثم انتقل إلى مجالات أخرى فأخذت به العلوم السياسية والتربوية والاجتماعية والثقافية والبيئية والبشرية والإنسانية.

فأصبح الحديث في ادبيات هذا الحقل عن التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية والتنمية السياسية والتنمية البيئية والتنمية البشرية والتنمية الانسانية مفاهيم توقفت عندها مواثيق الامم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة.

وتحولت هذه المفاهيم الى وصفات واليات كل دول العالم مطالبة بتجسيدها وخاصة دول العالم الثالث.

المبحث الأول : الإعلام والتنمية المجتمعية

سنقف في هذا المبحث عند حدود مفهومي الاعلام والتنمية المجتمعية مع التطرق الى نشأتهما وتطورها وما رافق ذلك من متغيرات ومستجدات.

المطلب الأول : الإعلام النشأة والتطور

كما أسلفنا في مقدمة الفصل، بان نشأة الإعلام و تطوره ارتبط بحياة الإنسان وبيئته لماذا الإنسان؟ لأنه هو المخلوق الذي خصه الله وميزه بصفات وقدرات ورغبات وتطلعات وحاجات، سعى دوما إلى تحقيقها، إذا تطور الإعلام ارتبط بحركية ونشأة المجتمعات البشرية، مجتمعات كانت دوما تبحث عن وسائل تمكنها من العيش أولا والاستمرارية والتواصل فيما بينهما ثانيا.

"**وقد سعى الجنس البشري عبر التاريخ إلى تحسين القدرة على تلقي واستيعاب المعلومات عن البيئات المحيطة به، كما سعى في الوقت نفسه إلى زيادة سرعة ووضوح وتنوع أساليب أفراده في بث المعلومات، وقد كان هذا ضروريا في البداية لخلق الوعي بالمخاطر**."[1]

الأعلام بدا بأدوات محدودة وبسيطة بساطة البيئة التي كان يعيش فيها الإنسان، لكنها كانت أدوات حققت الغرض والهدف بما يتناسب والبيئة المحيطة بالإنسان:"**بدأ البشر بأبسط الإشارات الصوتية والحركية المرتبطة ببنيتهم الجسدية وطوروا مجموعة كاملة من الوسائل غير اللفظية لنقل الرسائل: الموسيقى الرقص، رسائل الطبول، الإشارات النارية، الرسوم والأشكال الأخرى للرموز المنقوشة، وكذلك الصور...**" [2]

وتقول هبة فتوح في بحث لها بعنوان(نشأة وتطور وسائل الإعلام): "**فليس الإعلام وليد الساعة فهو عملية قديمة قدم الإنسان نفسه، منذ وجد الانسان على قيد الحياة حاول بفطرته التفاهم وتبادل الاخبار والمشاركة...ذلك لأنه اجتماعي بطبعه...ففي اثينا مثلا كان الناس يجتمعون في الساحة العامة للمدينة للاستماع الى اقوال زعمائهم لمعرفة احوال وأخبار حكومتهم ...**"[3]

وعلى هذا النحو انكب الإنسان باحثا عن أدوات تمكنه من التغلب على البيئة التي يعيش فيها او السيطرة عليها والتواصل مع الآخرين وتبادل المعلومات معهم في السلم أو في الحرب،

---

1 – شون ماكبرايد وآخرون، **أصوات متعددة وعالم واحد**، أليونسكو، 1981، الشركة الجزائرية للنشر والإشهار، الجزائر، 1981، ص28.

2 – المرجع نفسه ، ص28.

3– هبة فتوح ، **نشأة وتطور وسائل الاعلام،**

hhttp://www.tourathtripoli.org/phocadownload/dirasset_fi_ali3lam

اطلع عليه يوم 2017/03/30.

بحث متواصل لا لشيء إلا لكون الإنسان هو المخلوق الذي كرمه الله بالعقل والتفكير والإبداع والقدرة على استرجاع الماضي ومعايشة الحاضر واستشراف للمستقبل، أبعاد اتصف بها الآدمي دون غيره من المخلوقات الأرض.

لقوله تعالى:(ولقد كرمنا بني ادم وحملناهم وفي البر والبحر) [1]

فاتساع نطاق المجتمعات الإنسانية وتعقد الحياة بها تدريجيا وتشابك المصالح وتزايد الحاجة إلى التعاون بين الأفراد والجماعات، والرغبة في الاطلاع على ما يجري داخل البيئات المجاورة عوامل مهدت لظهور الإعلام كأداة مكنت الإنسان تحقيق التقارب مع الآخرين ونسج علاقات متنوعة تجارية وسياسية وحتى عسكرية، ويمكن القول هنا أن الإعلام صار لسان حال المجتمعات عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية.**قال تعالى:(يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا)** [2]

والأكيد ان الاعلام بأدواته المختلفة التي تطورت بمرور الزمن كان له اثر واضح على الحضارات الانسانية المتعاقبة.

ولقد لخصت جهود الباحثين حقائق كثيرة عن نشأة وتطور الاعلام عبر مختلف الازمنة التي مرت بها البشرية، اذ كان تداول الانباء مؤشر دال على المجتمع المنظم، ومن الصعب تصور تقدم وازدهار التعليم والتجارة والتنمية الاقتصادية والعسكرية بدون نشر للأنباء والأخبار والمعلومات، انباء بالرغم من أهميتها إلا انها كانت محدودة المجال والأكثر من ذلك وصفت بالعشوائية في مصدرها او لمتلقيها من الجمهور، انباء ساندت التقاليد السائدة والسلطة القائمة ، وعملت على تقوية النظام الحاكم بكل ما يحمل من متناقضات وتسلط. [3]

ان الاعلام كحقل معرفي ، تطور في ظل وسائل توصل اليها العقل البشري عبر التاريخ كان لها الدور البارز والفعال في نشر الاخبار والمعلومات والأنباء والأحداث عبر مختلف البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية والتعليمية والرياضية والفنية

– وسائل مهدت لتطور الاعلام :

ا **_الطباعة** :اختراع الطباعة في العصر الحديث منعرج حاسم في حقل الإعلام فبعد ان كان الاستنساخ على الحجر وأوراق الشجر والخشب، اكتشفت الطباعة التي فتحت افاقا واسعة نحو نشر وتكاثر الافكار والكتب وتطوير الاعلام الجماهيري .

الطباعة نشأت صينية اولا في ألقرن9، ثم ظهرت في اوروبا بداية من القرن 15م. فمهدت لانتشار الكتب وحفزت الافراد على القراءة والكتابة، ولم تكن هذه التغيرات مجانية بل ترسخت

---

[1] -سورة الاسراء ،الاية 70.

[2]- سورة الحجرات ،الاية 13.

3 – شون ماكبرايد وآخرون ، المرجع السابق ، ص 33.

من خلال مقاومة، واجهت المؤسسات والجماعات التي كانت ترفض ألتغيير فحرية الفكر وحرية التعبير كانت على الدوام محل نزاع بين السلطات العامة والخاصة وبين ذوي الفكر المستقل ، ففي الهند جرت نقاشات ساخنة في عهد "**الامبراطوراسوكا**"(*) حول حدود الحرية، ولجا البعض الى الكهوف لإخفاء مخطوطاتهم، وفي اثينا حكم على سقراط بالإعدام بتهمة افساد الشباب، بل ان عملية انشاء المطابع كانت محظورة وتفتح بتراخيص وفي بعض الاحيان كانت تتعرض للتدمير.[1]

وبالرغم اننا اشرنا الى ان الطباعة بدأت صينية ، إلا ان بعض المؤرخين يرجحون اسبقية البلاد العربية ، معتبرين ظهورها الاول في بلاد مابين النهرين، وبالضبط في حضارة بابل والسومرية والأكادية اين كانت الطباعة تعتمد على الحجر.

ويمكن القول ان ازدهار الطباعة بدا عندما توصل الالماني **يوهانزجونتبرغ**(*) سنة 1436 إلى اختراع آلة الطباعة، كما استعملت صحيفة التايمز اللندنية مطبعة باسطوانتين تعمل لأول مرة بالبخار تمكنت من طبع 1100 نسخة في الساعة، وتوالت اختراعات المطابع في امريكا وأوربا التي ركزت على الفاعلية والسرعة في عمليات الطبع .

فازدهرت صناعة الطبع وعمليات النشر المختلفة مستهدفة ابتداء الصحف والمجلات والدوريات ، واشتد التنافس على من يطبع أكثر ومن يصل الى ابعد نقطة ، ومن يوصل الاخبار والمعلومات في حينها الى شريحة اوسع من افراد المجتمع .[2]

ب- **الصحافة :**

تعد الصحافة احد اذرع الاعلام، ميلادُها اعطى دفعة قوية لهذا الحقل وكان لظهورها الاثر البارز على حياة الافراد والمجتمعات التي استقبلت ظهور اول صحيفة بكثير من الاهتمام والشغف انها بحق وسيلة اعلامية اختصرت اشياء كثيرة كانت مطلوبة في الحصول على الاخبار والمعلومات .

حيث بحلول عام 1400 كان رجال الاعمال في المدن الإيطالية والألمانية يجمعون السجلات المكتوبة بخط اليد التي تحتوي على الأحداث ألمهمة لتوزيعها بين العاملين.ثم

1- شون ماكبرايد وآخرون، مرجع سابق ص 34، 35.

(*) الامبراطور اسوكا "اشوكا" :حكم الهند ووحدها (270 ق.م _233 ق.م) ، وصف بتسامحه ، ونشر القانون الخلقي (**دراما**) ، الذي نقش على الحجر، امتدحه غاندي ونهرو.

2- انظر تاريخ الصحافة، **https**://**ar**.**wikipedia**.**org**/**wik** ، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/17

(*) **يوهانز جونتبرغ**: هو مخترع الماني ولد في مدينة مينسي سنة 1398م، اشتهر باختراعه حروف الطباعة وتطويرها .

استخدمت المطبعة لطباعة تلك المواد للمرة الأولى في ألمانيا سنة 1600م، وبمرور الوقت بدأت الحكومات الوطنية في باريس ولندن في طباعة النشرات الإخبارية الرسمية.[1]

الصحافة كوسيلة اعلامية ظهورها حدث بارز واكتشاف مميز، طرحت مفاهيم وقيم جديدة تتعلق بحرية الاعلام والتوزيع والطبع، امام تشبث السلطة بالحق في الرقابة على ادوات النشر، وتجلى في ظل هذه التحولات البعد السياسي للإتصال، متغيرات وقيم تدعمت بإعلان حقوق الانسان الذي صدر في فرنسا سنة 1789م.

كما سجل تاريخ الصحافة انواع وأشكال من الاجراءات القمعية، تلخصها عمليات الاستيلاء والمنع من الصدور وسجن الصحافيين، ويتحدث هذا التاريخ عن مئات الحالات نتوقف عند حالة الصحفي البريطاني "جون ويلكس" الذي كافح من اجل حرية الصحافة اصدر أسبوعية بعنوان ذي نورث بريتون(The North Briton)،سنة1762م،هاجم الحكومة، واتهم بالتحريض فالقي عليه القبض ومع ذلك، اكتسب ويلكس تأييدًا شعبيًا كبيرًا عندما أكد على عدم دستورية مذكرات الاعتقال العامة، ودافع على وجه التحديد عن حق الناشرين في طباعة تقارير حول نقاشات البرلمان، وحرية الصحافة.

وفي ظل تطور الاحداث وتسابق الاشخاص من اجل الانفراد بالمعلومة ونشر الاخبار كان للصحافة شخصية مميزة، وكانت الصلات والروابط تزداد يوما بعد يوم بين من يكتبون ويحررون في الصحف وبين القراء، كانت الصحافة تقاوم وتستهجن اخلاقيات العصر ورذائل الاقوياء، بل استطاعت الصحافة مواجهة ونقد الخرافات وممارسات رجال الكهنوت وهذا الامر تجلى في اوروبا على وجه الخصوص ، كما كرس الصحافيون انفسهم للخير العام في شجاعة وإخلاص.[2]

والمشهد نفسه، وربما اقسى تكرر مع الصحافة في افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية. فقد اعد "**لاري دايموند** " في كتاب له بعنوان: **(الثورة الديمقراطية)** – النضال من اجل الحرية و التعددية في العالم النامي – مجموعة من المقالات عبارة عن روايات لمشاركين وصحافيين بارزين متميزين قاوموا اشكال الاضطهاد والتعسف والقهر ، مستهدفين رؤوس الانقلابات العسكرية وانحراف الحكومات وتسلطها ومنعها لحرية التعبير والنشر.

مقاومة وسيلتها الكلمة والتحرير ونقل الاخبار والمعلومات ونشرها على نطاق واسع من خلال اصدار الصحف اليومية والأسبوعية والدوريات، اصدارات كانت واعية برسالة الاعلام مستجيبة مقتضيات المجتمع تتبنى قيم الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والرشادة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

---

1 – انظر، تاريخ الصحافة ، https://ar.wikipedia.org/wiki ، اطلع عليه يوم 2017/03/18

2 – شون ماكبرايد ، مرجع سابق ، ص 37.

وسجل تاريخ الصحافة في سبتمبر 1972 دخول كافة وسائل الاعلام ومنها الصحافة المكتوبة نفقا مظلما، بسبب اعلان الاحكام العرفية في الفيليبين من طرف الرئيس ماركوس الذي اصدر قرارا بوقف كافة وسائل الاعلام، وأرسل جنودا الى مقرات الصحف وأغلقها واقتيد الصحافيين من بيوتهم الى السجون، وعادت الصحف الى الصدور، ولكن بعد ان حولت ملكيتها وأسندت ادارتها الى اشخاص كانوا من اتباع ماركوس.[1]

فقصة ظهور الصحافة في اي بلد وعبر مختلف المراحل التاريخية، هي قصة حية ، مليئة بالتجارب والتضحيات، قام بها رجال كيفوا عالمهم بعد ان اعادوا صنع انفسهم ، فادوا واجبهم بما يريح ضمائرهم، تطلعوا من خلال الصحافة كوسيلة للإعلام الى تعميق قواعد حرية التعبير في المجتمع واعتبارها احد اليات المشاركة في صناعة القرار وواجهوا الحكومات التي سعت دوما التضييق على الصحافة. [2]

ويرتبط تطور الصحافة في اوروبا وأمريكا في القرن العشرين بعوامل منها :

-الديمقراطية.

-الثورة الصناعية والتكنولوجية.

-نشأة المدن.

-انتشار التعليم.

وانعكس ذلك على الجماهير من حيث انتشار الوعي والثقافة فتحولت الصحافة من حرفة الى صناعة. [3]

ج-التلغراف و وكالات الانباء :

التلغراف ووكالات الانباء من بين وسائل الاعلام القديمة الجديدة فقد ساير التلغراف ووكالات الانباء مراحل تطور الاعلام ، فلا يزال تاريخ هذا الحقل المعرفي يحمل في طياته حقائق غاية في الاهمية خاصة في بعدها الانساني ، رغم التحديات والمشكلات التي واجهت الانسان على مستوى بيئته المحلية والبيئة الخارجية فالهدف من هده الوسائل الاعلامية بناء جسور من التواصل وتسهيل نقل والحصول على المعلومات والأخبار.

1- دیموند لاري ، **الثورة الديمقراطية**، ترجمة ، سمية فلوعبود ، دار الساقي بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 1995، ص147.

2- عبد المنعم يوسف ، **امبراطورية من ورق** ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، 1974، ص 13

3- د/ابراهيم عبد الله المسلمي، **ادارة المؤسسات الصحفية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1995، ص117.

فاختراع التلغراف(البرق) في حدود سنة 1840م على يد الثنائي "سير شارل هويتستون"و "صمويل مورس " حدث مميز في حقل الاعلام والاتصال، وكان ارسال اول برقية في سنة 1844م عن طريق هذا الجهاز قفزة نوعية بل ثورة في تاريخ البشرية.[1]

وتوالى مد الخطوط والأسلاك بين المدن والدول والقارات وتحت مياه البحار والمحيطات لإنجاح عملية الاتصال والتواصل ونقل الأخبار، ويقول جيمس جوردون بنيت، في مقال له عام 1844 بصحيفة **نيويورك هيرالد:** "إن نقل الأخبار بالتلغراف سوف يوقظ الجماهير كلها، ويجعلها أكثر اهتماما بالمسائل ألعامة وسوف يصبح للمفكرين والفلاسفة، والمثقفين جماهير أكثر عددا وأشد إثارة، وأعمق فكر من اي وقت مضى."

واسهم التلغراف في بروز نشاط وكالات الانباء التي كانت ترسل الاخبار الى مختلف الصحف حيث بداخل مقر كل صحيفة الة او جهاز ضمن حركه اوتوماتيكيا دائمة لصب اخبار العالم سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية ورياضية، ان عمل ونشاط وكالات الانباء يعد ضمن ادوات الاعلام التي ساهمت في اتاحة المعلومة والخبر لأفراد المجتمع، وحرصت كل وكالة انباء في بداية الظهور على ارضاء كافة المرتبطين بها خاصة اصحاب الصحف فكانت اخبار وكالة " اليونيتدربريس" تبلغ الى 71 دولة وتترجم الى 48 لغة وتوزع على ازيد من 5500 صحيفة ومحطة اذاعية وتليفزيون ومكاتب حكومية وحتى على السفن المبحرة في عرض مياه المحيطات والبحار.[2]

(..ويحكي "هرمن ملفن" في كتابه "الجزر الوحشية "كيف كان النبأ ينقل في الغابات والأحراش بين القبائل البدائية في جزر "الماركيز..)[3]، فمن هذا المستوى الاتصالي التواصلي البسيط الذي استخدمه الانسان في عصور خلت، الى مستويات ارقى وأدق في ظل الاختراعات والاكتشافات التي خدمت مباشرة حقل الاعلام ، وفتحت عوالم جديدة للإنسان كانت متباعدة، فتقلصت المسافات الى ان صار العالم قرية.

وفي القران الكريم وردت كلمة "**نبأ**" ففي سورة النمل عندما سأل سيدنا سليمان عن طائر الهدهد الذي لم يراه ضمن الحضور .

قال تعالى:(**وتفقد الطير فقال مالي لا ارى الهدهد ام كان من الغائبين، لأعذبنه عذابا شديدا او لأذبحنه او ليأتيني بسلطان مبين، فمكث غير بعيد فقال أحطت بما لم تحط به وجئتك من سبأ بنبأ يقين)**[4]

1- شون ماكبرايد، مرجع سابق، ص43

2 – فيل اولت، **وراء الاخبار ليلا ونهارا**، ترجمة، احمد قاسم جودة، دار النهضة العربية ، القاهرة 1965، ص21، 23، 24.

3 – عبد المنعم يوسف، المرجع السابق، ص65

4 - سورة النمل ،الآيات من 20_22.

"**ويقال ان اول خبر في التاريخ القديم تمثل في اشعال النار على الجبل...و اول صحفي بالمعنى الحديث للكلمة هو طائر الهدهد الذي اكتشف مملكة سبأ في عصر سليمان عليه السلام.** "[1]

فطائر الهدهد حمل نبأ وخبر عظيم وأحاط بموضوع لم يكن في الحسبان ، وهنا تكمن اهمية ودلالة النبأ الذي حمله هذا الطائر الى سيدنا سليمان ، ونستشف ونقرا من وراء ذلك احساس حامل الخبر بالمسؤولية والتزامه بقاعدة صحة وصدقية وحقيقة المعلومات التي جاء بها، انها قواعد عمل لطالما دونتها هيئات الامم المتحدة المتخصصة والمؤسسات الاعلامية ضمن مواثيقها وحرصت على ان يلتزم بها كل صحفي يعمل لديها .

وفي الاية القرآنية رقم 68 من سورة الكهف قال تعالى:**(وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا)**[2] و فسرت كلمة **خبرا** "علما ومعرفة"[3]، والآية وردت في سياق حوار دار بين سيدنا موسى والخضر عليه السلام ، فطلب موسى من الخضر ان يعلمه مما علمه الله رشدا وصوابا فكان جواب الخضر"**وكيف تصبر على ما لم تحط به خبرا** "وذكر بعض العلماء ان سيدنا الخضر مكنه الله من "**العلم ألباطني**" وهذا يعني وجود علم ظاهري تأخذ منه البشرية جميعها، ويتجلى لنا ان الاحداث التي شهدها سيدنا موسى اثناء مرافقته للخضر عليه السلام(**سورة الكهف**)كانت جديدة عليه، بل حتى انه لم يتحملها الى ان قال الخضر مخاطبا سيدنا موسى في قوله تعالى: **(قال هذا فراق بيني وبينك سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا)**[4]

والمعنى من كلمة **أنبئك** ، اخبرك وأطلعك وأعلمك من العلم بتفسير حقيقة ومدلول الوقائع والأحداث التي لم يستطع النبي موسى تحملها.

والسؤال الذي يمكن اثارته ما هي مدلولات ذلك في سياق ما نحن بصدد البحث فيه؟ الاجابة هي: ان الانسان بطبعه حريص ان يعرف الجديد ويطلع على الاخبار والمعلومات فكل نبأ جديد بامكانه ان يغير موقف او يضع حدا لنزاعات مسلحة او يساهم في انهاء خلافات و"الكلمة **مدماك(*)** الحضارة"، بمعنى ان الزخم الاعلامي الذي شهدته مجتمعات اوروبا وأمريكا وعدد من دول اسيا اسهم في تطور تلك الدول وازدهارها .

وإذا كان الاعلام يستهدف المعلومة الصحيحة ونشرها وإتاحة الفرصة امام المجتمع للإطلاع عليها ، فان ذلك يدعم ويعمق اليات الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمشاركة.

---

1 – المرجع نفسه، ص65.

2 - سورة الكهف، الاية 68.

(*)– **المدماك** : هو الصف من الحجارة في البناء.

3- حسنين محمد مخلوف، **كلمات القران تفسير وبيان**، دار المعارف ، القاهرة 1980، ص 181

4 - سورة الكهف ،الاية 78.

د-الاذاعة والتليفزيون :

قبل الحديث عن الاذاعة والتليفزيون باعتبارهما وسيلتين اساسيتين في نشأة وتطور حقل الاعلام، لابد من الاشارة الى اختراع جهاز **اللاسلكي(*)** على يد العالم والباحث **جاليلمو ماركوني(*)** ، وهو الجهاز الذي استخدم سنة 1896 ، وكان بمثابة ثورة في تاريخ الاتصال والإعلام ، فاستفادت من خدماته الوكالات والصحف والحكومات والشركات وطورت استخداماته لتشمل قطاعات كثيرة، ولعب جهاز اللاسلكي دورا بارزا في انقاذ 700 شخص في حادثة غرق السفينة "**تيتانيك**"عام 1912 ، وكان وراء ظهور الاذاعة لأول مرة في حقل الاعلام .[1]

فكانت الاذاعة بحق وسيلة اعلامية مهمة في تاريخ المجتمعات، فبث الصوت عبر الاثير كان له الاثر العميق في حياة الافراد والجماعات وفتح مجالا جديدا للتواصل والاتصال ونقل الاخبار وبثها بشكل مباشر على مسامع الناس، فتمكنت الاصوات الاذاعية من تذليل الكثير من المعوقات التي كانت مطروحة وسهلت مهام الصحف في الحصول على الاخبار بطريقة مباشرة وسريعة .

كان الفضل كبيرا "**جون لوجي بيرد**"**(*)** في اختراع التلفيزيون من ادوات بسيطة تمثلت في صندوق قديم ومحرك كهربائي عثر عليه في كومة مخلفات ، تمكن هذا الرجل من احداث موجة علمية هائلة في وسائل الاعلام والاتصال ولكن هذه المرة صوتا وصورتا ودخل العالم موجة جديدة من الاختراعات التي صبت في اثراء وتطوير حقل الاعلام. [2]

ظهور التليفزيون كوسيلة في الحقل الاعلامي له ثقله، واستطاع الاعلام من خلال هذه الاداة كسب جماهير واسعة عبر العالم خاصة بعد ان تم تطويرها وتطويعها تدريجيا الى ان اخذت الشكل والميزة العصرية الحالية ، وتفاعلت المجتمعات البشرية مع الدور الذي صارت تؤديه التلفزة في تقريب الصوت والصورة مباشرة وفي اي نقطة من العالم خاصة بعد ربط ادائها بالأقمار الصناعية، وتوالت الاكتشافات والاختراعات في وسائل الاعلام والاتصال الى ان وقف انسان القرن 21 على الانترانت والوسائط الاجتماعية التي تصنف ضمن الاعلام الجديد، ففي ظل الشبكات العنكبوتية لم يعد العالم قرية بل غرفة صغيرة المعلومة العابرة للحدود الجغرافية .

1- محمد عاطف، **اشهرالمخترعين والاختراعات العظيمة في تاريخ البشرية**، دار اللطائف للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، القاهرة2001، ص98، 99.

(*)- **جوليلوماركومي**: عالم وباحث ايطالي، اثبت وجود الموجات الكهرومغناطيسية في الهواء بطريقة عملية ، ومخترع جهاز اللاسلكي

2- محمدعاطف ، المرجع السابق، ص125، 127.

(*)**- جون لوجي بيرد**:اسكتلندي، احترف الهندسة بعد ان مارس عدة حرف، ليتفرغ سنة 1922لاختراع التلفيزيون.

المطلب الثاني : مفهوم الاعلام وتعريفاته

لقد تعددت مفاهيم الاعلام وتعريفاته ، فالدراسات في هذا الحقل لم تقتصر على مفهوم او تعريف واحد بل اخذت بالعديد منها ولم تهمل المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بمفهوم الاعلام وتعريفاته

- مفهوم الإعلام:

أ- الاعلام لغة: هو مصدر الفعل الرباعي المزيد **أعلم** ومجرد الثلاثي **علم** والعلم نقيض الجهل ، فالعلم هو الحصول على المعرفة ونقلها وتداولها بين الناس.

وكلمة اعلم تعني **أخبر** ونقل الخبر من مصدره الى جهة اخرى ، كما تفيد التبليغ اي الايصال يقال بلغت القوم بلاغا اي اوصلتهم الشيء المطلوب والبلاغ ما بلغك ووصلك[1].

ومنه فان الاعلام في سياقه اللغوي هو التعبير العملي والفعلي لتكوين المعرفة والإحاطة بكل ما يهم الافراد والجماعات في بيئاتهم المحلية والخارجية.

ب- اصطلاحاً: و الاعلام من المفاهيم والمصطلحات التي شغلت الباحثين والمفكرين وأصحاب الرأي فادى ذلك الى تبني تعاريف ومفاهيم عديدة كرست بشكل مباشر اهمية الاعلام ودوره في حياة الناس، ورغم تعدد المفاهيم والتعاريف إلا انها تقاطعت وتشابكت عند مجموعة من القيم التي تضمنها الاعلام كحقل له من الخصوصية ما يميزه عن باقي حقول المعرفة .

فقد عرف بعض الباحثين الاعلام بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت، ويعمل الاعلام على نشر البيانات والمعلومات، الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية، بغرض تنوير اذهان الرأي العام ، على ان يلتزم هذا النشاط بالموضوعية والصدق.[2]

وعرفه سمير حسن على انه كافة اوجه النشاط التخاطبي التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة..بطرقة موضوعية وبدون تحريف بما يؤدي الى خلق اكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين.[3]

كما عرف الاعلام ايضا بانه فن استقصاء الانباء الانية ومعالجتها، ونشرها على الجماهير كما عرفه اخرون بأنه تزويد الناس بالأخبار والمعلومات .

1- بسام عبد الرحمان المشاقبة، **نظريات الاعلام**، الطبعة الأولى دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011، عمان، ص13.

2- عبد الله معتز سيد، **الحرب النفسية والشائعات**، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، 1998، القاهرة، ص38.

3- عبد الله معتز سيد، المرجع السابق، ص38.

وتوقف البعض عند تعريف الاعلام بأنه عملية ديناميكية تهدف الى توعية وتثقيف وتعليم مختلف فئات المجتمع، وهو ايضا عملية اجتماعية تؤدى من خلال وسائل لها المقدرة على اتاحة الفرصة امام جميع الافراد لتلقي الاخبار والمعلومات.

وتناوله الدكتور بسام عبد الرحمان المشاقبة في كتابه "نظريات ألإعلام" بعدد من التعاريف فقال:الاعلام هو العلم الذي يدرس الظاهرة الاجتماعية المتمثلة في اتصال الجماهير ببعضها البعض.

وعرفه بأنه نشر وإذاعة الاخبار والمعلومات قصد اعلام الجمهور بها ، و يعني كذلك نشر الحقائق والمعلومات لإفادة افراد المجتمع وإطلاعهم على مجريات الاحداث .

وذكره في تعريف اخر بأنه تزويد الناس بالمعلومات و الاخبار الصحيحة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي عام صائب حول مختلف القضايا سياسية اكانت او اجتماعية او فكرية، وهو يعبر عن عقلياتهم واتجاهاتهم و ميولاتهم مستخدما الاقناع عن طريق صحة المعلومات والأرقام والإحصاءات، وهو نقل للمعلومات والمعارف والثقافات بطريقة معينة من خلال ادوات ووسائل الاعلام والنشر الظاهرة والمعنوية ذات الشخصية الحقيقية والاعتبارية بقصد التأثير.[1]

واعتبر عبد الفتاح كنعان في كتاب "الاعلام والمجتمع" "**الاعلام بمثابة المرآة الكبرى للمجتمع حيث كتب في هذا الصدد"الاعلام يمثل مرآة المجتمع الكبرى، ..يتطلع فيها الجميع ليرى بعضهم بعضا، ويتطلع فيها المواطن ليرى ويسمع الاخرين في مسيرة الحياة اليومية للمجتمع** ."

وهناك من عرف الاعلام بأنه العملية التي يترتب عليها نشر الأخبار والمعلومات الدقيقة التي ترتكز على الصدق والصراحة ومخاطبة عقول الجماهير وعواطفهم والارتقاء بمستوى الرأي فالإعلام هو ألإبلاغ والشرح والتفسير والتثقيف.

ونخلص في ظل تعدد تعاريف ومفاهيم الاعلام الى مفهوم وتعريف نعتقد بأنه الانسب والإجرائي.

فالإعلام :هو عملية جمع ومعالجة ونشر الاخبار والمعلومات والبيانات والحقائق، سياسية واجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية وعلمية وغيرها ، بطريقة موضوعية وبدون تحريف بهدف اطلاع الجمهور عليها وخلق درجة من المعرفة والوعي اعتمادا على وسائل الاعلام والنشر.

1- بسام عبد الرحمان المشاقبة، المرجع السابق ، ص 17.

وللإشارة يلتقي الإعلام مع بعض المفاهيم التي قد تبدو من الوهلة الاولى ان لا فرق بينها وبين الاعلام ولكن سنعرف من خلال استعراضنا لهذه المفاهيم اوجه تشابه ونقاط الاختلاف بينها وبين مفهوم الاعلام .

ا-**الاتصال** :الاتصال لغة هو علاقة شيء بشيء ، والاتصال يتضمن وجود رسالة مشتركة بين المرسل والمستقبل ، وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه أسلوب تبادل المعاني بين الأشخاص من خلال نظام متعارف عليه .[1]

ومهما تعددت التعاريف لكلمة الاتصال فإن مفهومه يكمن دائما في العلاقة بين طرفين أو أكثر اي بين مرسل ومستقبل، اذا الاتصال هو عملية نقل المعلومات وتبادل فكري وسلوكي ووجداني بين الناس ، ويبنى على خمسة عناصر هي المرسل والرسالة والوسيلة والمستقبل والرجع.

ب-**الإعلان** : هو عملية نشر معلومات و عينات عن السلع أو الخدمة في وسائل الإعلام المختلفة بقصد بيعها نظير مقابل مادى بواسطة شخص معين أو منظمة معينة ويتحكم المعلن فى مكان وزمان نشر الرسالة الإعلانية.

ج-**ألنشر**: النشر هو عملية توزيع الأخبار والصور والتعليقات والكتب وغيرها من المطبوعات على نطاق واسع و يفيد ايضا إعطاء الخبر انتشارا واسعا بين الناس بينما الاعلام كما اسلفنا هو عملية ذات تأثير فعلي في عقول الأفراد.

د-**الدعاية** : عملية مقصودة تستخدم فيها وسائل اعلام عامة او شعبية او اي وسيلة متاحة للتأثير في الغير وإقناعه بفكرة أو سلعة أو رأى بهدف تغيير سلوكه ، وقد تتضمن الدعاية بألوانها الثلاثة البيضاء والرمادية والسوداء معلومات لا تتسم بالصدق أو الدقة أو الأمانة.

هـ-**الإشاعة** : لقي هذا المصطلح في قواميس اللغة وشرح المفردات بحثا مستفيضا لكن ما يهمنا هو ما كتبه الدكتور معتز سيد عبد الله في مؤلفه"**الحرب النفسية والشائعات**" قال:**(جاء في الافصاح في فقه اللغة :الاشاعة :شاع الخبر يشيع شيوعا وشيعانا وشيع تشايع :ظهر وانتشر وعلم الناس به..)** ويتأكد من خلال التعريفات اللغوية للكلمة انها تعني الشيوع والانتشار.

1- منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية والإعلام والحقوق والعلوم الانسانية ، http://30dz.justgoo.com/t299-topic، اطلع علية 2017/04/17

واصطلاحا يعريف محمود ابوزيد:"الشائعة على انها المعلومات او الأفكار التي يتناقلها الناس دون ان تكون مستندة الى مصدر موثوق به يشهد بصحتها."[1]

فالإعلام يختلف في منطلقاته وأهدافه عن تلك المفاهيم فزيادة على انه يستهدف عقول الأفراد و سلوكاتهم فانه يتحرى الصدق وصحة الاخبار والمعلومات التي ينشرها او يبلغها إلى الجمهور بالاستناد إلى مصادر موثوقة

بينما المفاهيم الاخرى جانب الربحية إذا تعلق الأمر بالإعلان، وقد تقتصر المادة المعلنة او المشهرة شريحة معينة او سلوك محدد بما يتعاكس تماما عن اهداف الإعلام وإذا تعلق الامر بالدعاية او الاشاعة فان اوجه الاختلاف بينها وبين الإعلام نجزم بأنها جوهرية، فالشائعة لا تتحرى الصدق ولا تستند الى مصدر وقد تقف الدعاية نفس المسافة من ذلك لكنها تلجا في الاساس الى الاعتماد على وسائل الاعلام وهدفها التأثير في عقول الافراد لغرض ما اقتصادي او عسكري او سياسي او اجتماعي او امني ولكن قد يكون الاعلام وسيلة للنشر والإعلان والإشهار تمارسه وسائل وأدوات الاعلام المختلفة وهذا ما اشارت اليه القوانين والتشريعات في دول العالم حيث من حق الصحيفة ان تخصص مساحة معية للمادة الاشهارية والإعلانية التي تعد موردا لتنميتها واستمراريتها وتسديد ما عليها من اجور عمال وصحافيين ومطابع .

1- معتز سيد عبد الله، المرجع السابق، ص165، 164

المبحث الثاني: قراءة في مفهوم التنمية المجتمعية

منطلق بحثنا في الاساس هو البحث عن اجابة لإشكالية تتمحور حول دور الاعلام في التنمية المجتمعية؟، وسبق ان استعرضنا في مبحثنا الاول بشيء من التفصيل مفهوم الاعلام ونشأته وتطوره والعلاقة بينه وبين بعض المفاهيم ونأتي في المبحث الثاني على مفهوم التنمية المجتمعية، وقبل الخوض في هذا المفهوم المركب يجدر بنا التوقف عند مفهوم التنمية في حد ذاته.

المطلب الاول : نشأة وتطور مفهوم التنمية

مفهوم التنمية من الموضوعات العالمية التي لقيت اهتماما واسعا ونال حظا كبيرا في ادبيات البحث ولا تزال قضايا التنمية محل اهتمام الساسة والمخططين والدارسين على اعتبار انها تهم سائر بلدان العالم، وعلى وجه الخصوص دول العالم الثالث التي نالت اكبر قسط من تلك الدراسات خاصة وان التفسيرات الاولى لقضايا التنمية ومشكلاتها في تلك الدول ربطت مباشرة بالتخلف الاقتصادي، لكن قبل التطرق الى ذلك يقتضي منا الوقوف الاجابة عن السؤال التالي: كيف تطور مفهوم التنمية؟

يجمع الباحثون والمختصون، على ان التنمية قديمة بقدم الانسان نفسه ، هذا الكائن الذي اهله الله بقدرات عقلية وفكرية زيادة على القدرات الجسدية انطلق منذ الازل، باحثا منقبا في الارض مجتهدا بهدف التغلب على المشكلات وتوفير ألحاجات ، فكان هدف الإنسان الاول توفير الحاجة التي تحميه وتمنحه فرص التغلب على مطالب البيئة.

وكون التنمية على هذه الدرجة من الاهمية بالنسبة للإنسان تزايد الاهتمام بموضوعها بالتوازي مع توسع المجتمعات وتشابكها وتعقد مصالحها وتنامي حاجياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

فالتنمية اذا كعملية قديمة قدم الانسان، ولكنها كعلم تجلت في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين حيث يرتبط ظهور مفهوم التنمية ببداية تأسس المجتمع الصناعي وتداعياته المختلفة. [1]

وتجلى الاهتمام اكثر بهذا الحقل بعد الحرب العالمية الثانية في ظل انقسام العالم الى معسكرين اشتراكي ورأسمالي وبروز كتلة دول العالم الثالث التي انصبت حولها الابحاث ضمن مقاربة مفادها ان التنمية الاقتصادية علاج لتخلف دول العالم ألثالث بما يعني ان علة تلك الدول اقتصاديه في الأساس.

1-د/عبدالله زوبيري، **غايات التنمية السياسية بين التفكير الرغبوي والواقعي** ، **مجلة فكر ومجتمع**، طاكسيج كوم للدراسات و النشر والتوزيع، الجزائر، العدد 32، اوت2016، ص465.

وعن الدكتور نصر عارف ان مفهوم التنمية ارتبط بداية بعلم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب افراده القدرة على التطور وتحسين نوعية الحياة ؛عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية ألمتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية" ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية ولاحقا تطور مفهوم التنمية فظهرت مفاهيم كالتنمية الثقافية والاجتماعية والتنمية البشرية والتنمية الانسانية.[1]

لكن مقاربة التخلف في العالم الثالث مرده غياب التنمية الاقتصادية جاءت نتائجها محدودة، ولم تسهم في اخراج تلك الدول من التخلف بكل ما للكلمة من ابعاد ثقافية وسياسية واجتماعية وتعليمية وتربوية وصحية وإنسانية، صحيح تمكنت بعض الدول من تحقيق تنمية اقتصادية لكن هذا لم ينعكس على المجالات الاخرى بما يحقق تفاعل العناصر الاجتماعية والثقافية والحضارية لتلك الدول.

فتعرض الفكر الانمائي للنقد والمراجعات ولا يزال على المحك وذلك في ظل التطبيقات العملية لتجارب التنمية ، التي يجمع الباحثين على انها حققت قدرا من النجاح في مجالات متعددة.[2]

لكن قصورها امام تفاقم المشكلات التنموية في قطاعات اجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية وبشرية وتعليمية وانسانية..الخ، اثار العديد من التساؤلات ابرزها هل التنمية التي تنشدها الدول والمجتمعات في العالم الثالث تحديدا تقتصر على جانب واحد دون غيره من المجالات؟ هل حققت التنمية في بعدها الاقتصادي الاهداف المسطرة والاستراتيجيات المتبنية من قبل النظم السياسية والحكومات؟ وهل الوصفات العلاجية خارج البيئة قادرة على فك قيود التخلف على بلدان العالم الثالث؟ هذه الاسئلة وغيرها كانت كافية لفتح النقاش مجددا حول البعد الذي يمكن لمفهوم التنمية ان يأخذه كعملية شاملة تستهدف بالتحديد قضايا المجتمع المتشابكة التي تتحرك في كنف بعضها البعض وفي نسق كامل ومتكامل كل جزء او مجال من هذا النسق يتحرك بتحرك الجزء الاخر فكان هذا مقدمات لبروز مفاهيم وتعريفات تخص التنمية.

1-د/نصرعارف، **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها**، انظر/wasatya.org/storage/Book3، اطلع علية 2017/02/10.

2- د/عبد الله زويري، المرجع السابق، ص466.

- مفهوم التنمية وتعريفاتها:

موضوع التنمية اخذ قسطا كبيرا من ادبيات البحث واعتبر من بين الحقول المعرفية التي استرعت اهتمام الباحثين والدارسين والهيئات العالمية كالأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة، حيث افرد هؤلاء جميعا حيزا كبيرا لمفاهيم التنمية وتعريفاتها ، سنحاول تناول البعض منها بما يتناسب وبحثنا

ا- **التنمية لغة** :الأصل اللغوي للكلمة فعل (نمى) وتنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه الى موضع اخر، وتنمية المال وغيره أي زاد وكثر ونمى وتنمية الشئ جعله ناميا[1]

ب- التنمية اصطلاحاً: سرد العديد من الباحثين والدارسين تعاريف كثيرة لمفهوم التنمية فهناك من اعتبرها عملية ووسيلة جدير بالدول النامية ان تتبناها للخروج من التخلف بينما اعتبرها اخرون عملية تستند الى الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة، بهدف اقامة مجتمع حديث وتضمنت تعاريف اخرى بان التنمية عملية ديناميكية وشاملة ومعقدة وعميقة وواعية ومقصودة ومدروسة تتم بالإنسان ومن اجل الانسان.

وعرفت التنمية على انها العملية المدروسة والموجهة التي يقوم بها المجتمع بهدف التطوير والتعديل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والانتقال بها من واقع إلى واقع اكثر تقدما بالاعتماد على جملة من الوسائل.

وعرفت كذلك على اساس انها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى ادنى الى حالة ومستوى افضل ومن نمط تقليدي الى نمط متقدم .

وتوقفت نبيلة داود في كتابها "**الموسوعة السياسية المعاصرة**" عند التعريفين التاليين: - "التنمية هي احداث تغيير مقصود لتطوير وتنظيم المجتمع المحلي باستخدام موارده المتاحة والعمل على تنميتها الى اقصى حد وبالاعتماد على الجهود الذاتية للمواطنين والتعاون مع جهود ألدولة".[2]

- "التنمية هي تنمية الموارد البشرية وإكساب الافراد قيما اجتماعية ترفع مستواهم، وخلق قيادات محلية قادرة على تحمل مسؤولية تنمية المجتمع المحلي والنهوض به اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا لان التنمية الاجتماعية تعتمد اساس على المشاركة الشعبية ".[3]

اما الامم المتحدة فعرفت التنمية بأنها:

1- ا.د/عاطف عدلي العبد، د/نهى عاطف العبد، **الاعلام التنموي والتغيير الاجتماعي**، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي ، 2007، القاهرة، ص 09.

2- نبيلة داود، **الموسوعة السياسية المعاصرة**، دار غريب للطباعة، القاهرة، ص102.

3 . نبيلة داود، المرجع السابق، ص 104.

– العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة بأكثر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشتراكه."[1]

–"العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الامة وتقدمها بأقصى قدر مستطاع. "[2]

وتأسيسا على ما تقدم نخلص الى تعريف التنمية بأنها عملية واعية ومستمرة وعقلانية تستهدف استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية بهدف الانتقال بالمجتمع من حالة ومستوى ادنى الى حالة ومستوى افضل ومن نمط تقليدي الى نمط متقدم في ظل توحيد جهود الحكومة والمواطنين.

ولكن في ظل الدراسات والبحوث المتواصلة ضمن هذا الحقل وعجز المقاربات السابقة تحقيق التنمية الشاملة ظهرت مفاهيم اخرى للتنمية اكثر تخصصا فاخذ حقل السياسة في اعقاب الحرب العالمية الثانية بمفهوم التنمية فبرز مصطلح "**التنمية ألسياسية**" كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الاوروبية من خلال اليتين اساسيتين :

1- تطبيق الديمقراطية.

2- المشاركة السياسية الواسعة.

ومن التعاريف التي اخذها مصطلح التنمية السياسية:" بان التنمية السياسية هي عملية تستهدف تحديث وتطوير افكار المجتمع وقيمه وأنشطته السياسية ، وتطوير النظام السياسي ليكون متوازنا، ومتمايز بنيويا، ومتخصص وظيفيا وقادر وفاعل انجازيا."[3]

وبتوسع الدراسات والأبحاث تم تداول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مفاهيم ذات الصلة، فظهر مصطلح التنمية البشرية كآلية جديدة حاولت التعبير بشكل اعمق واشمل عن مفهوم التنمية.

وأوردت تقارير التنمية التي اصدرتها الامم المتحدة على ان التنمية البشرية: هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب وتوظيفها افضل توظيف في جميع الميادين وتشير ذات التقارير بان التنمية البشرية بقدر ما هي مسعى لتحسين حياة الاجيال الحاضرة فهي كذلك صمام امان يحمي حق الاجيال القادمة.

---

1 عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، **الاعلام التنموي والتغيير الاجتماعي**، ص09.

2- المرجع نفسه ، ص10.

3- نفيسة زريق، **محاضرة التنمية السياسية**، سنة اولى ماسترعلوم سياسية تخصص حكامة وإدارة محلية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2015-2016.

هذا البعد التنموي اسس المفاهيم ذات الصلة منها "التنمية البشرية المستدامة" والتي عرفها **جيمس سبيث** المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي: "**بأنها هي التنمية التي لا تكتفي بتوليد النمو وحسب بل توزع عائداته بشكل عادل ايضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم**".

وعلى هذا النحو من التخصص والتطور المستمر لمفهوم التنمية اصبحت جل الدراسات والأبحاث ضمن هذا الحقل تتحدث عن التنمية في بعدها الانساني "**التنمية الإنسانية**"، وتم تعريف التنمية الانسانية على انها عملية الناس ومن اجل الناس ومن قبل الناس، وإذا كان يتعين ان يكون الناس هم محور التنمية فلابد ان يكون لمشاركة الناس دور رئيسي في تطورها.

المفاهيم التي اوردناها عند الانسان كمحور اساسي في العملية التنموية، وعلى اعتبار ان تنمية أي مجتمع وتحريره من"**الافكارالفاقدة للصلاحية**" كما يقول "**مالك بن نبي**"(*) تنطلق من مقاربة نعتقد بأنها جوهرية ترتكز في الاساس على تنمية قدرات الانسان الفكرية والمهارية والإدراكية والسلوكية والأخلاقية كأدوات ومفاتيح تمكنه التحكم في مقدراته المادية وترشيدها وتوجيها وتنظيمها واستغلالها بما ينفعه في الحاضر والمستقبل، وإذا كان مفهوم التنمية تطور في الاتجاه المتخصص ليشمل جوانب مختلفة من حياة الافراد والمجتمعات، فان السياق الذي نبحث في اشكاليتة الرئيسية يتعلق بدور الاعلام في التنمية المجتمعية مما يعني اننا امام وجه اخر من اوجه التنمية المتخصصة وهو التنمية المجتمعية فما هي التنمية المجتمعية؟ لكن قبل الاجابة عن هذا السؤال نتوقف عند بعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التنمية.

- مفاهيم لها صلة بالتنمية:

- **النمو:** الذي يشير الى الزيادة في الانتاج مثلا، عكس التنمية التي ترمي الى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة خلال فترة زمنية.

-**التغيير:** هذا المفهوم من مضامينه وخصائصه انه لا يؤدي بالضرورة الى التقدم والارتقاء فقد يتغير الشيء الى السالب بينما التنمية هي التغيير نحو الافضل بوتيرتين متصاعدة ومتقدمة.

-**التطور**:يفترض ان كل المجتمعات تمر بمراحل محددة وثابتة من ابسط الاشكال الى اعقدها.

-**التقدم** :مرحلة اخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

-**التحديث:**هو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات العصرية.

المطلب الثاني :التنمية المجتمعية

ا- تعريف التنمية المجتمعية :

يحظى مفهوم التنمية المجتمعية بمتابعة واسعة من قبل الباحثين والمختصين والمفكرين، والأكيد ان البحث في هذا الحقل لا يخرج عن نطاق البحوث التي استهدفت مفهوم التنمية وأبعادها المختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكباقي المفاهيم شهد مصطلح التنمية المجتمعية او الاجتماعية اراء وتفسيرات مختلفة متفقة تارة ومتباينة تارة اخرى، لكنها تجمع حول نقطة اساسية مردها ان التنمية المجتمعية مقاربة من المقاربات التي تخصصت في البحث عن العلل والأسباب التي تقف وراء ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث ، وهي الظاهرة التي ارجعتها بعض النظريات الى الاستعمار فيما حملت نظريات اخرى علة تخلف وتأخر مجتمعات دول العالم الثالث الى البيئة الداخلية بكل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والقيمية والتكنولوجية والإعلامية والتعليمية .

فمنطلقات وأهداف التنمية المجتمعية كعملية تراعي في الاساس الفرد والمجتمع، ترتكز على تحسين نوعية الحياة في مختلف ألمجالات، وابرز مؤشرات هذه المنطلقات المحافظة على الحاجات التي تخص الانسان وفي مقدمتها: [1]

- العمل والتملك والاستهلاك.
- العيش الكريم في مناخ اسري مستقر قائم على الاطمئنان.
- الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الاساسية.
- التعليم والصحة .
- الابتكار والإبداع.

وينظر الى التنمية عموما على انها ليست قضية علم فحسب ولكنها قضية علمية وإنسانية وسياسية والتفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة، وعلى هذا الاساس جاءت التعريفات المتعلقة بالتنمية المجتمعية التي اعتبرها بعض الباحثين هي الخدمة الاجتماعية بينما يرى اخرون بأنها العملية التي تستهدف قطاعات ونشاطات المجتمع، التعليمية والصحية والصناعية

.1 - مصطفى طلعت السروجي وآخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع** ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، 2001، ص35، 36

(*)- **مالك بن نبي** :مفكر جزائري ولد سنة1905 بقسنطينة وتوفي سنة 1973 في الجزائر، ترك عديد المؤلفات منها: **شروط النهضة ، بين الرشاد والتيه ، وميلاد مجتمع ، يوميات شاهد للقرن ، مشكلة الافكار في العالم الاسلامي، وآفاق جزائرية ...الخ .**

والبيئية والإعلامية ومجالات التنمية المحلية وهي تعنى بالإنسان من خلال تغيير قيمه واتجاهاته وسلوكياته وإطلاق قدراته لمواجهة كل انواع التخلف.[1]

ولقد توقف الدكتور طلعت مصطفى السروجي ومن اشترك معه في تأليف كتاب "**التنمية الاجتماعية المثال والواقع** " عند بعض الأفكار المتعلقة بمفهوم التنمية المجتمعية ومنها ما ذهب إليه "**ساندوز**" الذي ميز بين المعاني النظرية المختلفة للتنمية الاجتماعية على النحو التالي:

1-التنمية كعملية: تركز عل التغيرات المتتابعة من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط الى النمط الاكثر تعقيد.

2-التنمية كمنهج: تركز على الاتجاهات نحو الفعل.

3-التنمية كبرنامج: يتم فيها التركيز على مجموعة من الانشطة ذات الدلالة المجتمعية.

4-التنمية كحركة: تراعي الالتزام نحو التقدم حيث تصبح في سياقات التتابع نوعا من التنظيم.

والمتتبع لمواثيق وأدبيات الامم المتحدة كهيئة عالمية أولت عناية خاصة بهذه المواضيع سيقف عند ثلاثة مفاهيم الاول يثير العلاقة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، بينما ركز الثاني على المفهوم الفئوي كالمرأة والأطفال والمهاجرين والأقليات والشباب بينما المفهوم الاشكالي فيركز على معالجة مشاكل محددة .

ويرى اصحاب اصطلاح التنمية المجتمعية في تقدم التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية بأنه هو التعريف الاكثر شيوعا.

لكن اتجاه اخر يركز على التنمية المجتمعية من جانب انها تستثمر راس المال في الطاقات البشرية وتسعى الى تقديم الخدمات التي تنعكس مباشرة على الافراد من خلال رفع المستويات الاجتماعية والمعيشية لهم وزيادة ثقافتهم الإنتاجية .[2]

فالتنمية المجتمعية يقول الدكتور طلعت مصطفى السروجي وآخرون في مؤلفهم المشار اليه سلفا هي: عمليات تغيير اجتماعي ، تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، ولما كان التغير الاجتماعي ينصب على كل تغير في التركيب السكاني للمجتمع او في بنائه الطبقي او نظمه الاجتماعية او انماط العلاقات الاجتماعية والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الافراد التي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون اليها فان التنمية المجتمعية تصيب كل هذه الجوانب، وخلص هؤلاء الى القول بان التنمية المجتمعية او الاجتماعية هي عملية شاملة تستهدف زيادة الانتاج واتساع مجال الخدمات

1- مصطفى طلعت السروجي وآخرون، المرجع السابق، ص05.

2- مصطفى طلعت السروجي وآخرون ، المراجع السابق ، ص25.

الاجتماعية وتغيير انماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة ومراعاة أوضاع البيئتين الداخلية والخارجية، لان مشكلات المجتمع معقدة ومتداخلة ومتشابكة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا مما يستوجب النظرة الشمولية للتنمية.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن التنمية المجتمعية هي: واحدة من المقاربات المتخصصة التي ظهرت في سياقات البحوث والدراسات التي قدمت كتأسيس لمفهوم التنمية كعملية وسلوك وحراك واع ومنظم ومخطط له يستهدف بالدرجة الاولى الانسان في تعليمه وتثقيفه وتدريبه وإكسابه مهارات تمكنه من التفاعل مع بيئته وموارده المختلفة. والأكيد انه بتعلم الانسان واكتسابه للمعرفة سينعكس ذلك على جميع مجالات الحياة.

وفي كتابه"**كيف نصنع المستقبل**" افرد الفيلسوف والمفكر الفرنسي "**روجيه غارودي**"(*) حيزا مهما عن نماذج التنمية وتحدث عن الوصفات المستوردة وعن ظاهرة التوحش العالمية في هذا المجال التي راحت ضحيتها دول العالم الثالث الى ان يصل في سياقاته الفكرية والتاريخية الفكرة التالية:

"..في حين ان الانسان صنع التاريخ حين طور أدواته وغير بيئته"[1] فكلما طور الإنسان وسائله المختلفة كان ذلك احد المفاتيح التي تساعده على تغيير بيئته بمعنى ان التنمية المحلية او تنمية أي مجتمع تنطلق من الداخل بعيدا عن الوصفات خارج البيئة ، فليس هناك من شك ان التنمية بمختلف ابعادها يجسدها الإنسان من اجل الإنسان ومن قبل الإنسان، ولكن متى يستطيع الإنسان تحقيق ذلك؟ الأكيد عندما يكتسب المعرفة والمعلومة ويكتشف قوانين ونواميس الكون ومجراته، ونعتقد في تصورنا الخاص ان التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإنسانية والأمنية والإعلامية ترسم صورتها الكاملة في واقع الناس بناء على مدى امساك الانسان بزمام العلم والمعرفة والأخلاق.

فالتنمية المجتمعية: إذا هي العملية التي تستهدف المجتمع بوعي ورشادة وعقلانية وتخطيط في افكاره وسلوكياته وأبنيته المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والسياسية والثقافية والإعلامية والإدارية في سياقات حضارية انسانية تراعي الخصوصية والمحلية بالدرجة الاولى بعيدا عن التطبيقات الجاهزة لمفاهيم .

1- غارودي روجيه، **كيف نصنع المستقبل**، ترجمة، د/منى طلبة، د/انورمغيث، الطبعة الثالثة، دار الشروق، 2002، القاهرة، ص148.

(*) **روجيه غارودي**: فيلسوف ومفكر فرنسي معاصر(1913-2012)اعتنق الاسلام في 1982 عرف بمواقفه وأفكاره المناهضة للصهيونية العالمية.

خلاصة واستنتاجات:

عالج هذا الفصل مفهومي الإعلام والتنمية وهما من الموضوعات العالمية التي استرعت انتباه الباحثين، وخلف هذا الاهتمام بحوثا ودراسات أسهمت في إثراء هذين الحقلين ، حيث توقف الباحثين والدارسين عند مفهوم الاعلام والتنمية بكثير من التفصيل والتوسع، لا لشيء إلا لكون الاعلام ترسخ من بين الادوات التي مكنت الانسان عبر مختلف المراحل التاريخية تحقيق التقارب والتعاون والتضامن وتبادل المعارف والمعلومات والخبرات، وكان الإعلام بمثابة المرآة التي تعكس وجه المجتمع ونشاطاته لدى باقي المجتمعات، والأكيد ان تطور وسائل الإعلام زاد من اهمية موضوع الاعلام نفسه في حياة الناس وصار بحق الية من اليات تذليل العقبات ذات الصلة بقضايا الافراد والمجتمعات حيث كان لاختراع الطباعة والتلغراف وظهور الصحف وانتشارها وازدهارها في عصر ما بعد الثورة الصناعية حدث مميز، لتؤكد فيما بعد عملية اكتشاف جهاز اللاسلكي والهاتف ثورة اخرى في حقل الاعلام ، وحولت الاذاعة والتلفيزيون حياة الناس الى بيت من زجاج اختراعات مهدت لادوار ريادية قادها الإعلام.

وفي السياق افردت تلك الدراسات جانبا من المعوقات والتحديات التي واجهت تطور الاعلام كمفهوم وكعملية تقتضي الممارسة والنشاط، فتعرضت المطابع الى الغلق والمصادرة، ومنعت الصحف من الصدور وسجن الصحافيون وتوبعوا في قضايا مختلفة ناهيك عن مخاطر الموت التي كانت تهددهم، بل هناك من دفع حياته ثمنا من اجل الحصول على معلومة والتأكد من صدقيتها وصحتها، فكان الإعلام حقيقة في مواجهة السلطة الحاكمة عبر مختلف المراحل التاريخية، سلطة كانت تستهدف بممارساتها احتكار تسيير شؤون الناس وإدارة مصالحهم دون رقيب او متابع.

ولا يقل حقل التنمية أهمية عن الإعلام، فالتنمية بمفاهيمها التي استعرضناها والمقاربات التي تناولها والدراسات المتباينة، خاصة عند ذكر الخصوصيات المجتمعية والمحلية، تظل عملية محورية في مختلف ادبيات البحث سواء على مستوى الدول المتقدمة او الدول المتخلفة ، بل وحتى في تقارير ومواثيق الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة شكل مفهوم التنمية حيزا كبيرا ولا يزال.

فرغم اختلاف وجهات النظر في ماهية العملية التنموية التي يتطلبها واقع ومستقبل دول العالم الثالث على وجه الخصوص، فان البحث في هذا الحقل اعطى انطباعا يؤشر ويدل على وجود رغبة جامحة في عديد الابحاث والدراسات ترمي الى تأسيس قيم ومفاهيم حضارية انسانية واعية بمقتضيات التنمية عبر مختلف دول العالم الثالث، فمفهومي الإعلام والتنمية وجهان لعملة سنقف على مضامينها و اشكالياتها وأنساقها.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : البنية الدستورية والقانونية للإعلام في الجزائر

يشكل البحث في العلاقة بين القوانين الضابطة لحقل الاعلام والدور الذي يمكن ان يلعبه هذا الاعلام في أي بلد من بلدان العالم اشكالية جوهرية لماذا؟ لأننا نعتقد بان دور الاعلام ونشاطه ودرجة تأثيره، يتحددان من خلال القوانين والتشريعات التي تقرها دساتير ومواثيق الدول، فضلا عن ما تجسده مواثيق وأدبيات الامم المتحدة والمنظمات الحقوقية المتخصصة من مبادئ وقيم تشجع وتكرس في الاساس حرية التعبير والحق في الاعلام باعتباره شريكا في مختلف عمليات التنمية العالمية والإقليمية والوطنية والجهوية والمحلية.

وقد يطرح السؤال من زاوية اخرى ما علاقة الاطار القانوني والتشريعي للإعلام بإشكالية البحث الرئيسية؟ هذا ما سنحاول الوقوف عنده بالتفصيل فيما سيأتي.

وقد ضمنا هذا الفصل مبحثين، الأول بعنوان الاعلام في دساتير الجزائر ويتفرع الى مطلبين المطلب الاول يتبنى الاعلام في دساتير المرحلة الاولى الممتدة من 1962 الى 1988 ويبحث المطلب الثاني في موضوع الاعلام في دساتير المرحلة الثانية من 1989 الى 2017 وفي المبحث الثاني تناولنا قانون الاعلام في الجزائر، قسمناه الى مطلبين قانوني الاعلام لسنة 1982 وسنة 1990، فيما عنونا المطلب الثاني بقانون الاعلام سنة2012 وانفتاح المجال السمعي البصري.

المبحث الاول:الاعلام في الدساتير الجزائرية

يجمع المختصون في حقل القانون وما تعلق بحرية التعبير والرأي والصحافة والإعلام ان القوانين التي تصدرها الحكومات والدول في العالم، اما انها ستكون الية من اليات تعميق وتعزيز ودعم دور الإعلام كفاعل من فواعل ألتنمية، او انها تخنق هذا الدور وتضيق مساحته وتحد من نشاطاته وإبداعاته.

فالحراك الذي يمكن ان يؤسسه الاعلام في أي مجتمع مرهون بمدى مرونة القوانين والتشريعات التي تنظم هذا الحقل، فكلما كانت هذه النصوص متفاعلة مع المبادئ والقيم السامية لحرية الانسان، كما اقتضتها الشرائع السماوية وكرستها مواثيق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر بتاريخ 10ديسمبر 1948 انعكس ذلك بايجابية على دور وفعالية الاعلام والعكس.

"..**احجب المعلومات عن أي انسان او قدمها اليه مشوهة او ناقصة او محشوة بالدعاية والزيف – اذن فقد دمرت كل جهاز تفكيره ونزلت به الى مادون مستوى الانسان** [1] بمعنى ان قوانين وتشريعات ضبط دور الإعلام قد تؤدي الي حجب المعلومات والمعارف والأخبار مما سيكرس الدعاية المزيفة والمضللة للرأي العام والمشوهة للحقيقة وقد يكون من بين ضحايا هذا التضليل صانع القرار نفسه.

وتشكل العلاقة الموجودة بين دور الاعلام والقوانين الناظمة له، مدخل سيحدد بالتأكيد مستويات وحدود تأثير الاعلام في التنمية المجتمعية، حيث سنقف بداية عند مضامين دساتير الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم فيما يتعلق بالإعلام والصحافة من خلال مرحلتين اساسيتن.

المطلب الاول :الاعلام في دساتير المرحلة الاولى(1962-1988) :

هذه المرحلة بدأت من فترة ما بعد الاستقلال الى غاية 1988، حيث مضامين الدساتير الجزائرية كرست التوجهات الاشتراكية كمبدأ ومنطلقات عامة للدولة الجزائرية المستقلة، وفي المجال السياسي تم الاخذ بنظام الحزب الواحد ، وانعكس ذلك على مختلف مجالات الحياة ومنها الاعلام الذي مثلته الصحافة المكتوبة بنسبة كبيرة ولكنها واجهت معوقات كثيرة ، ففضلا عن الجوانب القانونية التي وجهت الإعلام ورسمت له خطوطا عريضة وسقف معين بناء على المعطى السياسي المبني على نظام الحزب

[1] – احلام باي،**معوقات حرية الصحافة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة منتوريقسنطينة،قسم علوم الاعلام والاتصال،2007/2006،ص29.

الواحد، فالإعلام في فلك توجهات اقتصادية اشتراكية وسياسية واجتماعية الراعي الاول فيها هو الدولة وكل شيء يتحرك تحت امرة الدولة والحزب، وعلى هذا الاساس فان دساتير المرحلة ، حفلت بنصوص ومواد كرست خدمة الاعلام لفائدة الحزب والدولة ، ولا حديث عن حرية الصحافة والإعلام إلا كما نصت عنه الدساتير والقوانين.

وكان اول دستور للجزائر سنة 1963 الذي كرس التوجهات الاشتراكية للدولة ونظام الحزب ألواحد ففي مادته 19: نقرا"تضمن الجمهورية حرية ألصحافة و حرية وسائل الإعلام ألأخرى و حرية تأسيس ألجمعيات و حرية ألتعبير و مخاطبة الجمهور و حرية الاجتماع "لكن المادة 22 قيدت ذلك بقولها: "لا يجوز لأي كان أن يستعمل الحقوق و الحريات السالفة الذكر في المساس باستقلال الأمة و سلامة الأراضي الوطنية و الوحدة الوطنيـة و مؤسسات الجمهورية و مطامح الشعب ألاشتراكية ومبدأ وحدانية جبهة التحرير الوطني." ونقرا في المادة 24 " جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة، و توحي بعمل الدولة و تراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة."[2] إلا ان اول دستور للجزائر لم يعمر سوى 23 يوما، حيث قام الرئيس احمد بن بلة بتجميده في 09اكتوبر1963 تطبيقا لأحكام المادة 59 ، في حين تم وقف العمل بهذا الدستور والغائه بموجب الامر65/182 الصادر في 10جويلية 1965.

ولم يختلف دستور 1976 عن سابقه ، رغم انه نص في مواده على حق المواطن في الاعلام لكنه في نفس الوقت شدد وركز على الملكية العامة لوسائل الاعلام، وبالتالي جعل من الاعلام وظيفة من وظائف الدولة ، فانعكس هذا التوجيه القانوني للإعلام على ادائه وأدواره في المجتمع، فكانت الدعاية السياسية والترويج لمشاريع التنمية مادة حفلت بها الصحف وبقية وسائل الاعلام في تلك الفترة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نصت المادة 55 من دستور1976 على ما يلي:"حرية التعبير والاجتماع مضمونة ولا يمكن التذرع بها لضرب اسس الثورة الاشتراكية"، اما المادة 94 فقد لخصت المبدأ العام للنظام السياسي القائم على الحزب الواحد: "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد."

وبناء على ما سبق نأتي الى القول بان النصوص والمواد الدستورية التي تضمنها دستور 1976 ضبطت وهيكلت مختلف المؤسسات الاعلامية طبقا لمبادئ السياسة العامة للدولة والاختيارات التي رسمها الحزب ومؤسساته المختلفة، مما يفسر بأنه لا مجال لان يقرر القائمون على تسيير وسائل الاعلام

[2]– أنظر اول دستور للجزائر1963.

المكتوبة والمرئية والمسموعة، وحتى الصحافيون الموظفون فيها، إلا في ظل توجيهات الحزب والدولة والنصوص القانونية، هذا التحكم برأي الكثير من المختصين والدارسين انعكس على جودة وأداء الاعلام وكرس في الغالب مادة اعلامية هزيلة غير محفزة او حتى منافسة رغم ان البعض ربط هذا النتاج والمردود الاعلامي بالحالة الاجتماعية والثقافية والتعليمية للمجتمع الجزائري انذاك، وهي اثار مردها الى الإستدمار الفرنسي بالدرجة الاولى على اعتبار ان استقلال الجزائر في تلك الفترة لم يمض عليه سوى 14سنة.

وبالرغم من التعديل الدستوري في 1979 الذي مس 16 مادة من دستور 1976 فان التعديلات لم تتحدث بأي شكل من الاشكال عن قطاع الاعلام او الحريات، حيث حددت فترة رئيس الجمهورية بمدة 05 سنوات قابلة للتجديد، كما تضمنت التعديلات وربما هي لأول مرة ادارج فقرة تقضي بإمكانية ان يعين رئيس الجمهورية نائبا او اكثر يعينونه أو يساعدونه في مهامه، وفسرت التعديلات على انها ملامح تحول في التوجه السياسي العام للدولة او ميكانيزم حاول من خلاله النظام السياسي القائم انذاك التكيف مع المعطيات الانية او عملية إستباقية بناء على مؤشرات مستقبلية مستشرفة.

هذا الوضع استمر الى غاية 1988 حيث في 05 اكتوبر 1988 شهدت الجزائر احداثا ومظاهرات عمت ربوع الوطن وسجلت العاصمة اكبرها وأعمقها وأعنفها، وتعرضت حينها رموز الحزب من مباني وسيارات ومرافق الى الحرق وإتلاف ما فيها بل حتى مراكز الشرطة وسيارتها لم تسلم من التخريب والحرق هذه الاحداث سجلت اكثر من قراءة، فهناك من رأى بأنها كانت تطالب حقيقة بحرية الصحافة والإعلام والتعددية السياسية والعدالة والمساواة، وأراء اخرى قالت بأنها احداث مفتعلة وصناعة، ولكن ما يهمنا في هذه الاحداث النتائج التي اعقبتها ومست بدرجة واضحة المجال السياسي والإعلامي .

المطلب الثاني: الاعلام في دساتير المرحلة الثانية(1989 الى 2017):

تأسيسا لما سبق نقول بان هذه الفترة شهدت خلالها الجزائر احداثا متعددة شملت قطاعات ومجالات مختلفة سياسية وإعلامية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تجلت مباشرة بعد احداث اكتوبر 1988، وابرز هذه التحولات اقرار دستور23 فيفري 1989 .[3] الذي اعتبر قطعية مع الدساتير السابقة في الكثير من البنود والمواد حيث اقر التعددية وسمح بإنشاء جمعيات ذات طابع السياسي، وفتح المجال امام التعددية

[3]– د/رابح لونسي،**رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**،دار المعرفة،الجزائر،ص273.

الاعلامية وحرية الصحافة والإعلام حيث اصبح بإمكان الخواص وأصحاب المهنة ان يؤسسوا جرائد وصحف يومية او اسبوعية.

وبالرغم من ذلك يجمع العديد من الدارسين لتلك الفترة ان الساحة الاعلامية في الجزائر شهدت في ظل دستور 1989 زخما كبيرا وتحررا لا مثيل له مقارنة بما سبق وبما اعقب، على اعتبار ان العمل بأول دستور تعددي لم يدم طويلا، وهذا مرتبط بداية بإيقاف المسارالانتخابي واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي1992، [4] فجمد العمل جزئيا بدستور 1989 ومهد ذلك الى تعديل دستوري جديد تمخض عنه دستور1996.

وخضع دستور 1996 في 12نوفمبر2008 الى التعديل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15نوفمبر2008 المتضمن التعديل الدستوري، الذي حافظ على اغلب البنود المتعلقة بالحق في الاعلام وحرية التعبير فنصت الفقرة الثانية من المادة 38 على أنه "لا يجوز حجز أي مطبوع او تسجيل او اية وسيلة اخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى امر قضائي"، ولكن هذا لم يشفع للإعلام من المتابعات والمضايقات والحبس بتهم القذف ، لكن هذه القبضة المشددة خفت بمرور الوقت وتنفست عناوين عديدة وتراجع هاجس الخوف لدى الصحفيين هذين المؤشرين ادرجتهما عدة ابحاث وتقارير متخصصة.

وفي دستور 2016 نقرا نفس القيم والمبادئ الخاصة بقطاع الاعلام تماشيا والانفتاح على وسائل الاعلام الاخرى "القنوات التلفزيونية الخاصة"، فالمادة 50 تضمنت "حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الاعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من اشكال الرقابة القبلية، لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم، نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في اطار القانون واحترام ثوابت الامة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية: "**لا يمكن ان تخضع حرية الصحافة لعقوبة سالبة للحرية.**"[5]

---

[4]- د/رابح لونيسي،المرجع السابق،ص311.

[5]- قانون رقم 16-مؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري،الجريدة الرسمية العدد 14،بتاريخ 7مارس2016.

وتأسيسا لما سبق يمكن القول ان دور الاعلام وحراكه في المرحلتين املته القوانين الدستورية، بل ان الصحافة المكتوبة على الخصوص تعرضت الى متابعات قضائية انتهت بسجن عديد الصحفيين خاصة في ظل الازمة التي شهدتها الجزائر.

وكذلك الظروف الامنية التي ضيقت من هذا الدور وتركت كل من يشتغل في الحقل الاعلامي يتوجس خيفة من تسليط العقوبات عليه او يتعرض الى التصفية والاغتيال من طرف المجموعات المسلحة ، وكتب الصحفي الطاهر جاووت"**اذا تكلمت تموت، وإذا صمت تموت، اذن تكلم ومت.**"[6]

اذا يمكن القول ان القوانين الاستثنائية التي تزامنت والازمة التي مرت بها الجزائر، ضاعفت هي الاخرى من العقوبات على الصحافيين ، وقلصت دورهم وباعدت بينهم وبين المبادئ والقيم التي تتحدث عن حرية التعبير وحق المواطن في المعلومة ، لكن رد السلطات كان هو الاوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد تقتضي تحديد وضبط تحركات الصحافة وتقييد نشاطها بحزمة من الاجراءات القانونية اضافة الى ما تضمنه الدستور.

[6]–ايمن ابراهيم الدسوقي،"**المجتمع المدني في الجزائر(الحجرة–الحصار–الفتنة)**"،**المستقبل العربي**،مركز الدراسات العربية،العدد259،سبتمر 2000،ص71.

المبحث الثاني: قانون الاعلام في الجزائر

تشكل القوانين المتعلقة بالإعلام في أي بلد من بلدان العالم ميثاق عمل يخضع له حقل الاعلام وكل من يشتغل ضمن هذا الحقل من صحافيين ومديري نشر ومدراء المطابع والأكيد ان هذا القانون لا يشذ عن مضامين الدستور، وإذا تتبعنا مسار القوانين الخاصة بالإعلام في الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم نجد ثلاثة طبعات لقانون الاعلام من 1982 الى 2012 ، وأي قراءة لتلك القوانين نخلص من خلالها بأنها تشريعات لم تشذ في مضامينها عن الدساتير والتحولات السياسية التي شهدتها الجزائر بداية من 1989 الى غاية سنة 2016.

المطلب الاول: قانوني الاعلام لسنتي 1982 و1990

أ- قانون الاعلام 1982:

بعد مرور 20 سنة على الاستقلال اصدرت الدولة الجزائرية في 1982/02/06 اول قانون للإعلام كخطوة جديدة في حقل الاعلام، وجاءت مضامينه عاكسة للتوجهات السياسية والاقتصادية، ففي المادة 12 نقرا بان اصدار الصحف الاخبارية العامة من اختصاص الدولة او الحزب لا غير، النص يكرس ما تضمنه دستور المرحلة والظروف السياسية والحزبية القائمة، فلا يمكن للخواص او من يرغب في اصدار صحيفة او نشريه القيام بذلك لان الامر حكر على الدولة والحزب، وهذا تقييد لحرية الاعلام والصحافة، اما المادة 24 فعبرت على ان الدولة تتولى احتكار كل نشاط خاص بتوزيع الاعلام المكتوب والمصور، فيما تضمنت المادة 33 الصحفي المحترف هو كل مستخدم في صحيفة او دورية تابعة للحزب والدولة وفي بند اخر الدولة تتولى احتكار استيراد النشرات الدورية الاجنبية وتصدر النشرات الدورية الوطنية، والباعة المتجولون مطالبون بأخذ تصاريح من البلدية التي يتم فيها التوزيع، وهي مواد ونصوص لا تمنح الفرصة لشخص او مؤسسة خاصة يقومان بنفس العمل الذي تقوم به الدولة والحزب في مجال الاعلام، وعن العقوبات التي تضمنها قانون الاعلام: 1982 فهي الاخرى تصب في نفس المصب للمواد المذكورة، فبنص المادة 91 يعاقب على البيع او التوزيع المجاني للنشريات الدورية الاجنبية الممنوع استيرادها ونشرها في الجزائر بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة مالية من 1000 الى 10.000دينار، وكذلك يعاقب بالحبس من 06 اشهر الى 03 سنوات وبغرامة مالية من 5000 الى 20.000 دينار كل

من تعمد نشر او اذاعة اخبار خاطئة او مغرضة التي تمس بأمن الدولة والقوانين، بل هناك عقوبات تصل الى درجة الجناية.

ولم يستثن هذا القانون المسؤوليات التي يتحملها مدراء النشر و مدراء المطابع وتتباين العقومات بتباين المخالفات بل هناك متابعات تصل الى حد الجنحة والجناية وهي برأي بعض الدراسات المتخصصة والمنظمات الحقوقية مساس بحرية الاعلام والرأي والتعبير ومعوقات تحول دون اداء وسائل الاعلام لأدوارها المنوطة بها .[7]

ب – قانون الاعلام 1990:

ان التحول السياسي والإعلامي الذي شهدته الجزائر بعد صدور اول دستور يسمح بالتعددية السياسية وحرية الاعلام، قد مهد لقانون اعلام جديد كبديل للقانون السابق الذي عمر 09 ، القانون الجديد تضمن 106 مادة ، ومن خلال قراءة عامة نجد 26 مادة: **(من المادة 77 الى المادة 98)** تضمنت عقوبات و ذكرت عبارة "**يعاقب بالحبس**" 15مرة بينما عبارة "**غرامات مالية**" فتداولت 21 مرة وجاءت العبارتين متلازمتين تقريبا في اغلب المواد المذكورة، إلا انه وبالمقارنة مع قانون الاعلام 1982 نجد فارق من حيث حرية الاعلام والصحافة والدور الذي منح لوسائل الاعلام كفاعل اساسي في المجتمع والدولة والسماح بإنشاء مؤسسات اعلامية خاصة في النشر والتوزيع وغيرها ولعل الجديد الذي حمله قانون الاعلام 1990 هو المجلس الاعلى للإعلام الذي يتكون من(12)عضوا:

منهم(6) اعضاء يعينهم كل من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الشعبي الوطني مناصفة، والثلاثة الذين يعنهم رئيس الجمهورية يعين من بينهم رئس المجلس الاعلى للإعلام، بينما ينتخب الباقي من بين الصحافيين الذين قضو15 سنة خدمة على الاقل، هذا الامر نصت علية المادة 72من قانون الاعلام، ومنحت للمجلس مهام اساسية ومحورية حيث من خلال ما نصت عليه المادة 65:

[7]– قانون الاعلام الجزائري 1982،انظر http://communication.akbarmontada.com/t91-topi .اطلع عليه 2017/04/24

فان رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة وأجهزة الصحافة يمكن لهم ان يستشروا المجلس الاعلى للإعلام وان يطلبوا منه دراسات تدخل في اختصاصه.

وكرست عدة مواد من هذا القانون الحق في الاعلام وحرية الصحافة ونقرا ذلك في المادة الاولى الحق في الاعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي وحق مشاركته في الاعلام بممارسته الحريات الاساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35-36-39.

والمادة 40 من الدستور، وفي المادة الثانية يمارس حق الاعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الانسانية، ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني، وأوضحت المادة رقم 04 من قانون الاعلام اليات ممارسة الحق في الاعلام وذلك من خلال عناوين الاعلام وأجهزته في القطاع العام، العناوين والأجهزة التي تمتلكها او تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي، العناوين والأجهزة التي ينشئها الاشخاص الطبيعيون والمعنيون الخاضعون للقانون الجزائري، ويمارس من خلاله أي سند اتصال كتابي او اذاعي صوتي او تلفزي .

ويقر القانون بالدور الذي يمكن للإعلام ان يؤديه في التنمية ومختلف القطاعات الاجتماعية والثقافية والتاريخية والتراثية وكل ما يتعلق بمكونات المجتمع الجزائري وهذا ما اشارت اليه المادة 05 –تشارك عناوين الاعلام وأجهزته السابق ذكرها في ازدهار الثقافة الوطنية وفي توفير ما يحتاج اليه المواطنون في مجال الاعلام والإطلاع على التطور التكنولوجي والثقافة والتربية والترفيه في اطار القيم الوطنية وترقية الحوار بين ثقافات العالم طبقا للمواد 2-3-8-9 من الدستور، وأتاحت المادة 11 الفرصة امام المحررين في اطار شركة مدنية يؤسسونها ان يكون لهم سهم في راس مال العنوان او الجهاز في الصحافة المكتوبة التابعة للقطاع العام وهذا في حالة الفصل بين النشر والتحرير والطبع.

كما تطرقت نصوص ومواد هذا القانون الى ان اصدار نشرية دورية حر مع شروط التسجيل ورقابة صحته، وان لا تشتمل أي نشرية على ما يخالف الخلق الاسلامي والقيم الوطنية وحقوق الانسان او يدعو الى العنصرية والتعصب والخيانة، كما يجب ان لا تشمل هذه النشريات على اشهار او اعلان من شانه ان يشجع العنف والجنوح، وفي المادة 78 نقرا يعاقب كل من اهان بالإشارة المشينة او القول الجارح او

التهديد، صحافيا محترفا اثناء ممارسة مهنته او بمناسبة ذلك، بالحبس عشرة 10 ايام الى شهرين وبغرامة مالية تتراوح مابين 1000 دج الى 5000 دينار باو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.[8]

وتضمنت العقوبات التي قد يتعرض لها أي اعلامي او مدير النشر او غيره من مدراء المطابع ، الحبس بداية من 06 اشهر الى حوالي 05 سنوات او اكثر وغرامات مالية ادناها 10.000دينار وأكبرها 300.000 دينار جزائري، وهي عقوبات تواجه كما قلنا الصحفي في كافة وسائل الاعلام اضافة الى المسؤولين سواء تعلق الامر بمدراء نشر او مدراء مطابع هذا السقف لاشك انه يحد من فعالية وجرأة الصحفي ويتركه دائما يفكر في العقوبة المحلقة فوق رأسه، بالرغم من الانفتاح والحرية الاعلامية التي مهدت لها المواد الاولى من قانون الاعلام.

لكن قانون الاعلام 1990 تعرض الى الغاء مواد طبقا لمرسوم تشريعي وقعه علي كافي بصفته رئيسا للمجلس الاعلى للدولة ، حمل رقم 93-13 مؤرخ في 26 اكتوبر 1993 نص على الغاء الاحكام الخاصة بالمجلس الاعلى للإعلام مع نقل اختصاصاته يقول النص التشريعي الى اجهزة ملائمة وتسند عملية تسيير ممتلكات المجلس ومستخدميه الى الوزير المكلف بالاتصال مؤقتا.[9]

وبناء على ما سبق يمكن القول ان قانون الاعلام 1990 كان اكثر انفتاحا من سابقه وأعطى جانبا من الحرية للإعلام كشريك اساسي في عملية التنمية، و الية من اليات الدفع بقدرات المجتمع الى الواقع، والتشجيع على الثقافة والسلوكات الحضارية والقيم السامية والإنسانية، ولكن في نفس الوقت تضمن القانون 26 مادة تتحدث عن العقوبات بالحبس والغرامات المالية التي قد يتابع بها كل صحفي او مؤسسة اعلامية في اية لحظة ، واعتبر ذلك من قبل الباحثين قيودا مفروضة على حرية الرأي والتعبير وحواجز تعيق دور الإعلام كما اعتبر عديد الدارسين والمختصين الغاء المجلس الاعلى للإعلام استهداف للدور الحر للصحافة ومختلف المؤسسات الاعلامية في الجزائر وتمهيدا لإلغاء قانون 1990 جملة وتفصيلا .

[8]- قانون رقم 90-07 المؤرخ في08رمضان 1410 الموافق ل03 ابريل سنة 1990 المتعلق بالإعلام

[9]- المرسوم التشريعي رقم 93-13المؤرخ في 26اكتوبر1993،يخص بعض احكام القانون رقم 90-07ألمتعلق بالاعلام.

المطلب الثاني: قانون الاعلام 2012 ومضامين انفتاح المجال السمعي البصري

اولا. **قانون الاعلام 2012** : يجمع الباحثون والمختصون بان قانون الاعلام 2012 جاء بعد ظروف سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية حرجة، مرت بها الجزائر ابتداء من سنة 1992 الى مطلع الالفينات حيث منحنى الاحداث المختلفة سجل تراجعا ملحوظا تزامنا ومؤشرات الامن والسلم والاستقرار، لكن قبل اقرار هذا القانون شهدت الساحة الاعلامية في الجزائر اصدار حزمة من التشريعات والقوانين ذات الصلة، وصفت بالمهددة لتجربة حرية الصحافة في الجزائر والمقيدة لعمل الاعلام بصفة عامة، ولقد افرزت تلك القوانين عقوبات طالت الصحفيين والإعلاميين وتعرض عدد منهم الى السجن والمتابعات القضائية بتهم فسرت بأنها تستهدف نشاط الصحافة والحد من حراكها وفعاليتها، لأنها كانت بمثابة الرقيب والشهيد عن بعض التجاوزات والانحرافات في تطبيق القانون.

ومن المراسيم التي انتقدت من قبل المنظمات الحقوقية وباحثون ومختصون واعتبرت مكبلة لممارسة حرية الرأي والتعبير مرسوم مكافحة التخريب والإرهاب الصادر في سبتمبر1992 ، والذي يعاقب بالحبس فترة تصل 10سنوات كل من "ينشر معلومات مغرضة وهدامة تلتمس الاعذار للجريمة"، وكذلك مرسوم الحكومة في منتصف يونيو 1994الذي "يفرض على كل وسائل الاعلام التقيد في تغطيتها لأحداث العنف السياسي بالمعلومات والبيانات التي تصدرها وزارة الداخلية"، و ينص على "ملاحقة الصحف والصحفيين الذين يخالفون ذلك".[10]

وتقضي المواد المعدلة من قانون العقوبات في جوان 2001 عقوبات اعتبرتها عدة ابحاث ودراسات بالمهددة للحق في حرية الرأي والتعبير بعد تشديد العقوبة في قضايا القذف والتشهير، ففي المادة 144 من هذا القانون نقرا "يعاقب بالحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة مالية من 1000 دينار جزائري الى 500000 دينار جزائري او بإحدى هاتين العقوبتين كل من اهان قاضيا او قائدا او موظفا او ضابطا عموميا او احد رجال القوة العمومية بالقول او الاشارة او بالكتابة او الرسم .."[11]، والحقيقة ان المرحلة التي سبقت اصدار قانون الاعلام 2012 شهدت ترسانة من الاجراءات والتشريعات والتنظيمات والمراسيم والتعديلات، التي كانت تتماشى برأي الباحثين والظروف الامنية والاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا لا

[10]– ايمن ابراهيم الدسوقي،المرجع السابق،ص71.

[11]–عزوز غربي،**حقوق الانسان بالمغرب العربي** ،اطروحة لنيل شهادة دكتوراه،جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والإعلام،سنة 2012،ص194.

يبرر تقييد حرية الرأي او المساس بحقوق المواطن وانتهاك كرامته وحرمته ومنعه تحت طائلة الظروف، التعبير بحرية عن ارائه وأفكاره، وبالرغم من العدد الهائل لإشارات المنع التي نصبت بحقل الإعلام، فان الصحافة كان لها دور في نشر الوعي والدفاع عن المصالح الوطنية محليا ودوليا.

وتأسيسا لذلك فان قانون الاعلام لسنة 2012 جاء خلاصة لما سبق، تضمن 133 مادة موزعة على 12باب، ثاني مادة منه تنص على ان نشاط الاعلام يمارس بحرية في اطار احكام هذا القانون والتشريع والتنظيم، وفي ظل احترام الدستور والقوانين والدين الاسلامي والهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع والسيادة الوطنية والوحدة الوطنية وغيرها من الفقرات التي وردت في نص المادة وعددها 12 فقرة تمثل خطوطا ومعالم لا يمكن بأي حال من الاحوال الخروج عنها اثناء الممارسة الاعلامية، و أوضحت المادة 05 بان الممارسة الاعلامية من اجل الاستجابة لحاجات الموطنين في مجال الاعلام والثقافة والتربية والترفيه والمعارف العلمية والتقنية، وترقية مبادئ النظام العمومي وقيم الديمقراطية وحقوق الانسان والتسامح ونبذ العنف والعنصرية وترقية روح المواطنة وثقافة الحوار، وفي المادة 10 من نفس القانون بان النشرية الجهوية المحلية مطالبة تخصيص 50 بالمائة من صفحاتها الى شأن المنطقة الجغرافية، ويقرا من ذلك ان الاعلام له دور في التنمية المحلية بينما حملت المواد:(13-18-19-21-23) مضامين تقيد صاحب النشرية بداية تقديم نسخة من الاعتماد مصادق عليها لأنه يمنع الطبع في غيابها، الى التدقيق في المعلومات ، وإيداع نسختين من الدورية، الى شروط مؤكد توفرها في مدير النشرية من الشهادة الجامعية وخبرة لا تقل عن 10 سنوات، اما المادة 40 فمضمونها السهر على جودة الرسائل الاعلامية وترقية الثقافة الوطنية وإبرازها بجميع اشكالها، ويمكن اعتبار مضمون هذه المادة معيار يدفع بالمنتوج الاعلامي الى الافضل والأرقى من اجل ملامسة اذواق الجمهوروالمساهمة في تشكيل رأي عام جاد وواع بمقتضيات العصر، ونصت المادة94 على انشاء مجلس اعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة، بينما المواد من 116الى 123 من قانون الاعلام رتبت العقوبات التي قد يتعرض لها الاعلامي وكمثال المادة 116 حيث كل مخالفة لأحكام المادة 29 ستؤدي سيغرم صاحبها بغرامة مالية من 100.000الى 300.000دينار جزائري ، مع الوقف المؤقت او النهائي للنشرية او جهاز الاعلام ،

ويمكن ان تأمر المحكمة بمصادرة الاموال محل الجنحة، وفي المادة 127 نلمس تشجيعا للصحافة الجوارية، تمنح الدولة اعانات لترقية حرية التعبير.[12]

بينما الغت المادة الاخيرة من قانون2012 جميع احكام ونصوص قانون الاعلام 1990.

فقانون الاعلام 2012 يعد اضافة لحقل الاعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة، كما انه ولأول مرة يتم ادارج نصوص ومواد تنظم وتشير وتعرف نشاط الاعلام السمعي البصري وكل مكوناته، واعتبر ذلك انفتاح على المتغيرات الاعلامية بما في ذلك الاعلام الكتروني بمعنى ان قانون الاعلام 2012 اراد ان يشير بطريقة او بأخرى الى ما اصبح يعرف "**بالإعلام الجديد** ".

ثانيا: قانون السمعي البصري في الجزائر:

لا يمكن ونحن نبحث ضمن اشكالية دور الاعلام في التنمية المجتمعية.؟ عدم التطرق الى القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري هذا القانون نعتقد بأنه جاء نتيجة التدفقات الاعلامية المذهلة في ظل الحديث عن مصطلح "**السموات المفتوحة**" وكذا في ظل اثارة مفهوم "**الامن الإعلامي**"(*) كمقاربة دخلت مجالات البحث في سياق تأثير الاعلام على مجرى الاحداث الداخلية والدولية، فقوانين كهذه حتمية لا مفر منها، لأن مفتاح العالم اليوم هو المعلومة والإعلام، والأكيد ان شعوب الارض تعي هذه الحتمية وتتفاعل من خلالها.

قانون السمعي البصري تضمن 113مادة، في المادة الثانية نقرا يمارس النشاط السمعي البصري بكل حرية في ظل احترام المبادئ المنصوص عليها في احكام المادة 02 من القانون العضوي رقم 12-05المؤرخ في 12يناير2012، تناولت البنود الاخرى كافة المفاهيم والتقنيات ذات الصلة بالسمعي البصري، وعبرت عن امكانية ان انشاء قنوات تلفيزيونيه في ظل احترام القوانين المنظمة للإعلام، من طرف اشخاص معنيون او طبيعيون دخول حقل السمعي البصري، وافرد القانون مواد ذات الصلة بالعقوبات كالتعليق الجزئي او الكلي للبرنامج، وفي المادة 102 تسحب الرخصة في عدة حالات منها التنازل عنها قبل استغلالها وفي حالة امتلاك الشخص الطبيعي او المعنوي حصة من المساهمة تفوق 40 بالمائة، وعن الفصل الخاص بالاحكام الجزائية فهناك المواد من (107 الى 111) تتحدث عن

[12]- القانون العضوي رقم 12-05المؤرخ في 18صفر1433الموافق 12يناير سنة2012المتعلق بالإعلام.

سلسلة من الاجراءات العقابية في حالة مخالفة النصوص والتنظيمات المتعلقة بهذا القانون وغيرها، وعلى سبيل المثال للحصر نقرا في المادة 110"يعاقب بغرامة مالية من 02مليون دينار الى 10ملايين دينار جزائري، كل تاثير خدمة اتصال سمعي بصري غير مرخص له يحوز فوق التراب الوطني نظاما نهائيا لبث برامج كيفا كان تصميم هذا النظام ودعامة التوزيع المستعملة، و تامر المحكمة الجهة القضائية المختصة بمصادرة الوسائل والمنشات المستعملة لاستغلال خدمة الاتصال السمعي البصري المعنية."[13]

- سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والسمعي البصري:

وتأكيدا ان قانون السمعي البصري جاء طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12يناير2012و المتعلق بالإعلام، والجديد الذي ورد في هذين القانونين هو استحداث "سلطة ضبط" على مستوى الصحافة المكتوبة وقطاع السمعي البصري، حيث قانون الاعلام 2012 في بابه الثالث وتحت مسمى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ومن المواد (40 الى57) تم شرح كيفيات تشكيل ونشاط ومهام وسياقات هذه الهيئة، التي اعتبرها القانون في مادته 40 مستقلة، ونقرا في المادة 50 تتشكل سلطة ضبط الصحافة المكتوبة من اربعة عشر 14عضوا يعينون بمرسوم رئاسي على النحو التالي:[14]

- (03)اعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة.

- عضوان(02)غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني.

- عضوان(02)غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الامة.

- سبعة(07) اعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين الذين يحوزون خبرة لا تقل عن 15 سنة .

---

[13]- قانون رقم 14-04مؤرخ في ربيع الثاني عام1435الموافق 24فبرايرسنة2014يتعلق بالنشاط السمعي البصري،الجريدة الرسميةالعدد16، 23مارس2014.

(*) **الاعلام الجديد:**مصطلح معاصر لم تعد فيه نخبة متحكمة اوقادة اعلاميين متاح للجميع ،لايوجد تعريف علمي له ولكن هناك مرادفات له،صحافة المواطن،الاعلام الاجتماعي.

[14]- انظر قانون الاعلام 2012 ،الباب الثالث من المادة 40الى المادة 50،الصفحات 6-7.

(*)- **الامن الاعلامي:**من المصطلحات الحديثة ذات الصلة بالامن ،قد تعني توفير الحماية من خلال فعالية الاعلام او هو بناء استرتيجية اعلامية قادرة على التكيف مع المتغيرات محليا وعالميا.

اما سلطة ضبط السمعي البصري فتضمنها القانون رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014 وأشارت المادة 52 يحدد مهام وصلاحيات وتشكيلة وسير سلطة ضبط السمعي البصري المنشاة بموجب احكام المادة 64 من القانون العضوي 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012، وفي المادة 54 نقرا بأنه من مهام هذه الهيئة السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في هذا القانون والتشريع والتنظيم ساريي المفعول وأوضحت المادة 57 تتشكل سلطة السمعي البصري من تسعة (09)اعضاء يعينون بمرسوم رئاسي على النحو الاتي:

- خمسة(05)اعضاء من بينهم الرئيس يختارهم رئيس الجمهورية
- عضوان(02)غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الامة
- عضوان(02)غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني .

ونقرا في المواد المتعلقة بنشاط السمعي البصري الممتدة من المادة 52 الى المادة 88 وتحديدا المادة 58 تمارس سلطة ضبط السمعي البصري مهاما باستقلالية تامة، بينما تتحدث المادة 77 عن تعيين الامين العام بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من رئيس سلطة ضبط السمعي البصري ، وفي المادة 78 يعين رئيس سلطة ضبط السمعي البصري في الوظائف الاخرى بناء على اقتراح من الامين العام .[15]

ومن خلال استعراضنا لهذين الهيئتين يمكن القول ان اغلب اعضائمها بالتعيين وان لم يكن بغير ذلك فهم باقتراح من، وهذا برأي الباحثين والمختصين يثير اكثر من تساؤل اذا تعلق الامر باستقلالية السلطتين وبغض النظر عن سلطة الضبط في الصحافة المكتوبة التي من بين اعضائها منتخبون يختارون من بين الصحافيين الذين لهم خبرة لا تقل عن 15 سنة، فان السلطة التنفيذية لها دور كبير في تشكيل سلطة ضبط السمعي البصري.

وبناء على ما سبق نخلص الى ان السلطة السياسية لا تزال متخوفة من الادوار الفعالة والأساسية للإعلام، نستشف ذلك من خلال التشريعات والقوانين اضافة الى المراسيم التشريعية التي الغت نصوص تنظيمية يرها باحثون مهمة في حقل الاعلام، ومن ذلك الغاء العمل بالأحكام المتعلقة بالمجلس الاعلى للأعلام الذي تبناه قانون الاعلام 1990 حيث المرسوم التشريعي الذي وقعه علي كافي استهدف مباشرة

[15] – انظر الجريدة الرسمية المؤرخة في 23مارس 2014،العدد 16الباب الثالث من المادة 52الى المادة88.

هذه الهيئة، وهنا اتثير اكثر من سؤال لماذا الغاء العمل بهيئة المجلس الاعلى للاعلام .؟ كما تؤكد باقي النصوص والهيئات التي استحدثت في ظل قانون 2012 وقانون 2014 المتضمنة كذلك انشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والسمعي البصري حيث اتضح ان السلطة التنفيذية لها كلمة كبيرة في هذا المجال، وهذا برأي الدارسين يحد من حرية مثل هذه الهيئات ذات الصلة بقطاع الاعلام والسؤال كيف يتحرك رئيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة او السمعي البصري بحرية وفعالية اذا كان تعيينه من قبل رئيس الجمهورية .؟ ولماذا لم تضم هذه السلطة صحافيين من قطاع السمعي البصري ينتخبون من قبل زملائهم في المهنة

ونستشف كذلك ان السلطة السياسية في الجزائر لم يعد لها خيار اخر غير التعامل والتكيف مع مقتضيات كالعولمة والثورة التكنولوجية التي انعكست مباشرة على الاعلام بكل اوجهه وأدواته

وعلى هذا الاساس تفاعل قانون الاعلام الجديد مع هذه المقتضيات وحث بين السطور كل الاشخاص الطبيعيين والمعنويين اقتحام حقل الاعلام في اطار احترام كافة القوانين الدولة ومبادئ وقيم المجتمع الجزائري وفي مقدمتها الدستور وهذا عنصر محفز يقر بالدور الذي بإمكان الاعلام ان يلعبه في حقل التنمية المجتمعية.

خلاصة واستنتاجات:

نخلص في نهاية هذا الفصل بان القوانين والتشريعات التي صدرت في الجزائر من مرحلة الاستقلال الى 2017 تؤسس الى فكرة وهي هناك اعتراف مبدأي من قبل السلطة والنخب الحاكمة ،بأن الاعلام شريك اساسي في مختلف مجالات التنمية المجتمعية يبرز ذلك في ظل القوانين الاخيرة التي صدرت وكرست قاعدة الحق في الاعلام للمواطن والانفتاح على قطاع السمعي البصري مؤشر دال على هذا الاقرار والاعتراف.

نقول ذلك رغم المأخذ التي سجلها الباحثون والمختصون حول مضامين الدساتير الجزائرية والقوانين التي صدرت كإطار يشرع وينظم لهذا الحقل الذي اصبح يشكل برأينا في الساحة لاعب وفاعل اساسي ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الاقليمي والقاري والعالمي .

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دور الاعلام في التنمية المجتمعية بالجزائر: حدود التأثير ومستوياته

لاشك ان الاعلام اصبح من اللاعبين الاساسيين ومن الفواعل في جميع العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية والإنسانية والعلمية والتكنولوجية في الدولة والمجتمع. دور ترسخ بمرور الزمن وتراكم التجارب عبر المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية، حيث كان للإعلام في كل مرحلة تاريخية كلمة وبصمة على صدر كل حراك مجتمعي.

السؤال الذي يمكن اثارته في هذا الصدد ما هي حدود ومستويات تأثير الاعلام في قضايا الدولة والمجتمع.؟ الاجابة عن هذا السؤال نعتقد بأنها تشكل مضمون هذا الفصل، ضمن سياق حالة الجزائر.

وقد قسمن الفصل الثالث الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول واقع الاعلام في الجزائر، نقف على ضوئه عند ثلاثة مطالب، الصحافة المكتوبة وقطاع السمعي البصري و الاعلام الجديد

والمبحث الثاني يتناول الاعلام في الجزائر قراءة في الادوار يتشكل من مطلبين، الاسس النظرية لدور الاعلام ووظائفه بينما نتوقف في المطلب الثاني عند دور الاعلام في الجزائر والمبحث الثالث تضمن بالأساس الاعلام في الجزائر التحديات وسبل التفعيل، ضمن مطلبين الاول نتطرق فيه الى التحديات والمعيقات التي تحول دون ان يؤدي الاعلام دوره كاملا والمطلب الثاني نناقش من خلاله اليات وسبل تفعيل دور الاعلام في الجزائر.

المبحث الاول : واقع الاعلام في الجزائر

واقع الاعلام والصحافة في الجزائر الاكيد انه مرتبط برصيد تاريخي عريق يمتد الى الجذور الاولى للحركة الوطنية قبل اندلاع الثورة التحريرية حيث واجهت الصحافة الجزائرية مخططات الاستدمار الفرنسي وتصدت لكافة انواع الدعاية، وفي مرحلة الثورة 1962/1954 ظهر اعلام بجانب الكفاح المسلح وكان لإذاعة صوت الثورة دور بارز في بلورة المواقف وإفشال كافة مخططات الاستدمار الاعلامية بالدرجة الاولى، وإذا كانت اشكالية بحثنا تتدور حول دور الاعلام في التنمية المجتمعية في الجزائر فإننا نرى بان الحديث عن واقع الاعلام والصحافة في الجزائر يمهد بطريقة او بأخرى لهذا الدور من حيث القوة والتأثير في واقع الناس وقطاعاتهم.

المطلب الاول :الصحافة المكتوبة

الصحافة المكتوبة في الجزائر مرت بعدة مراحل بداية بمرحلة الاستقلال التي ورثت فيها الدولة الجزائرية كم من العناوين كلها باللغة الفرنسية وكان قطاع الاعلام جزء لا يتجزا من من ظروف دولة حديثة العهد بالاستقلال.

حيث السلطة الجزائرية في الفترة من 1962 إلى 1972 بادرت **بجزأرة** الصحافة التي كانت تصدر غداة ألاستقلال، فتم إلغاء جميع الصحف التي يريدها ويمتلكها الفرنسيون أو الاجانب عموما، وبالخصوص الصحف اليومية ووضعها تحت تصرف الحكومة الجزائرية وكانت حوالي 11 صحيفة ، سحبها الإجمالي 300.000 نسخة كلها بالفرنسية وفي سنة 1963 قرر المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني تأميم هذه الصحف باستثناء صحيفة واحدة وهي صحيفة"Alger Reblicain"، كما تم إنشاء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع في 1962/08/19. [1]

لكن بقي دور الاعلام والصحافة باهتا وفي المرحلة الموالية الى غاية 1988 استمر الوضع كما كان، مع ملامح ومؤشرات تعكس بان هناك تواجد لكم من الصحف ووسائل الاعلام لكن في ظل الاحادية الحزبية والتوجه الاشتراكي العام للدولة، بمعنى ان قبضة الحزب والدولة على الصحافة والإعلام استمرت الى ان تفجرت احداث 05 اكتوبر 1989 فماذا حدث بعد هذه الاضطرابات التي عمت البلاد ورفعت من خلالها سلسلة من المطالب؟

عقب تلك الاحداث اعلن عن اول دستور يسمح بالتعددية السياسة والإعلامية حيث في الفترة الممتدة(1990-1993)، سجلت الساحة الاعلامية 221 صحيفة منها 137 عنوان تابع للقطاع الخاص و14 صحيفة للقطاع العام و 37صحيفة حزبية ، هذا الرقم تراجع في المرحلة الممتدة من1994 الى1997 من 120 عنوان الى 32 عنوان ورغم هذا التراجع في عدد الصحف فان التحقيقات كشفت انه

1 -ا /فتيحة اوهابية،**الصحافة المكتوبة في الجزائر قراءة تاريخية**،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد 16،سبتمبر 2014،ص255،ص256.

من بين 32 صحيفة التي استمرت في الصدور هناك 18 جريدة كانت تصدر بانتظام ويطالعها حوالي 300 الف قارئ مع ان هذا الرقم وبالمقارنة مع مؤشرات ومعدلات اليونسكو لا يفي بالغرض المطلوب خاصة اذا ما تعلق الامر بحقيقة التوزيع فتقرير اليونسكو في 1999 يشير الى29 نسخة لكل الف شخص سنة 1988 وتقهقر الرقم الى 27 نسخة سنة 1997 تراجعا فسر بارتفاع سعر الصحف والأمية وعدم الاهتمام لدى المواطنين الذين لا تعكس الصحافة المتوفرة اهتماماتهم وفي 2004 وصل عدد العناوين الى 250 عنوان مقابل 103 خلال 1999 .[1]

هذا التطور له علاقة بتحسن الاوضاع الامنية بالدرجة الأولى، لكن الملاحظ ان الصحف العمومية كانت تحوز الرقم الاكبر لاحتكار الاشهار العمومي ودعم الدولة لها.

وفي الحالة المقابلة يرجع توقف عدة عناوين وصحف عن الصدور بأسباب عديدة منها ما هو مهني بحت ومنها ماهو مادي يتعلق بارتفاع تكاليف السحب والطبع اضافة الى انعدام المادة الاشهارية ومشكلة التوزيع وعدم كفاية دعم الدولة ، اضافة الى التحيز المفرط بين العناوين وارتباط بعض مديري الصحافة الخاصة بالمال ومراكز القرار.[2]

هذه الخريطة الغير قارة للصحافة المكتوبة واجهت ايضا اجراءات قانونية مشددة فكل من هو اعلامي امام عقوبات قاسية ونشاطه محصور "**بين فكي كماشة**" الخوف من القوانين التي اقل ما تنص عليه الغرامات المالية والحبس موقوف ألتنفيذ، والأوضاع الغير مستقرة لقطاعات ومؤسسات اعلامية كثيرة ونخص بالذكر الصحافة المكتوبة باعتبار انها كانت هي الرائجة ولم يعرف قطاع السمعي البصري الانفتاح عن الخواص، فوسائل الاعلام الثقيلة كما تعرف وفي مقدمتها التليفزيون حكر على الحكومة وأعضائها، هذا التشديد على الاعلام وأدواته رافقته ظروف اخرى عرفت "**بالظروف ألأمنية**" التي شهدتها الجزائر لأكثر 16سنة.

ففي ظل الظروف الامنية التي عاشتها الجزائر اعترضت الصحافيين قوانين وقيود كتلك المتعلقة بمكافحة التخريب والإرهاب اضافة الى مراسيم حكومية متعلقة بتقييد حرية الرأي والتعبير تتبعها سياسة الرقابة الصارمة، رافقتها الاعتقالات والسجن وتهديدات معلومة المصدر ومعدومة، وامتدت التهديدات حتى الى اسر وعائلات الصحفيين وتأخذ الرقابة الحكومية على الصحف والصحفيين إشكالا عدة منها الرقابة على المواد المنشورة وبخاصة الامنية منها ورفع الدعوى على الصحفيين والضغط الاقتصادي على الصحف وإذا اقتضى الامر تعليقها او توقيفها بصفة نهائية.[3]

هذه الظروف لم تشجع يقول عديد المختصين على الابداع والدور الحضاري المتميز للإعلام، بل وسعت من دائرة الخوف وقيدت تفكير كل من يرغب في اصدار صحيفة او عنوان، صحيح كانت هناك

1-عزوزغربي، المرجع السابق،ص187,186.

2 -احلام باي، المرجع السابق،ص68,67.

3- ايمن ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق،ص72,71.

عناوين لكنها نشطت في مناخ سياسي واقتصادي وامني واجتماعي وثقافي استثنائي، ساهم في هجرة عدد لاباس به من الصحفيين و الاعلاميين.

لكن وكما سبق ان منحنى الظروف الامنية سجل تراجعا بداية 1999 وانعكس ذلك على الحقل الاعلامي ووفر نوعا من ألاستقرار، إلا ان القوانين والتشريعات التي كانت محل نقاش ونقد من قبل الصحفيين ومنظمات حقوقية محلية ودولية كانت عائقا في وجه حرية الصحافة والرأي والتعبير، ورغم ذلك استمرت عدة عناوين بالصدور.

وتجمع الدراسات ذات الصلة على ان جريدة "**الخبر**" هي العنوان الوحيد بالعربية الذي استمر في الصدور، فساعد ذلك على انتشارها وتربعها على الساحة الاعلامية برقم سحب وصل 190 الف نسخة في اليوم، بمقابل تعرضت عناوين اخرى اما للتعليق او للتشميع وهنا نتكلم كمثال لا للحصر عن اسبوعية "**بريد الشرق**" مقرها الاجتماعي سطيف وأسبوعية "**رسالة الاطلس**" بباتنة و"**الشروق العربي**" التي اختفت لمدة ثم عادت الى الساحة ويومية **الرأي** بوهران، وإذا لم يكن التوقف تحت طائلة هذا الامر، فان تكاليف الطباعة والديون والتوزيع وعدم وجود مادة اشهارية اجبرت عناوين اخرى على الاختفاء من الساحة الاعلامية ونتحدث هنا عن يومية **العالم السياسي**، وصحيفة **الحياة العربية** التي عادت الى الظهور بعد اختفاء دام اكثر من 05 سنوات وصحيفة **اليوم**.

ونتكلم ايضا عن صحف اسبوعية وجهوية قاومت تلك الظروف المادية لسنوات لكنها لم تتحمل فانطفأت واختفت من الساحة وشكل هذا الاختفاء برأي المختصين خسارة مست رصيد حرية الرأي والإعلام والصحافة في الجزائر الذي اكتسبته منذ صدور دستور 1989.

ويشير الدكتور عزوز غربي في رسالة لنيل شهادة الدكتوراه 2012 ان عدد الصحف اليومية بعد سنة 1999 وصل 24 جريدة، تهيمن اللغة الفرنسية على ذلك بنسبة 66 بالمائة، بينما اللغة العربية على الاسبوعيات بنسبة 57 بالمائة، وتمثل الصحافة المستقلة 86,20 بالمائة من اجمالي الصحافة المكتوبة مقابل 13,78بالمائة للصحافة العمومية[1] .

وتتحدث احصائيات اخرى لسنة 2011 ان عدد الصحف المكتوبة وصل 292 صحيفة منها 101يومية، تتوزع من حيث التخصص على النحو التالي: 83عامة و06 اقتصادية و11رياضية، عدد سحبها قدر 02 مليون و800 الف نسخة يوميا، بينما الاسبوعيات 33 صحيفة منها 13 عامة و20 متخصصة برقم سحب قدر700 الف نسخة، وتتنوع العناوين الاخرى بين الشهرية ونصف شهرية والنصف سنوية، لكن الحقيقة هي ان الخريطة الاعلامية في الجزائر لم تستقر خاصة فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة التي تبقى بين مد وجزر في ارقامها (السحب، التوزيع، الديون).

1- غربي عزوز،المرجع السابق،ص187.

بل حتى من حيث المادة الاعلامية فباستثناء صفحات التسلية والخدمات، تعاني باقي المضامين من الاهتزاز باستمرار، اما اذا تحدثنا عن الصفحات المخصصة للحدث الدولي فتكاد تكون معدومة بالمقارنة مع صحف عربية.

وإذا تكلمنا عن الموارد المالية فهو عامل يساهم الى حد بعيد في رسم الخط الافتتاحي للصحفية في أي بلد من بلدان العالم، فكم من جريدة اختفت من جراء توقيف تمويلها، ونتكلم كذلك عن الاجور المتدنية للصحفيين بأغلب ألجرائد، ويوصف هذا من قبل الهيئات والمنظمات الحقوقية بالاستغلال الفاحش.

وتشير تقارير ان عددا من الصحفيين طردوا من العمل لمجرد انهم طالبوا برفع وتحسين رواتبهم وهناك من لجا الى العدالة بهدف استرداد حقوقه ألمادية، ويمكن طرح السؤال اين هي نقابة الصحفيين.؟ الاكيد ان تشكيل نقابات مهنية واعية بمقتضيات العمل الإعلامي حتمية تحقق التوازنات المطلوبة، ونستطيع في هذا ربط الاداء والدور الذي يلعبه الاعلام بما يتقاضاه الصحفي من راتب ومحفزات وتكوين وتدريب.

وقد أصدرت جمعية OJD الفرنسية تقريرها السنوي لأكثر الجرائد مقروئية في الجزائر لسنة 2013 عملنا على تكييف وتصريف بعض ارقامه ومعطياته في الجدول التالي :[1]

الجرائد	عدد النسخ	تصدر باللغة	السنة
الشروق اليومي	506,749 يوميا	العربية	2013
الخبر	412,074 يوميا	العربية	2013
النهار الجديد	334,592 يوميا	العربية	2013
الوطن	139,795يوميا	الفرنسية	2013
الشروق العربي (اسبوعية)	305,229 اسبوعيا	العربية	2013
الوطن الاسبوعي	115,084اسبوعيا	الفرنسية	2013

الجدول 1: جدول يوضح الصحف الأكثر مقروئية في الجزائر

المصدر: http://www.ojd.com/Actualites/Toutes-les-actualites/Actualites

التقرير تقول بعض القراءات كشف على ان الصحف اليومية الاربعة الاولى في الجزائر حققت رقما اجمالي قارب المليون والنصف مليون نسخة يوميا، متفوقة على صحف عربية وفرنسية كبرى وعريقة، وان اغلب اليوميات وأكثرها انتشارا تصدر باللغة العربية، لكن السؤال الذي يمكن اثارته لماذا دائما

[1] من اعداد الطالب، جدول يوضح الصحف الاكثر مقروئية في الجزائرية لسنة 2013.

الترتيب يتم بناءا على عدد النسخ التي تسحب في اليوم دون اعتماد المضامين والمادة الاعلامية التي تنقلها الصحف الى القارئ ؟ اعتقد ان الامر سيختلف تماما اذا انطلقت عملية التصنيف والترتيب من محتوى المادة الاعلامية التي تنشر .

وتلخيصا يمكن القول ان الصحافة المكتوبة في الجزائر قطعت شوطا في التعددية وحققت ارقاما مهمة في السحب والانتشار والمقروئية بداية من 1989، لكن نعتقد ان أي منحنى بياني سيرسم بناءا على ارقام السحب والانتشار والتوزيع والمقروئية سيأتي متذبذبا حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأحداث الوطنية والدولية، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا أي وضع ستأخذه خريطة الصحافة المكتوبة بالجزائر في ظل بروز الاعلام الجديد الذي ينطلق من (الصحافة الالكترونية) .؟حيث صحف عالمية ورقية اختفت واختارت الطبعات الالكترونية.؟

المطلب الثاني: السمعي البصري:

يكتسي الاعلام في شقه السمعي البصري اهمية بالغة للدولة والمجتمع بل انه وعلى مر التاريخ ظل قطاع السمعي البصري احد الادوات الفعالة في يد السلطة الحاكمة، ولطالما كان انفتاح هذا القطاع على الرأي والرأي الاخر محل مطالب المعارضة السياسية في مختلف دول العالم الثالث تحديدا، لان الانظمة في تلك الدولة اول ما تعمل على تحقيقه السيطرة على الاعلام السمعي البصري، "**ونرى كيف ان أي ثورة او انقلاب ، لابد ان تبدأ بالاستيلاء على الاذاعة والتلفيزيون لأنها بذلك تستولي على اخطر مراكز التوجيه.وتحكتر اسماع الناس وأبصارهم وعقولهم** ".[1]

وعلى هذا الاساس حرصت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى غاية 2012ان يكون قطاع السمعي البصري حكر للدولة وتحت سيطرتها، فرغم التعددية الاعلامية التي مست الصحافة المكتوبة منذ صدور دستور 1989، الا ان وسائل الاعلام الثقيلة كما تعرف الاذاعة والتلفيزيون ظلت تحت سيطرة الحكومة تدير شؤونها المختلفة بل تعد مؤسسة عمومية كباقي المؤسسات والصحفيين موظفون كباقي الموظفين في القطاعات الاخرى يتقاضون رواتب لهم حقوق وعليهم واجبات، هذا الاحتكار والتسيير وهذه المعايير لطالما انتقدت من قبل المختصين، وانعكس هذا الاحتكار على جودة المادة الاعلامية المقدمة الى الجمهور، اما اذا تكلمنا عن التغطية والانتشار فالعملية بدأت محدودة ومحصورة وهذا راجع الى ظروف الاستقلال وحاجة قطاع السمعي البصري في تلك الفترة الى تقنيين وأجهزة ووسائل مختلفة، وانعكس ذلك على المردود والأداء، وتشير بعض الدراسات المتخصصة ان مناطق عديدة عبر الجزائر لم يكن يشملها البث التلفزيوني والإذاعي وهذا مرتبط بالتكنولوجيا والأجهزة والوسائل ذات الصلة، ويمكن القول ان هذه المشكلة ظلت تؤرق السلطة القائمة الى سنوات بل حتى جهاز (التلفزيون) كان الى غاية

1- احمد بهاء الدين،**المثقفون والسلطة في عالمنا العربي** ،كتاب العربي الثامن والثلاثون،مطبعة حكومة الكويت ،الكويت،1999،ص67.

مطلع الثمانينات تكنولوجيا مفقودة لدى نسبة من الجزائريين، كل هذه العوامل والظروف لم تشجع الاعلام في شقه السمعي البصري على الظهور بشكل يخدم التنمية بأبعادها، باستثناء تغطية النشاطات الرسمية الحكومية بطريقة اقرب الى الفلكلور منها الى الاعلام، فتأثر بالتالي قطاع السمعي البصري في الجزائر بالظروف السياسية والأحادية الحزبية، ولم يكن أي كان طرح مسالة انفتاح هذا القطاع على جميع الاراء، فكان التلفزيون والإذاعة ادوات في يد السلطة بامتياز وليس بمقدور أي صحفي داخل هذين المؤسستين الخروج عن الخط الذي ترسمه الحكومة والحزب، وكل مخالفة تعرض الصحفي الى عقوبات تصل احيانا الى الفصل والإبعاد، وحتى بعد صدور دستور 1989 ظل الاعلام السمعي البصري منغلقا على الرأي الاخر وحكر على السلطة ونشاطاتها، ولم تصدر اية قوانين او تشريعات تسمح بالانفتاح على نشاط السمعي البصري الا بعد مرور 25سنة.

وفي حوار مع جريدة الحوار الجزائرية "يؤكد الإعلامي الجزائري المغترب كمال علوان بأن هجرته من الجزائر خلال سنوات التسعينيات **لم تكن مرتبطة أساسا بالوضع الأمني بقدر ما كانت مرتبطة بعدم رضاه عن سياسة المؤسسة الوطنية للتلفزيون،** كما عبّر عن تفاؤله بمستقبل القنوات الجزائرية الخاصة التي يقول بأنها لا بد أن ترفق بدعم الدولة التي يقول إن موقفها غير واضح فيما يخص فتح السمعي البصري."[1]

ويجمع الباحثون على ان القانونين الاخيرين (2012و2014) بشان نشاط السمعي البصري مؤشران على انفتاح السلطة على الاعلام السمعي البصري لكن السؤال الذي يبقى قائم هل هذا الانفتاح يعبر عن قناعة حضارية ومنطلقات استراتيجية في ظل منافسة شريفة مقتضياتها تنمية الوعي الحضاري والإنساني ام هو مجرد قبول فرضته متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية في ظل سيادة "**مصطلح السموات المفتوحة**"(*) .

اذا امام هذا المعطى الاعلامي الجديد ومعطيات اخرى تتعلق بإطلاق قنوات فضائية تبث من خارج الجزائر كقناة"**المغاربية**" التي تصنف على انها معارضة للسلطة، بدأت ملامح خريطة الاعلام السمعي البصري تتضح خاصة امام ما سمي بسكوت السلطة عن ظهور قنوات فضائية جزائرية خاصة "**كالنهار**" و"**الشروق**" و"**الخبر**" و"**الاجواء**" و"**نوميديا نيوز**" و "**دزاير نيوز**" وغيرها من القنوات التي

1- انظر الحوار كاملا ،http://elhiwardz.com /?p=23473

وضعت السلطة امام الامر الواقع فتبين يقول عديد المختصين انها سايرت الوضع الى غاية صدور قانون السمعي البصري 2014 الذي اسس بطريقة او بأخرى الى هذا المعطى ألجديد.

ولم يخلو قطاع السمعي البصري من حالات التوقيف والتعليق رغم انه حديث العهد مع التعددية حالة **قناتي**"**الأطلس**"و"**الوطن**"،وربطت السلطات الوصية عملية التوقيف بالقانون، ورغم ذلك يمكن القول ان نشاط السمعي البصري الخاص يتجه الى التاسس كمحور و لاعب اساسي في عمليات التنمية.

المطلب الثالث: الاعلام الجديد :

مفهوم الاعلام الجديد يدخل ضمن الثورة الاتصالية الرابعة التي بدات منذ استعمال جهاز الحاسوب ومع ظهور وسائل الاتصال الحديثة بما تمثله من ادوات تفاعلية اصبح للمستقبل القدرة على المشاركة النشطة في العملية الاتصالية وأصبح من الصعب التمييز بين المرسل والمتلقي ويذهب (بيارليفي)الى ان انبثاق المنظومة التفاعلية، الالكترونية يعني نهاية الجمهور، وولادة الذات الجماعية ، لان النموذج التقليدي خدم النخب التي تتحكم في انتاج الخطابات العامة.[1]

فملامح ومؤشرات الاعلام الجديد تتجلى من خلال التدفقات الكبرى لتقنيات الاتصال والتواصل فمفهوم "العالم قرية" اصبح "العالم داخل الغرفة" إن الانترنت واستعمالاتها كآلية من اليات الاتصال والتواصل تجاوزت الكثير من القيم، فلم يعد معنى للحدود الجغرافية، وسيادة الدول صارت على المحك امام الثورة المعلوماتية والاتصالية، بل حتى النموذج التواصلي التقليدي بدا في الانحلال تدريجيا بسبب المتغيرات المعاصرة والتقانة و"**الدفعة التكنولوجية القوية**"(*) التي اتاحت البث التلفزيوني المباشر بدون وسيط ولا تعطيل وبدون إمكانية إلغاء أو منع هذا البث ترك السلطة في أي بلد تفقد سيطرتها وسيادتها واحتكارها الاعلامي ويعد هذا منعطفا هاما في الحياة الاتصالية.[2]

وبالتأكيد إن الجزائر ليست بمعزل عن تأثيرات الاعلام الجديد، فرغم الاستعمالات المتأخرة للانترنت في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية والنامية، فان مؤشرات الإعلام الجديد بكل مكوناته وأدواته، حقق أرقاما توصف من قبل خبراء وباحثين بالمذهلة سواء على مستوى الجزائر او في العالم.

ففي سنة 2013 أعلنت الشركة التي صممت تطبيق (whatsapp)ان عدد الرسائل المتبادلة بواسطة هذا التطبيق تصل في بعض الأحيان الى 20 مليار رسالة عبر العالم في اليوم و04 مليارات مشاهدة يوميا لمقاطع فيديو اليوتوب و08 مليار تغريدة كل يوم عبر توتر، وكان عدد الصحف اليومية

1- انتصارابراهيم عبدالرزاق، صفد حسام الساموك،**الاعلام الجديد** تطور الاداء والوسيلة والوظيفة،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ،الطبعة الاولى ،بغداد،2011،ص24,22.

(*)-**السموات المفتوحة:** مصطلح معاصر اطلق في ظل الانفتاح الاعلامي العالمي وتزايد عدد الاقمار الصناعية وقدرة هذه التقنيات على تجاوز الحدود الجغرافية والاعتبارات السياسية للدول .

2- انتصارابراهيم عبد الرزاق،د/صفد حسام الساموك،المرجع السابق،ص37.

الورقية التي تصدر في العالم 6600 صحيفة ، لكن في نهاية الربع الاول من عام 2013 انخفض العدد ليصبح 6100صحيفة.

والسبب تحول 500 صحيفة الى الاصدار الالكتروني، وبلغ عدد القنوات الفضائية في العالم حوالي 20800قناة مفتوحة غير مشفرة بينما وصل عدد المحطات الاذاعية في العالم 23000 محطة، انفجار اعلامي غير مسبوق ترتبت عنه تعقيدات في المعايير الاعلامية وأنماط ونوعيات المتلقين.[1]

وابرز خصائص الاعلام المعاصر:[2]

- رقمنة الوسائل.
- التمرد من سلطة الدولة.
- الحالية او الفورية.
- المرونة.
- الديمومة والاستمرارية.
- اجتياز الحواجز السياسية والطبيعية.
- التنوع المعلوماتي وحرية الاستخدام.

وفي تقرير بثته قناة الجزيرة في برنامجها "نشرتك" يوم 2016/12/02 بان عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي بلغ 02 مليار في سنة 2014، ليقفز هذا الرقم في سنة 2016 الى مليارين و600 مليون، وتعد منصة الفايسبوك الاعلى استخداما بنسبة 70بالمائة وتم ربط هذا التطور الذي يندرج ضمن متغير الاعلام المعاصر والجديد الى دخول الهواتف الذكية الخدمة ووصولها بأسعار مقبولة ومتناولة الى الطبقات الوسطى ومحدودة الدخل.

وكشفت في هذا السياق عدة تقارير أن قاعدة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي نمت بشكل كبير في المنطقة الافريقية خلال سنة 2016 خاصة الفايسبوك، وتشير دراسة أصدرها مكتب الدراسات التونسي "**ميديا نت**" ونقلها موقع **هوفنغتون بوست** في نسخته الجزائرية فإن عدد الأفارقة الذين يملكون حسابا على الفايسبوك ويتواصلون باستمرار يقدر بـ 146.637.000 مشترك.

وتصدرت مصر قائمة الدول الإفريقية بـ 33 مليون مشترك وبنسبة تقدر بـ 37 في المئة من عدد السكان، تليها الجزائر بـ 17 مليون مشترك بنسبة تقدر بـ 43 في المائة من عدد السكان وبزيادة تقدر بـ 28.82 في المائة عن سنة 2015، حيث يعود هذا النمو إلى انخفاض اسعار الهواتف الذكية وإلى التطور الكبير في الاتصال بشبكة الانترنت عن طريق الجيل الثالث.

1- ابراهيم اسماعيل،**الاعلام المعاصر وسائله مهاراته تأثيراته اخلاقياته**،الطبعة الاولى،وزارة الثقافة والفنون والتراث،الدوحة،2014،ص12.

2- ابراهيم اسماعيل،المرجع السابق،ص23,28

(*)- **الدفعة التكنولوجية القوية**:مصطلع يعبر عن التدفقات التقنية والمعلوماتية والتكنولوجية الهائلة

وجاء ترتيب البلدان الإفريقية العشر الأوائل حسب الجدول التالي:[1]

الدولة	عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي	الدولة	عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي
مصر	33 مليون	**كينيا**	6.2 مليون
الجزائر	17 مليون	**تونس**	6.1 مليون
نيجريا	16 مليون	**تنزانيا**	4.4 مليون
جنوب افريقيا	14 مليون	**غانا**	04 مليون
المغرب	13 مليون	**انغولا**	3.8 مليون

الجدول 2: عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في الدول العشر الاولى افريقيا.

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على تقرير موقع ميديا نت تونس و موقع هوفنغتون بوست الجزائر.

وتبقى الارقام المتعلقة باستخدامات منصات التواصل الاجتماعي متباينة من تقرير الى آخر، لكنها تتفق في ان عدد مستخدمي مختلف مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها الفايسبوك في تزايد مستمر وبشكل كبير والجزائر من بين الدول الافريقية الاولى في هذا الحقل ، وقد يثار سؤال ما علاقة ذلك بإشكالية البحث الرئيسية المتعلقة بدور الاعلام في التنمية المجتمعية في الجزائر.؟ فنقول ان الاعلام الجديد بكل مكوناته اصبح لاعبا مهما ومؤثر في مجالات الحياة.

فالصحافة الالكترونية ومواقع الأخبار والمعرفة على شبكة الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، فهذه الوسائل لها تأثير كبير على تشكيل البناء الادراكي والمعرفي للفرد او المجتمع، ويساهم هذا البناء في بلورة رؤية الفرد والمجتمع تجاه قضايا مجتمعية والقدرة على تحليله.[2]

مما يعني ان الاستخدام المتزايد لمنصات التواصل الاجتماعي في الجزائر ستكون له مخرجاته وتأثيراته على الفرد والمجتمع.

ويطرح هنا ما ذهبت اليه الدكتورة انتصار ابراهيم عبد الرزاق والدكتور صفد حسام الساموك في كتابهما **(الاعلام الجديد تطور الاداء والوسيلة والوظيفة)** في انكماش وتراجع المفاهيم التقليدية الكلاسيكية في العملية الاتصالية بداية من المرسل الى المستقبل فلم يعد بالإمكان التمييز بين من هو المتلقي ومن هو المرسل جراء توفر ادوات جديدة اكثر تفاعلية ، ميزتها المشاركة والحوار الجماعي وبهذه المخرجات للإعلام الجديد صار لا معنى للجمهور فالجميع بإمكانه المشاركة والتفاعل مع الاخر انه بحق "**الانفجار الاعلامي**" كما عبر الدكتور ابراهيم اسماعيل في كتابه "الاعلام المعاصر"

---

[1] من اعداد الطالب، جدول يوضح عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في الدول العشر الاولى افريقيا لسنة 2016.

2- على عبد الفتاح كنعان، **الاعلام والمجتمع**،الطبعة الاولى،دارالبازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2011،ص15.

وتأسيسا لما سبق يمكن القول ان ظاهرة الاعلام الجديد في الجزائر فرضت نفسها في وقت قياسي، فبعد ان اعتبرت الجزائر متأخرة في التعاطي مع الانترنت مقارنة بدول المغرب العربي ، قفزت بها مؤشرات استخدام مضامين و وسائط الاعلام الجديد وأدواته الى مستويات توصف من قبل تقارير ودراسات معاصرة بالقياسية، فحلت ثانية بعد مصر افريقيا والأولى مغاربيا في عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها الفايسبوك.

مما يرسخ في ذهن اي باحث ان الاعلام الجديد في الجزائر بدا يتشكل كقوة مؤثرة في نسيج العلاقات الاجتماعية وسلوكات الافراد والجماعات، وهذا يؤسس لقناعة ان هذا الاعلام قادر في ظرف معين صناعة التحول، والتأثير على مجريات الاحداث واتجاهات الراي العام.

ولذلك فان قانون الاعلام 2012 الباب الخامس بعنوان وسائل الاعلام الالكترونية المواد من (67-72) ضمن الصفحتين، 9-8، اسس لمفهوم الاعلام الالكتروني واعتبر ذلك تمهيدا لتعاطي السلطة مع ادوات ووسائل الاعلام الجديد ومخرجاته.

فرياح الدفعة التكنولوجية القوية وما افرزته من تعقيدات في وسائل الاتصال والتواصل فتحت النقاش على مصراعيه امام الباحثين والدارسين لمقاربة جديدة مضمونها اي دور لهذا الاعلام في التنمية المجتمعية بالجزائر؟

هذا ما سنعرفه في خطوات ومضامين المبحث الثاني الذي سنحاول من خلاله الاجابة عن جملة من التساؤلات في سياق ادوار الاعلام في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والتعليمية.

المبحث الثاني :الاعلام في الجزائر قراءة في الادوار

لا يختلف اثنان بان الاعلام بوسائله التقليدية والحديثة، عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية، قد لعب دورا فعالا في الجهود التي استهدفت تنمية وبناء الدول والمجتمعات، واسهم بتدخلاته وتوجيهاته وإرشاداته في كشف بؤر ألفساد، واحيا روح المبادرة لدى الافراد ، وكان وراء تغيير مواقف واتجاهات من الحرب الى السلم ومن السلم الى الحرب حرك المشاعر التضامنية والإنسانية، وأسس لقيم ومفاهيم جديدة انهى هيمنة انماط معيشية وعادات سيطرت على سلوك وتفكير الإنسان، اخترق بيئات منغلقة على نفسها ، كان الاعلام بداية "**شعلة نار على قمة جبل**"واليوم تقف البشرية امام انفجار اعلامي ودفعة تكنولوجية قوية مهدت لتطور مذهل في الاعلام وأدواته، فالإعلام لاعب اساسي وفاعل من ألفواعل، وإذا كان كذلك كيف يؤثر في التنمية المجتمعية بالجزائر؟

لكن قبل الاجابة عن هذا السؤال يجدر بنا التوقف عند بعض الاسس النظرية للأدوار والوظائف التي يمكن للإعلام ان يؤديها في اي مجتمع او بيئة كانت.

المطلب الاول: الاسس النظرية لدور الاعلام ووظائفه.

لقد حفل هذا الحقل بالكثير من النظريات والأفكار التي اسست الى الادوار التي يمكن للإعلام بمختلف وسائله التقليدية والحديثة ان يؤديها، فاعتبر "ولبير شرام" ان الاعلام الذي يتعاظم دوره ويتزايد تداوله هو الذي يقوم بإحداث التغيير في المجتمع وهو الذي يهيئ المناخ لوحدة الامة والمجتمع، فيجعل كل اقليم يلم بشؤون الاقاليم الاخرى من حيث سكانه وفنونه وعادته وسياسته، ويجعل الحوار فيما يتعلق بسياسة الدولة ميسورا على نطاق واسع، ويجعل الاهداف والمنجزات الوطنية ماثلة دائما في اذهان العامة ويستطيع الاعلام العصري ان يساعد على توثيق عرى البلاد بجماعاتها المتباعدة وذلك اذا احسن استخدامه.[1]

هذا الكلام يؤسس الى ان الاعلام بوسائله المختلفة التقليدية منها والحديثة قادر على الاسهام في التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والبيئية ..الخ، وهذا من منطلق فرضية ان الاعلام بامكانه نقل التجارب والأفكار والمعارف والقيم الحضارية من جهة الى جهة اخرى ، هذا لا يعني تجاوز الخصوصيات المجتمعية، ولكن من باب المفاعلة التي تتولد من خلال الاحتكاك والمخالطة الواعية فالحياة الانسانية مبنية على التدافع والاستنهاض فقد يكون الإعلام جرس او منبه في إسماع الاخرين او صورة ومشهد حي يمر امام اعينهم فيحرك فيهم التفكير ويبعث في نفوسهم الإبداع والتحرر من التخلف.

وفي موضع آخر حدد شرام ثلاثة وظائف للإعلام، الوظيفة الأولى هي وظيفة الإعلام من منطلق انه يوسع الأفاق ويركز انتباه الآخرين ويرفع من تطلعاتهم، ووظيفة اتخاذ القرارات حيث وبطريقة غير

1- بسام عبد الرحمن المشاقبة،المرجع السابق،ص34 .

مباشرة يمكن للإعلام توسيع رقعة الحوار الخاص بخطة التنمية وتربية الذوق ، والوظيفة الثالثة هي وظيفة التعليم حيث الاعلام بإمكانه ان يعاون معاونة كبيرة في جميع انماط التعليم والتدريب، وأشار في بحث اخر الى العلاقة القوية التي تربط الاعلام بعمليات التنمية ، ونوه بوضوح الى انه مثلما يشكل الاقتصاد راس الرمح في عمليات التنمية فان الاعلام بوسائله يشكل الدور الفاعل في الاسراع بعمليات التنمية.[1]

وضمن كتابهم (نظريات الصحافة الاربع) قسم كل من فريد سيبرت، وتيودوربترسون، وشرام نظريات الصحافة كتالي :[2]

1 –**النظرية السلطوية:** وهي اقدم نظرية اسست للاعلام ومفاهيمه ومقارباته ومنطلقاته واهدافه ووظائفه هذه النظرية تنظر الى الانسان على انه تابع للدولة واداة لحق الدولة الطبيعي وبالتالي فهي تنظر الى الصحافة على اساس اداة لنشر مواقف الدولة على الجمهور وابلاغه ما هو صواب و ما هو خطا اعتمادا على تفسيرات الدولة للقضايا المختلفة اجتماعية كانت او اقتصادية او سياسية او ثقافية.

2 –**النظرية التحررية:** هذه النظرية تعتبر الصحافة المتحررة النقيض التام لصحافة السلطة، وتضع الفرد فوق الدولة وليس تحتها، وتنظر الى الانسان على انه كائن عاقل والافراد مجتمعين سيصلون الى قرارات افضل للمصلحة العامة للمجتمع، هذه النظرية تطورت على يد مفكرين وباحثين ويتعلق الامر بكل من جون ملتون ، وتوماس جفرسون وجون أرسكن، وجون ستوارت ميل، اين خلصوا الى جملة من النتائج تؤكد ان الناس والأفراد قادرون على تنوير الاخرين وتنوير العقل العام للأمة، كما ان الناس لهم حق التفكير والعمل بحرية طالما لا يتعدون على حقوق الاخرين، وان الاجتماع على وعي وعلم يؤدي الى قرارات سليمة، وإذا كانت الصحافة اداة ابلاغ الناس فلابد ان تكون بعيدة عن القيود والمقصود هنا القوانين التي تفرضها السلطة على الاعلام .

3–**نظرية المسؤولية الاجتماعية:**هذه النظرية برزت في مطلع القرن العشرين في ظل انتشار الصحافة الصفراء وصحافة الفضائح ومع تفجر الثورة الصناعية وتعدد وسائل الاتصال، برزت نظرية الصحافة الحرة ولكن المسؤولة اي لها حق انتقاد الحكومة والمؤسسات لكن عليها مسؤولية اساسية وهي المحافظة على استقرار المجتمع.

4–**النظرية الشيوعية:**يقول شرام ان هذه النظرية تضع الاتصال الجماهيري اداة للدولة والإعلام لا يخرج عن خط الحزب وتوجيهات الدولة، لكن الواقع يؤكد ان النظرية الاخيرة انكمش دورها خاصة في ظل انهيار المعسكر الاشتراكي عامة، وتفكك الاتحاد السوفيتي خاصة، وظهور وسائل اعلام معاصرة جديدة اخترقت الحواجز وتجاوزت الحدود الجغرافية والأيديولوجية ومكنت الافراد والجماعات من التواصل

1– عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، المرجع السابق،ص37,36.

2– ابراهيم عبد الله المسلمى، ادارة المؤسسات الصحفية،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،1995،ص114,113,112,111.

والتعبير عن افكارهم وأرائهم دون اذن من السلطة او الحكومة فلم يعد بمقدور الحكومات المنغلقة مقاومة وصد التدفقات الاعلامية والتكنولوجية الهائلة، انغلاق لم يعد له من مبرر يقول عدد من الباحثين الذين يؤكدون فعالية الإعلام في حياة الافراد والجماعات.

ويقول **ديفيد مورجان**"ربما لا تقرر لنا وسائل الاعلام الامور التي نفكر فيها، ولكنها نجحت نجاحا مذهلا في توجيهنا نحو الموضوعات التي نفكر فيها" فالمعلومات التي تخشاها السلطة او الحكومة ليست سلطة ولكنها اداة مساعدة للذين يمسكون بزمام السلطة وكثير ما تكون مصدر رئيسي للتشريع بالنسبة اليهم[1]

وتأسيسا على ما سبق، نقول ان النظريات المتعلقة بدور الاعلام وما طرحته من فرضيات توصلت الى نتائج وإجابات، أبرزت في مضامينها مقاربات اساسية ، كلما تحرر الاعلام من القيود المفروضة عليه مارس دوره بفعالية، ولكن بحسب نظرية المسؤولية الاجتماعية ان الاعلام مسؤول على نشاطاته بمعنى انه يتحمل عواقب اخطائه وتبعاتها اذا تعلق الامر باستقرار وسلامة المجتمع، ودعوة **وروبرت ميرتون** قد تصب في هذا الاتجاه عندما يدعو الى انتقاء الافضل والمناسب مما يدور في شبكات الاعلام من معلومات وأفكار متولدة من برامج متنوعة ومختلفة من حيث المصدر والمضمون والهدف[2]،

مما يعني ان الاعلام قد يحيد عن وظائفه المعروفة كالتوجيه والتثقيف والتعارف الاجتماعي ونشر الوعي وممارسة الرقابة على اداء الحكومات وكشف التجاوزات في حق الانسان.

المطلب الثاني: دور الاعلام في الجزائر

ان اي قراءة في دور الاعلام في التنمية المجتمعية تقتضي الوقوف عند مرحلتين ميزتا الاعلام في الجزائر مرحلة امتدت من الاستقلال الى غاية 1988 والمرحلة الثانية تبدأ من 1989 الى اليوم، وسبق ان استعرضنا مميزات كل مرحلة من حيث القوانين الضابطة للإعلام ومن حيث التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، وعليه فان اي قراءة لدور الاعلام في التنمية المجتمعية بالجزائر يتحدد على ضوء المنظومة القانونية الناظمة للإعلام والتوجهات السياسية والاقتصادية، فكلما جاءت القوانين مرنة متفاعلة مع مقتضيات ما يتطلبه الاعلام من حرية واستقلالية كان تأثيره اقوى وابعد وأعمق واشمل في مختلف ميادين الحياة، والعكس اذا كانت القوانين لا تسمح بحرية الاعلام، هذه المقاربة تناولنها في المبحث المتعلق بالتشريعات والقوانين الضابطة للإعلام في الجزائر، فالعملية الاعلامية ارتبطت بالدولة والحزب.

فاتت مخرجات الاعلام من برامج وتغطيات اعلامية برأي الباحثين الى دون مستوى تطلعات المجتمع، لكن هناك من يبرر هذا القصور بكون الدولة حديثة الاستقلال وان ما ورثته الحكومة الجزائرية ابان الاستقلال لا يتعدى 11 صحيفة ناطقة بالفرنسية، وان الاعلام في شقه السمعي البصري

1- لسترثرو، عبد اللطيف العوفي ، ديفيد مروجان،واخرون، **ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها على الدولة والمجتمع بالعالم العربي**،الطبعة الاولى ، مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابوظبي،1989.ص117.

2- على عبد الفتاح كنعان،المرجع السابق،ص7.

نشاطه محدود جدا لارتباط ذلك بالوسائل التقنية والموارد البشرية المؤهلة، ناهيك عن حالة التشتت وانتشار الامية والجهل داخل المجتمع الجزائري، هذه العوامل يقول بعض الدارسين عمقت بالتوازي احتكار الدولة والحزب للإعلام وأغلقت الباب امام اي دور حر للإعلام، فطغت الخطابات الاعلامية المشيدة بمنجزات الحكومة وزياراتها الميدانية.

وكتب الدكتور بلقاسم سلاطنية:"...وواضح من حديثي اني اسعى لبلورة فكرة اساسية وهي ان هناك عملية اعلامية كاملة وأخرى ناقصة فالكاملة لا تتوقف فقط على توافر اركان العملية الثلاثة المعروفة...وإنما نتوقع حصول التلقي الجيد، الذي يؤدي الى التجاوب بالرفض او القبول، ويطلق اهل الاختصاص على هذه الظاهرة بالتواصل ."[1]

ومن منطلق ما ذهب اليه الدكتور سلاطنية ان العملية الاعلامية تأخذ بعدين اساسين البعد الاول يلخص الدور الاعلامي الناقص، والبعد الثاني يلخص العملية الاعلامية الكاملة التي يمكن القول انها تتوفر على العناصر الهامة ابرزها حصول التلقي الجيد بمعنى ان الرسالة ومضمونها تصل في اكمل الصور وأدقها، مما يساعد المتلقي على بلورة مواقف تجاه قضايا ما بالرفض او القبول، لكن في حالة حدوث التلقي الناقص فهذا بالتأكيد يعكس الاداء الباهت والمحدود للإعلام في اي بلد، وإذا ربطنا ذلك بحالة الجزائر فان العملية الاعلامية في المرحلة الممتدة من1962الى1988 كانت ناقصة بسبب احتكار وسائل الاعلام وتبعيتها للدولة والحزب.

ا- دور الاعلام في المجال السياسي والاقتصادي :

الاكيد ان الاعلام في أي بلد له ادوار في المجال السياسي والاقتصادي وإذا تعلق الامر بالجزائر فان الاعلام حاول منذ الاستقلال الى غاية اليوم ان يكون له دور فاعل من خلال التعاطي مع تطلعات المجتمع، فقد شجع الاعلام وساير الخطاب السياسي الاحادي

واثني على المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب وحاولت وسائل الاعلام ضمن خطابات اعلامية موجهة تنمو عن ابعاد ايديولوجية، توجيه الشباب الى الانخراط في العملية السياسية المبنية على منطلقات الحزب الواحد، وهذا ضمن سياق عام يستهدف تعزيز التنشئة السياسية للفرد في المجتمع الجزائري، وفي ظل الانغلاق على البدائل والرؤى السياسية الاخرى تمكن الاعلام من خلال حملاته التعبوية الجماهيرية كسب ثقة نسبة لا باس بها من الجمهور، ويرجع عدد من الباحثين هذا النجاح الى حالة الاستفراد للإعلام وقبضته القوية المدعومة من طرف الدولة والحزب، هذا التعاطي المجتمعاتي مع العملية الاعلامية في بعدها السياسي في الفترة الممتدة من الاستقلال الى 1988 تأسس في ظل انعدام بدائل اعلامية اخرى، فما كانت تبثه القناة التلفزيونية الارضية يعد موضة لان نسبة عالية من الجزائريين لم تكن تمتلك جهاز "تلفاز" بل حتى مناطق اخرى من التراب الوطني كانت تعاني من ضعف البث او

1- بلقاسم سلاطنية وآخرون،علم الاجتماع الإعلامي،الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2012،ص49.

انعدامه هذا ان لم نقل ان بعض المناطق الحدودية كانت تلتقط قنوات دول الجوار؟هذه الوضعية كرست الخطاب السياسي للنخبة الحاكمة.

فوسائل الاعلام سواء في الجزائر او في غيرها من الدول النامية هي ادوات خاضعة للرقابة، ولكنها طيعة في ايدي النخبة الحاكمة، الامر الذي يجعلها موضع ازدراء الشعوب، وفي ضؤ هذا التحليل تبتعد وسائل الاعلام عن كونها ادوات تساعد على التحديث والتنمية، لتغدو عوامل رئيسية للخداع والقهر.[1]

فانحصر دور الاعلام في مجال التنمية السياسية في القالب الذي تتبناه النخبة السياسية الحاكمة، فارتكز دور الاعلام على حشد وتعبئة الجماهير حول خطاب سياسي واحد وإظهار النخبة السياسية الحاكمة على انها الوحيدة القادرة على انجاح مختلف المسارات التنموية وكل صوت يغرد خارج هذا السرب يعد نشاز.

وفي المجال الاقتصادي لم يختلف دور الاعلام كثيرا عن ادائه في المجال السياسي فمن منطلق ان السياسة الاقتصادية كانت جزء لا يتجزأ من التوجه السياسي، حصر دور الإعلام في التغطيات والبرامج التي تثني على المنجزات الاقتصادية كبناء المركبات الصناعية والإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي كالثورة الزراعية التي رافقتها وسائل الاعلام وسوقت لها باستمرار، اما الإعلانات والومضات الاشهارية استهدفت تشجيع الانتاج الوطني وإبرازه على انه البديل وهنا يمكن القول ان الاعلام ساهم الى حد بعيد تشجيع استهلاك المنتوج المحلي وتحدث الكاتب الاعلامي "الطاهر بن عيشة" : (في لقاء خاص معه وبحكم انه كذلك تلقى تكليفا من الرئيس هواري بومدين للتوجه الى اوكرانيا لانجاز تقرير اعلامي شامل يلخص المؤشرات المتعلقة بالسدود).

الخطاب الاعلامي الموجه تعرض للنقد كونه لم يمارس دوره في التنمية الاقتصادية الحقيقية بقدر ما شجع ظاهرة خطيرة هي:(بناء اقتصاد الدولة الجزائرية على الريع البترولي) وبالتوازي عجز هذا الاعلام في الحديث عن اليات ومكانيزمات الاقتصاد القوي القائم على التنوع.

وفي المرحلة الثانية(1989الى2017) تغيرت المعطيات السياسية والاقتصادية وتغيرت معها المعطيات الإعلامية، فلم تعد وسائل الاعلام حكر على الدولة والحزب، كون ان الخريطة السياسية صارت تضم اكثر من 60 حزبا وعناوين صحفية تقارب 160عنوانا وأزيد من12قناة تلفزيونية خاصة، اضافة الى المواقع الالكترونية وتزايد اعداد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي يتقدمها الفايسبوك بحوالي 18مليون مستخدم.

ضمن هذه الخريطة نقرا في دور الإعلام في المجال الاقتصادي، طغيان الجانب التجاري فجل الصحف الخاصة والقنوات تسعى باستمرار لكي تجني اكبر مساحة اشهارية، حيث وسائل الإعلام

1- لسترثرو ،عبد اللطيف العوفي، ديفيد مورجان،واخرون،المرجع السابق،ص120.

الخاصة بالتحديد تحاول تجنب أي نوع من التغطية التي قد تزعج المعلنين فيها[1] ، هذا يعني تقلص حق المواطن في الاعلام وما يحتاجه من برامج بعيدة عن النزعة التجارية الربحية.

وضمن مقاربة تحليل مضمون وسائل الاعلام نسجل طغيان الترفيه في برامج اغلبها مقلدة وتستحوذ على مساحة زمنية مهمة، كما انها تفتقر لمعايير الذوق والقيم المجتمعية ولا تستهدف الفرد من حيث الدافعية والتطلع والإبداع وإبراز المهارات بقدر ما تساهم تقول بعض الدراسات في زرع نوع من الفوضى والتشويش على مستوى التفكير الذهني للمتلقي. ويقول الدكتور **بلقاسم سلاطنية:** "ان الجمهور الجزائري لم تلب حاجاته من المعلومات الصحيحة بشكل جيد، وهذا يدفعنا إلى القول بان العمليات الإعلامية عبر وسائل الاتصال الجماهيري في بلادنا ناقصة"[2]

وعلى صعيد التنمية السياسية، فان النخب الحاكمة أو المصنفة كمعارضة التي ظهرت في ظل التعددية عملت على احتواء الاعلام وتوجيهه وفق منطلقاتها الايدولوجية، باحثة في ذلك عن غطاء اعلامي يخدمها ويتبنى مشاريعها، إلا أن التعددية الاعلامية وبالرغم من محاسنها وايجابياتها، غرقت في مستنقع الفوضى وتاهت بين البحث عن الموارد المالية وأداء الرسالة الاعلامية باحترافية، ففشلت في استدارة الجمهور والناي به عن التجاذب السياسي.

وقد حاولت هذه النخب بمعية السلطة تجنيد الاعلام باتباع اسلوب "الاحتواء الناعم"[3] من اجل رفع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 04ماي 2017 لكن تبين من خلال عدة تقارير ان الاعلام فشل في استمالة فئة الشباب الى صناديق الاقتراع.

وانتصرت بذلك ظاهرة العزوف الانتخابي، رغم الحملات الإعلامية المبرمجة، وهذا طرح إشكالية أمام الإعلام الذي عجز في استمالة فئة مهمة بالمجتمع الى برامجه الخاصة بالانتخابات .

وبالمقابل سجل متابعون الانتشار السريع والواسع لفيديوهات على اليوتوب تنتقد بطريقة فكاهية هزلية"دور البرلمان" حيث تداول مئات الشباب ومستخدمي منصات التواصل الاجتماعي هذا "الفيديو" وهنا يطرح سؤال اخر هل ان الجمهور لم يعد يثق في الإعلام ؟ ام ان التعبير بحرية على منصات التواصل الاجتماعي هو الذي صنع الفارق بين الاعلام التقليدي والاعلام الجديد ؟

اسئلة بإمكانها فتح بحث اخر لكن عموما وخلاصة لما سبق نقول ان دور الاعلام في هذين المجالين تأرجح بين المستوى المقبول والضعيف، خاصة في ظل اختفاء بعض البرامج والحصص السياسية والاقتصادية من التلفزة العمومية على وجه ألتحديد، ونفس الشيء بالنسبة لبرنامج "هنا الجزائر" على قناة الشرق نيوز الذي توقف فجأة، رغم انه تمتع بصمعة عالية ومقبولية واسعة من الجهور.

1- الاميرة سماح فرج عبد الفتاح،فاضل محمد البدراني، **الاعلام وتشكيل الراي العام وصناعة القيم**،الطبعة الاولى،مركزدراسات الوحدة العربية،بيروت،2013،ص162.

2- بلقاسم سلاطنية واخرون ،المرجع السابق،ص52،

3- الاميرة سماح فرج عبد الفتاح واخرون ،المرجع السابق،ص141.

ب–دور الإعلام في المجال الاجتماعي والتعليمي والثقافي:

تسعى المنظومة الإعلامية في أي بلد في العالم إلى المساهمة في تنمية المجتمع من خلال بث برامج تضامنية وتعليمية وثقافية، تستهدف غرس القيم الانسانية النبيلة والرفع من فعالية المشاركة في بناء شبكة علاقات مجتمعية قوية تدعم الاستقرار الاجتماعي وتفعل العملية التعليمية .

وفي هذا المجال نقرا في دور الاعلام في الجزائر بعض المحاولات الجادة سواء على مستوى القطاع العمومي او القطاع الخاص، فقد اطلقت التلفزة العمومية فيما بعد التعددية السياسية وقبل الانفتاح على السمعي البصري برامج وصفت من قبل مختصين بالهادفة وتنمو عن وعي برسالة الاعلام ودوره في المجتمع ومنها برنامج "**في لقاء الصحافة**"(*) الذي كان يشرف على ادارته الصحفي "مراد شبين" استقطب جمهورا واسعا من الجزائر وحتى من بلدان المغرب العربي، بل حتى احداث " **حرب الخليج الثانية** "(*) التي كان يغطيها التلفزيون الجزائري ازاحت عنه الكثير من العيوب وأكسبته جانبا من المصداقية.

تغطية تلك الحرب، تقدم في شكل اخبار عاجلة ونشرات اخبارية خاصة، قادها فريق صحفي يشهد له بالكفاءة وجودة المنتوج كلهم هاجروا:(صالح قوامي، معتز بالله جيلالي، مدني عامر، وعبد القادر مام..الخ).

وكذلك البرنامج الاجتماعي التضامني " **وكل شيئ ممكن**" لمدة قاربت 10سنوات في معالجة قضايا اجتماعية انسانية تضامنية متنوعة، حيث تمكن من ربط علاقات اسرية وعائلية افتقدت لأكثر من 20سنة، وفي الجانب الثقافي والفكري استقطبت حصة "**الجليس**" اكبر عدد من الجمهور، وساهمت بذلك في التعريف بشخصيات علمية وادبية وفنية جزائرية كانت مجهولة، وكشفت عن كم هائل من المخطوطات والآثار ذات الصلة، لكن يتضح ان جدية الحصة ومستواها ومدى تأثيرها على عقل المتلقي، ازعج بعض النخب السياسية في الجزائر فتم توقيف بثها وابعاد مديرها، وتجسدت مقولة"البرامج الرديئة تطرد البرامج الجيدة".

كما حققت حصة"**وافعلوا الخير**" بقناة الشروق العامة نسبة مشاهدة عالية، وسمحت بتوفير خدمات علاجية وصحية لعدد من الجزائريين بالتنسيق مع مستشفيات بداخل الجزائر وخارجها ، ومن خلال الحصة ايضا تضامن المئات مع حالات اجتماعية وعائلية .

وضمن ما يمكن ان يلعبه الاعلام الجديد من ادوار نقف عند باثه ناشطون عبر"**اليوتوب**" مشاهد وصور حية لحملة تضامنية واسعة مع عائلة فقيرة بولاية برج بوعريريج بعد عمل اعلامي وصحفي ساهم في نقل الظروف المعيشية لتلك العائلة، وهذه الحالة تتطابق مع ما تضمنه تقرير بثته قناة الجزيرة الوثائقية بان الصحفي التركي"احمد تزجان" في تغريدة له "**بيتي بيتك ياوان**" على"**تويتر**"مباشرة بعد زلزال

2011/10/23بمحافظة**'وان التركية**"استطاع تحقيق حملة تضامنية واسعة لإيواء المنكوبين فتفاعل معه في ساعات 17000شخص.[1]

وعن دور الاعلام في التربية والتعليم يكاد ينعدم ويختفي تماما بالمقارنة مع ما تقدمه بعض القنوات العربية "حالة مصر" فهناك اكثر من قناة تعليمية موجهة لكل المستويات اسهاما منها في رفع المحصل العلمي وتحسين مستوى الطلبة، ناهيك عن محاربة الجهل والأمية في المجتمع وتقريب المعرفة من الفرد في أي مكان.

ويستثنى من ذلك ما تنشره بعض الصحف من اسئلة وحلولها تتعلق بامتحان شهادة البكالوريا، لكن هذه العملية لم تسلم من النقد لكونها ظرفية وذات طابع تجاري اكثر منه تعليمي.

وعلى العكس من هذا تجتهد صحف وقنوات تلفزيونية من اجل تحقيق اكبر عدد ممكن من القراء والمشاهدين من خلال تناول موضوعات عنوانها "الاثارة" تتجاوز الخصوصية المجتمعية والأخلاقية، ولطالما جوبهت بنقد واسع من الجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي كون ان اغلب تلك الصحف والقنوات لا تعمل بحق الرد، وفسر اقدام وسائل اعلامية في الجزائر على ذلك بالانحراف الاعلامي وإساءة لاستخدام التكنولوجيا.

وهذا شان معظم نظم الاعلام في دول العالم الثالث، يعمل تحت ضغوط سياسية واقتصادية تناى به عن غاياته التنموية البعيدة المدى[2] ، وكثيرا ما تطغى الذاتية والرأي على مضامين التحليل للأحداث السياسية الوطنية.

اما الصفحات والحصص المخصصة للثقافة والتربية والأطفال فلا تخرج عن واحدة من الخانات التالية:(نادرة، محدودة، معدومة)ويقول المفكر**عبدالله النفيسي(*)**بإمكان"**اعلان حذاء**" تتحصل عليه صحيفة ما اسقاط مادة الصفحة الثقافية في أي لحظة ممكنة؟ ولو على حساب تعطيل الدور التنموي للإعلام.

1- تقرير اعلامي حول دور الوسائط في المجتمع،الجزيرة الوثائقية ، تاريخ بث التقرير2016/11/29،الساعة 18مساء.

(*)-**حرب الخليج الثانية:**(17 يناير إلى 28 فبراير 1991)هي حرب شنتها قوات متحالفة مكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من القوات العراقية.

(*)- **في لقاء الصحافة:** برنامج اعتمده التلفيزيون الجزائري لمدة معينة في ظل الانفتاح السياسي الذي كرسه دستور 1989وكان يستضيف الشخصيات السياسية والحزبية على اختلاف توجهاتها في حوار اقرب الى المناظرة (**الحصة توقفت**).

(*)- **الجليس:** حصة اعتمدها التلفيزيون الجزائري لسنوات كانت تستضيف شخصيات فكرية وادبية وفنية وتعالج الارث الحضاري للمجتمع الجزائري(**الحصة توقفت**)

2-د/نبيل علي،الثقافة العربية وعصر المعلومات،كتاب عالم المعرفة.العدد265،مطابع الوطن،الكويت،2001،ص347.

ج- دور الاعلام في المجال البيئي:

دور الاعلام في مجال التنمية البيئية تجلى ضمن مخرجات المنظومة القانونية لآي دولة في العالم، وفي الجزائر كان اول قانون لحماية البيئة سنة 1983، اضافة الى مواثيق الامم المتحدة التي وثقت لهذا الدور الذي بإمكان ان يلعبه الاعلام البيئي.

ويقصد بالاعلام البيئي توظيف وسائل الاعلام من قبل اشخاص مؤهلين بيئيا وإعلاميا للتوعية بقضايا البيئة وخلق رأي عام متفاعل ايجابيا مع قضايا حماية البيئة والمحافظة عنها.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن القول ان بعض وسائل الاعلام في الجزائر وتحديدا الاذاعات المحلية والصحافة المكتوبة ، عملت على تخضيض حيزا من برامجها وصفحاتها تاسيسا لمفهوم الاعلام البيئي ، وقد اجريت دراسة حول دور الاعلام المحلي في خدمة البيئة "اذاعة برج بوعريريج نموذجا" الدراسة نشرت على موقع سطيف نت في 2011/06/16 حيث تبين

ان الاذاعات الجهوية لها دور في تنمية الوعي بالمخاطر التي تهدد البيئة كالتصحر وتلوث الشواطئ وأهمية المحافظة على الثروة الحيوانية والغابية والمائية.[2]

لكن تبين ان صفحات البيئة في الجرائد لم تعمر طويلا، حيث اختفت صفحة البيئة من جريدة الشروق بعد 03 سنوات كما خصصت صحيفة (EL-Watan)تغيطية معمة للتنمية البيئية اما القنوات التلفزيونية فالبرامج الموجهة للتنمية البيئية فهي بين خانتين اما محدودة او منعدمة، وتستثنى بعض التغطيات الاعلامية المرتبطة برفض المجتمع المدني واحتجاجه على وضعيات بيئية مختلفة"مثال محاولة الحكومة استغلال الغاز الصخري" مع ان دراسة اجريت في هذا الشأن شملت بعض دول العالم الثالث(حيث ارتفاع معدل الامية) خلصت ان التلفزويون يأتي في المقام الاول قبل الاذاعة والجرائد في مجال تنمية سلوك الاهتمام بالبيئة وتوصيل المعلومات البيئية للمواطنين.

1-فتيحة كيحل،الاعلام الجديد ونشر الوعي البيئي ،دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك انموذجا،مذكرة لنيل الماجستير،جامعة باتنة ،2012/2011،ص108.

(*)-**عبد الله النفيسي:** عبد الله بن فهد النفيسي (1945)، سياسي وأكاديمي كويتي ،عمل أستاذا للعلوم السياسية في جامعة الكويت وجامعة العين بالإمارات العربية المتحدة. حامل لشهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من كلية تشرشل بجامعة كامبريدج - بريطانيا عام 1972، بعد أن حصل على الإجازة من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1967.

2- انظر :http://www.djazairess.com/setif/5459

المبحث الثالث:الإعلام في الجزائر التحديات وسبل التفعيل

نقف في هذا المبحث عند مطلبين، المطلب الاول نتطرف فيه الى التحديات والمعيقات التي تعترض وتواجه دور الإعلام في الجزائر، وفي المطلب الثاني نلخص سبل واليات تفعيل دور الإعلام في الجزائر بما تقتضيه متغيرات العصر ومتطلبات النهوض بالمجتمع.

المطلب الاول :تحديات الاعلام في الجزائر:

اجمعت جل الدراسات والبحوث ذات الصلة على ان ما يواجه الاعلام في الجزائر من تحديات صورة مماثلة لما يواجهه الاعلام في اي بلد من بلدان العالم الثالث، كون ان تلك الدول مرت بتجارب سياسية احادية سيطر فيها الحزب الواحد او النخب العسكرية التي كثيرا ما وصلت الى سد الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية.

ونعتقد بان الجزائر ومن خلال ما تم استعراضه في المبحثين السابقين مرت بمنظومة سياسية السيادة فيها للحزب الواحد ووسائل الاعلام مرتبطة بالحزب والدولة، وحتى بعد الانفتاح السياسي والتعددية الاعلامية بقي الاعلام يواجه تحديات مختلفة تنوعت بين ماهو سياسي واقتصادي ومهني ومالي وقانوني واجتماعي نلخصها فيما يلي:[1]

_ ضغوط السلطة والنخب الحاكمة.
_ القوانين والتشريعات (قانون العقوبات).
_ ضعف الامكانات المادية والمالية.
_ التمويل وصعوبة الحصول على الاشهار.
_ سيطرة الدولة على المطابع.
_ تراكم ديون الصحف تجاه المطابع.
_ ارتفاع تكاليف البث التلفزيوني.
_ الفقر والأمية.
_ خصوصية بعض القضايا المجتمعية.
_ صعوبة الحصول على المعلومات والأخبار.
_ الرقابة الذاتية ورقابة المسؤول عن التحرير.
_ التكنولوجيا والرقمنة.
_ الإعلام الجديد وبروز مفهوم المواطن الصحفي.
_ ضعف المضمون وتراجع اهتمام المواطن بما يقدمه الإعلام التقليدي.

[1] احلام باي المرجع السابق،ص18.

ويمكن القول ان هذه هي ابرز ما يواجهه الإعلام في الجزائر من تحديات ، الرغم ان عددا من الدارسين يعتقدون بان مفاهيم الإعلام الجديدة وقيمه المتزايدة باستمرار تعد من بين اكبر التحديات التي تواجه الإعلام في الجزائر خاصة ودول العالم عامة، على اعتبار ان الصحافة الالكترونية بدأت تأخذ مسارات جد متطورة وفتحت المجال أمام أي مواطن لكي يمارس دوره كإعلامي(المواطن الصحفي).

المطلب الثاني :سبل تفعيل دور الإعلام في الجزائر

خلصت عدة دراسات عربية أخرها كتاب(الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم) الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية 2013 من تأليف 15 باحثا وباحثة، ومذكرات ورسائل وبحوث قدمها طلبة جزائريون وأساتذة الى عدة سبل من شانها تفعيل دور الإعلام في الجزائر.

ولقد حاولنا تلخيصها في الآتي :[1]

_ تعزيز البنية القانونية إعلام حر ومسؤول

_ بناء إستراتيجية إعلامية واضحة المعالم.

_ التخطيط الإعلامي واعتماد الدراسات والأبحاث .

_ تحديد الأهداف الإعلامية.

_ تكوين الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات الإعلام.

_ الانفتاح والقدرة على استخدام التكنولوجيا الإعلامية.

_ ماسسة قطاع الإعلام والابتعاد عن الارتجالية والمزاجية

_ تكريس دولة الحق والقانون

_ ميثاق شرف يحتكم إليه الإعلام وإبراز أخلاقيات المهنة

_ استقلالية الإعلام من منطلق الإعلام سلطة .

_ إنتاج برامج ذات طابع محلي.

_ تفعيل قطاع الإعلام العمومي وإفراد عنصر الشباب كآلية للتطوير.

_ إنشاء قنوات خاصة بالأطفال والأسرة والتعليم

_ الاهتمام بالمضمون والديكور في آن واحد.

_ المزاوجة بين وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الحديثة .

[1] الاميرة سماح فرج عبد الفتاح،فاضل ممد البدراني وآخرون ،المرجع السابق،ص94.

خلاصة واستنتاجات:

وتلخيصا لمضمون هذا الفصل يمكن القول ان الاعلام في الجزائر بمكوناته التقليدية والجديدة يشكل محور اي عملية تنموية وشريك اساسي في رسم كافة الاستراتيجات، كما ان التحديات التي تواجه الاعلام في الجزائر ساهمت الى حد بعيد اعاقة الدور الذي كان بالإمكان للإعلام ان يمارسه ولكن بمسؤولية بعيدا عن الفوضى والعشوائية والربحية التي تسقط من ابجدياتها قيم الاعلام ورسالته النبيلة المتمثلة في الرقي بالمجتمع ونهضته وتقدمه وفقا للقيم الحضارية الانسانية التي تضع كرامة الانسان فوق كل اعتبار.

"فالاعلام–وهو ابعد من ان يمثل مشكلا بسيطا في نظر التقنيين والخبراء–صار يشكل–وسوف يكون كذلك مستقبلا–مسالة سياسية هامة،كما انه سوف يحتل طليعة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقوم عليها كل تصور يتعلق برسم مشروع اقامةاي مجتمع جديد".[1]

ويمكن القول ان اليات تفعيل دور الاعلام في الجزائر التي ابرزناها ضمن هذا الفصل بإمكانها ان تساهم في اخرج الاعلام من الراهن الذي يعكس حالة من الضعف في الاداء وضبابية في الاتجاه واضطراب في المنطلق.

[1] المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الاولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل،الطبعة الاولى،شركة الشهاب للنشر والتوزيع،الجزائر، 1991،ص367.

الفهرس

خاتمة

نصل في نهاية رسالتنا الى اجابات عن ما اثرناه من اشكالية وفرضيات ،فنقول ان دور الاعلام في التنمية المجتمعية في الجزائر متوقف على مدى انفتاح السلطة والقوانين على الاعلام ،الانفتاح المبني على اساس ان الاعلام شريك وتتعامل معه انطلاقا من القيم والمبادئ التي تفرضها قواعد مشاركة جميع الفواعل في التنمية بما يخدم الانسان في الجزائر ويحقق التنمية بمختلف ابعادها السياسة والاقتصادية والثقافية والفكرية والعلمية ،ان تعامل السلطة والنخب السياسية الحاكمة في الجزائر مع الاعلام على هذه الاسس يكرس لا محالة القيم الحضارية والإنسانية، ويمهد لنهضة وطنية قوامها احترام حرية الانسان وكرامته.

فكلما ترسخت القناعة بان دور الاعلام متوقف على مدى انفتاح السلطة على هذا القطاع واحترام الادوار سيتأسس الاعلام بشقيه التقليدي والحديث كفاعل ومؤثر في مشاريع وبرامج التنمية التي تطلقها الحكومة والدولة معا

ان أي تجاهل لهذا الدور يكرس في نهاية الامر حالة من الانكماش ويدفع القائمون على المؤسسات الاعلامية التخلي عن مسؤولياتهم ،بل يساهم في بروز ظاهرة اعلامية هشة غير قادرة على بلورة وصناعة مواقف ورأي عام فاعل وجاد، تكون له الكلمة الكبرى والمثلي في القضايا المختلفة وطنية كانت او اقليمية او قارية او حتى عالمية ،في زمن صار الحديث فيه عن مفاهيم جديدة ابرز ما فيها العولمة الاعلامية والأمن الاعلامي،وهنا نقف عند ما قاله رفيق نصر الله مدير المركز الدولي للإعلام في بيروت (الاعلام اصبح جزءا من رسم القدرات والقرارات الاستراتيجية وإعداد مسرح أي حرب يتم عبر الاعلام ،لذلك نحتاج الى نوع من الامن الاعلامي العربي من اجل ضبط ايقاع الاعلام).

وحتى لا يكون الانفتاح على الاعلام في شقه السمعي البصري من منطلق سياسة الاحتواء الناعم للإعلام فان الواقع اليوم يفرض على المشرع الجزائري والسلطة بكل مكوناتها ان يقفوا جميعا موقف صانع القرار الجاد الواعي بمقتضيات العصر وما يشهده من دفعة تكنولوجية قوية وانفجار اعلامي لا مثيل له اخترق الحدود السياسية والجغرافية للدولة واستباح سيادتها.

بل حتى مفاهيم الامن القومي والوطني صارت على المحك، في ظل هذا الانفجار الاعلامي ودخول ادوات اعلامية جديدة تحول فيها المواطن من متفرج ومستهلك ومتلقي الى صحفي(المواطن الصحفي) قادر على ادارة عملية نشر وبث اخبار ومعلومات من غرفتة بل ومن على سريره ؟

ان مفاهيم وقيم الاعلام الجديد احدثت انقلابا في السياسات العامة للدول ،وبالتالي ليس من المعقول ان نصد ظهورنا ونغمض اعيننا على هذا الذي يشهده قطاع الاعلام في الجزائر وعبر العالم ،فمرونة

المنظومة القانونية وتفاعلها مع المستجدات والمتغيرات من شانه ان يدفع بالإعلام في الجزائر لكي يكون حر ومسؤول وفي الفلسفة نقرا ان الحرية تعني المسؤولية ،فكلما منحت الحرية للإنسان شعر اكثر بالمسؤولية وبالتالي الى متى والتعامل مع الاعلام على اساس انه نقيض التنمية

ان منظور كهذا انما تأسس نتيجة تراكمات سياسية احادية وذهنية لا تريد ان تمنح الفرصة كاملة للإعلام لكي يمارس دوره في الجزائر عن طواعية دون اكراهات ناعمة او مشددة ؟

ان القوانين المرنة التي ترفع العقوبة عن الاعلام انما هي في نهاية المطاف تساهم في تفعيل دور الاعلام في مجال التنمية المجتمعية وترسخ مبدأ التشاركية الجماعية في تحقيق المشروعات المختلفة التي تستهدف الانسان بالتحديد، من حيث التعليم والتكوين والتثقيف والتوجيه والتدريب .

وبالتالي انفتاح السلطة من منطلق حضاري ومرونة القوانين وتفاعلها مع الاعلام بكل مكوناته التقليدية والحديثة سيؤسس الى اداور حقيقية وصحيحة لهذا الإعلام الذي لا يزال في مرحلة التشكل خاصة بعد دستور 1989 وبعد قانوني 2012 و2014 اللذان سمحا بدخول القنوات التلفزيونية الخاصة حقل الاعلام وهي بالتأكيد حسب رأينا بادرة ومؤشر دال على تفهم السلطة الوصية على القطاع بالدور الذي سيلعبه الاعلام خاصة السمعي البصري في مجال التنمية المجتمعية.

ولكن في نفس الوقت هذا لا يعني ان ينسى الاعلام دوره المنوط به ويغلب مصالحه المادية على الرسالة المراد منه تحقيها في المجتمع، نقول ذلك لأننا سجلنا ومن خلال خطوات البحث ان بعض الاعلام وخاصة القنوات التلفزيونية، اتجهت الى التركيز على الديكور ونسيان او تناسي المضمون لان اختلالا كهذا سيكرس مادة اعلامية ومضامين تعجز عن تفعيل وإدارة دفة التنمية

وهذا ما لمسناه في ان غثائية المنتوج وضحالته ،عمقت من عزلة هذا الاعلام(حالة اغتراب) وباعدت بينه وبين الجمهور الذي هاجر ان صح التعبير الى الاعلام بفواعله الجديدة المثمثلة في مختلف منصات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها الفايسبوك .

ان حرية الاعلام ستبقى مبدأ تداولته جل دساتير الجزائر واعتبرت حق من حقوق المواطن لكن القوانين والمراسيم المفسرة والمنظمة للإعلام كانت دوما من بين المعيقات والتحديات التي تحول دون ممارسة الاعلام لأدواره بحرية ومسؤولية .

وعلى هذا الاساس انه أي هدف يرسم للإعلام في الجزائر كي يساهم في التنمية المجتمعية لابد ان يراعي المنظومة القانونية للإعلام وضرورة انفتاحها على هذا القطاع الذي اصبح حقيقة يدير ازمات كبرى في العالم ويساهم في التمهيد لبلورة مواقف الدول سواء في رسم السياسات الداخلية والخارجية

فهذا هو الدور الذي من المفترض ان يتأسس عليه الاعلام في الجزائر وتنطلق منه مختلف المؤسسات الاعلامية في الجزائر العمومية منها والخاصة .

ان بناء الاوطان وتنميتها انما يترسخ من خلال قيم حضارية ومفاهيم تضع الانسان قائد لكل العمليات التنموية لكن بعد ان يتعلم ويعلم ويقرا ويتكون ويتثقف وهذا من ادوار الاعلام .

ونعتقد في هذا بان دور الاعلام يمتد ويتوغل في عمق قضايا المجتمع المختلفة ويساهم في ابرازها ويضعها اما صناع القرار، حيث تكون لهم مادة ومعلومة تساعدهم على التشريع واتخاذ قرارات مناسبة سواء تعلق الامر بالداخل او الخارج .

ان محورية الاعلام والاتصال يقول الدكتور نبيل علي في (كتابه الثقافة العربية والمعلومات) ازادت ترسخا في ظل عصر المعلومات التي لا يمكن تفسيرها بأنها ظاهرة طغيان الوسيط الالكتروني انما الاهم في هذا التدفق المذهل وطبيعة الرسائل التي تتدفق عبر هذا الوسيط الاتصالي الجديد

لقد نجمت يضيف الكاتب عن ذلك تغيرات جوهرية في دور الاعلام ،فجعلت منه محورا اساسيا في منظومة المجتمع ،فاصبح اليوم محوراقتصاد الكبار وشرط اساسي لتنمية الصغار.

ونقول كذلك انه ومن منطلق فرضية ان الاعلام بامكانه نقل التجارب والأفكار والمعارف والقيم الحضارية من جهة الى جهة اخرى هذا لا يعني تجاوز الخصوصيات المجتمعية، ولكن من باب المفاعلة التي تتولد من خلال الاحتكاك والمخالطة الواعية فالحياة الانسانية مبنية على التدافع والاستنهاض فقد يكون الاعلام جرس او منبه في اسماع الاخرين او صورة ومشهد حي يمر امام اعينهم فيحرك فيهم التفكير ويبعث في نفوسهم الابداع والتحرر من التخلف.

فتوصياتنا التي يمكن الخروج بها هي :

_ ضروة ان يتحرر الاعلام في الجزائر من القيود المفروضة عليه بداية من القوانين المجحفة الى التوزيع الغير العادل للموارد المالية وبالأخص الاشهار .

_ تحديد الاستراتيجيات الكبرى للإعلام كشريك في مختلف مجالات التنمية المجتمعية

_ ان يتاسس الاعلام في ظل مقاربة مؤسساتية منظمة قائمة على التخطيط والتنظيم والتوجية والمراقبة والتقييم والتحفيز والمنافسة المؤدية الى جودة المنتوج.

_اعلام فاعل واع بمقتضيات الصراع العالمي .

_ ان يتأسس الاعلام بعيدا عن اصحاب رؤوس الاموال الذين يريدون الاعلام اداة وليس شريكا.

_ "ولعل غياب الاستراتيجيات والسياسات ببلدان العالم الثالث في مجال الاعلام باعتباره ثورة اقتصادية واجتماعية وتقافية يقول المهدي المنجرة ضمن كتابه(الحرب الحضارية الاولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل)يمثل سببا من اهم اسباب ازمة النمو وهشاشتها..وعلى هذا الاساس اصبح الاعلام مصدر تفاوت وتسلط سياسي وتفوق عسكري وهيمنة اقتصادية وثقافية".

قائمة المصادر والمراجع

أ/القرآن الكريم:

الآية 70 سورة الإسراء.

الآية 13 سورة الحجرات.

الآية 68 سورة الكهف.

الآيات 22.21.20 سورة النمل.

ب/الكتب

1-ابراهيم اسماعيل، **الاعلام المعاصر وسائله مهاراته تأثيراته اخلاقياته** ، الطبعة الاولى، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2014.

2-ابراهيم عبدالرزاق انتصار، حسام الساموك صفد، **الاعلام الجديد تطور الاداء والوسيلة والوظيفة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الطبعة الاولى ، بغداد، 2011.

3-المسلمي ابراهيم عبد الله، **ادارة المؤسسات الصحفية**، العربي للنشر و التوزيع ، القاهرة 1995

4-المشاقبة بسام عبد الرحمان، **نظريات الاعلام**، ، الطبعة الأولى دار اسامة للنشر والتوزيع، 2011

5-اولت فيل، **وراء الاخبار ليلا ونهارا**، ترجمة، احمد قاسم جودة، دار النهضة العربية ، القاهرة 1965.

6-بهاء الدين احمد، **المثقفون والسلطة في عالمنا العربي**، كتاب العربي الثامن والثلاثون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1999.

7- فرج عبد الفتاح سماح، محمد البدراني فاضل، **الاعلام وتشكيل الراي العام وصناعة القيم**، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

8-سلاطنية بلقاسم وآخرون، **علم الاجتماع الاعلامي**، الطبعة الاولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

9-طلعت السروجي مصطفى وآخرون، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع** ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، 2001.

10-عاطف العبد عدلي، د/ عاطف العبد نهى، **الاعلام التنموي والتغيير الاجتماعي** ، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي ، 2007، القاهرة.

11-عبد الفتاح كنعان على، **الاعلام والمجتمع**، الطبعة الاولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

12-عبد الله المسلمى ابراهيم، **ادارة المؤسسات الصحفية**، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، 1995.

13-عبد الله معتز سيد، **الحرب النفسية والشائعات**، دار غريب للطباعة و النشر والتوزيع، 1998، القاهرة.

14- علي نبيل، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، كتاب عالم المعرفة .العدد265 ، مطابع الوطن، الكويت، 2001،

15-غارودي روجيه، **كيف نصنع المستقبل**، ترجمة، د/منى طلبة ، د/انورمغيث ، الطبعة الثالثة ، دار الشروق، ، القاهرة.2002

16-لاري ديموند، **الثورة الديمقراطية**، ترجمة ، سمية فلو عبود ، دار الساقي بيروت ، لبنان ، الطبعة الاولى ، 1995.

17-لسترثرو، العوفي عبد اللطيف، مروجان ديفيد، واخرون، **ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها على الدولة والمجتمع بالعالم العربي**، الطبعة الاولى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 1989.

18-لونسي رابح، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة ، الجزائر.

19-ماكبرايد شون وآخرون، **أصوات متعددة وعالم واحد**، أليونسكو، 1981، الشركة الجزائرية للنشر والإشهار، الجزائر، 1981.

20-محمد عاطف، **اشهر المخترعين والاختراعات العظيمة في تاريخ البشرية**، دار اللطائف للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، القاهرة2001.

21- مخلوف حسنين محمد، **كلمات القران تفسير وبيان**، دار المعارف، القاهرة 1980.

22- نبيلة داود، **الموسوعة السياسية المعاصرة**، دار غريب للطباعة ، القاهرة.

23-يوسف عبد المنعم، **امبراطورية من ورق** ، دار الكتب الشرقية ، تونس ، 1974.

24- المنجرة مهدي، **الحرب الحضارية الاولى مستقبل الماضي و ماضي المستقبل**، شركة الشهاب للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 1991.

ج/الدساتير و القوانين:

25- دسور للجزائر 1963.

26- **قانون رقم** 16-مؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية العدد 14، بتاريخ 7مارس2016.

27- **قانون رقم** 90-07 المؤرخ في08رمضان 1410 الموافق ل03 ابريل سنة 1990 المتعلق بالإعلام

28-**القانون العضوي** رقم 12-05المؤرخ في 18صفر1433الموافق 12يناير سنة 2012المتعلق بالإعلام.

29-**قانون رقم** 14-04مؤرخ في ربيع الثاني عام1435الموافق 24 فبراير سنة 2014يتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسميةالعدد16، 23مارس2014.

30-**قانون الاعلام** 2012، الباب الثالث من المادة 40 الى المادة 50، الصفحات 6-7.

31-**المرسوم التشريعي** رقم 93-13المؤرخ في 26اكتوبر1993، يخص بعض احكام القانون رقم 90-07ألمتعلق بالاعلام.

32-**الجريدة الرسمية** المؤرخة في 23مارس 2014، العدد 16الباب الثالث من المادة 52الى المادة88.

د/المذكرات:

33-باي احلام، **معوقات حرية الصحافة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2007/2006.

34-غربي عزوز، **حقوق الانسان بالمغرب العربي**، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، سنة 2012.

35- كيحل فتيحة، **الاعلام الجديد ونشر الوعي البيئي ، دراسة في استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك انموذجا**، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة باتنة ، 2012/2011.

هـ/مجلات:

36-اوهابية فتيحة، **الصحافة المكتوبة في الجزائر قراءة تاريخية**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014، ص255.

37-ايمن ابراهيم الدسوقي، "**المجتمع المدني في الجزائر(الحجرة-الحصار-الفتنة)**"، **المستقبل العربي**، مركز الدراسات العربية، العدد259، سبتمر 2000.

38-زوبيري عبدالله، **غايات التنمية السياسية بين التفكير الرغبوي والواقعي، مجلة فكر ومجتمع**، طاكسيج كوم للدراسات و النشر والتوزيع، الجزائر، العدد 32، اوت2016.

و/محاضرات:

39-زريق نفيسة، **محاضرة التنمية السياسية**، سنة اولى ماستر علوم سياسية تخصص حكامة وإدارة محلية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2015-2016.

ذ/تقارير اعلامية:

40-تقرير حول تاثير وسائل الاعلام الجديدة،**الجزيرة الوثائقية**، تاريخ بث التقرير2016/11/29، الساعة 18مساء

ي/المواقع الالكترونية

41- تاريخ الصحافة ، انظر: https://ar.wikipedia.org/wik ، اطلع عليه بتاريخ 2017/03/17

42-فتوح هبة، **نشأة وتطور وسائل الاعلام**،
hhttp://www.tourathtripoli.org/phocadownload/dirasset_fi_ali3lam

اطلع عليه يوم 2017/03/30.

43-منتدى الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية والإعلام والحقوق والعلوم الانسانية ، http://30dz.justgoo.com/t299-topic، اطلع علية 2017/04/17

44-عارف ناصر، **في مفاهيم التنمية و مصطلحاتها** ، انظر wasatya.org/storage/Book3/، اطلع علية 2017/02/10.

45- **قانون الاعلام الجزائري 1982**، انظر

http://communication.akbarmontada.com/t91-topi .اطلع عليه 2017/04/24

46-حوار مع الصحفي كمال علواني اجرته معه جريدة الحوار:انظر الحوار كاملا، http://elhiwardz.com /?p=23473

47-دور الاعلام في التنمية البيئية، اذاعة برج بوعريريج نموذجا انظر: http://www.djazairess.com/setif/5459

الفهرس

شكر و عرفان	
الاهداء	
مقدمة	1
الفصل الاول: الاعلام والتنمية المجتمعية مقاربة مفاهيمية	
المبحث الاول: الاعلام و التنمية المجتمعية.	10
المطلب الاول: الاعلام النشأة و التطور	10
المطلب الثاني: مفهوم الاعلام و تعريفاته	18
المبحث الثاني: قراءة في مفهوم التنمية المجتمعية	22
المطلب الاول: نشاة و تطور مفهوم التنمية	22
المطلب الثاني: التنمية المجتمعية.	27
الفصل الثاني: البنية الدستورية و القانونية للاعلام في الجزائر.	
المبحث الاول: الاعلام في الدساتير الجزائرية.	33
المطلب الاول: الاعلام في دساتير المرحلة الاولى (1962-1988).	33
المطلب الثاني: الاعلام في دساتير المرحلة الثانية (1989-2017).	35
المبحث الثاني: قانون الاعلام في الجزائر.	38
المطلب الاول: قانوني الاعلام لسنتي 1982 و1990.	38
المطلب الثاني: قانون الاعلام 2012 ومضامين انفتاح المجال السمعي البصري.	42
الفصل الثالث: دور الاعلام في التنمية المجتمعية بالجزائر – حدود التاثير ومستوياته	
المبحث الاول: واقع الاعلام في الجزائر.	50
المطلب الاول: الصحافة المكتوبة.	50
المطلب الثاني: السمعي البصري.	54

المطلب الثالث: الاعلام الجديد.	56
المبحث الثاني: الاعلام في الجزائر قراءة في الادوار.	60
المطلب الاول: الاسس النظرية لدور الاعلام ووظائفه.	60
المطلب الثاني: دور الاعلام في الجزائر.	62
المبحث الثالث: الاعلام في الجزائر التحديات و سبل التفعيل.	69
المطلب الاول: تحديات الاعلام في الجزائر.	69
المطلب الثاني: سبل تفعيل دور الاعلام في الجزائر.	70
الخاتمة	72
قائمة المراجع	77
فهرس المحتويات	82

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	صفحة
01	جدول يوضح الصحف الأكثر مقروئية في الجزائر	53
02	جدول يوضح عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في الدول العشر الاولى افريقيا	58

ملخص الدراسة :

خلصت الدراسة التي قمنا بها ان مفهومي الاعلام والتنمية المجتمعية حضيا ببمالغ الاهتمام من قبل الباحثين والمؤسسات الدولية وهذا ما ادى الى التعدد في تعاريف المفهومين

والجزائر كباقي الدول، سعت الى وضع اطر تنظم النشاط الاعلامي ، منظومة تشريعية وتنظيمية، تهدف الى الارتقاء بدور الاعلامي في مختلف المجالات التنموية ومن بينها التنمية المجتمعية وموضوع هذه الدراسة.

الا ان المنظومة الاعلامية في الجزائر ورغم تحقيقها لبعض المكتسبات الا انها تعرف انتكاسات، وهذا راجع الى غموض النصوص وتناقضها في بعض الاحيان اضافة الى الكادر البشري الذي شكل عائقا من حيث انه يفتقر للتكوين الجيد .

وفي الجهة المقابلة يعتبر التخلف في عديد المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية ...الخ،التحدي الاخطر لتفعيل دور الاعلام، ما يستدعي تبني عملية شاملة متعدد المداخل في جميع ميادين التنمية .

الكلمات المفتاحية: الإعلام، التنمية المجتمعية، المنظومة الإعلامية

Abstract :

Our stydy concluded that concepts of medai and community développement have the interest of researchers and internationl institutions, which led to a multiplicité of the twa concepts 'interprétations.

Algeria, like allo the countries, has endeavored to établis frameworks régulation media activity,a legislative and régulateur system aimed at enhancing the rôle of media in various developmental fiels, inclusions community développement and the subjectif of thaïs story.

Howe ver, the mass médias system in Algeria, despote the achèvement of somme gains, but ite Know the sébacés, and thaïs is due to the ambigüité of laws and contradictions in somme cases in addition to the bosses, which was an obstacle in that ite laks good training.

On the otcher hand, it is considered packard in many social, politiqua, cultural, fields, the most serious challenge to activité the rôle of the media, which nécessitâtes the adoption of a compréhensive, multi-entey processus in all fields of développement.

Key Word : media, community, développement, mass médias system.